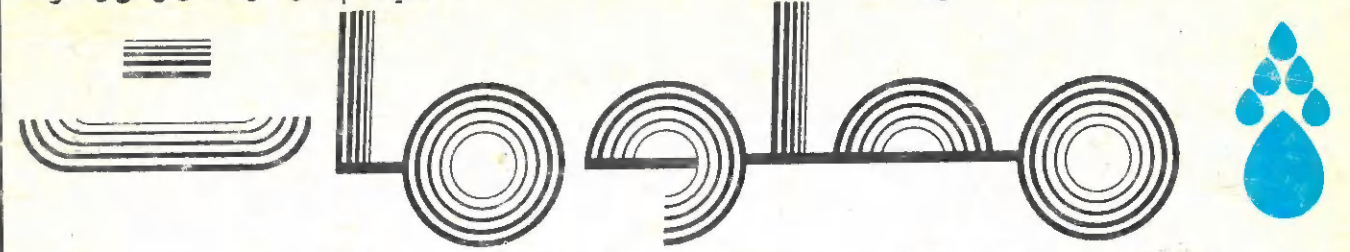


ملف شهري يهتم بنشر الدراسات والوثائق والمعلومات



الحزب الشيوعي اللبناني

عاماً



في السياسة اللبنانية والعربية.. ومسائل وعلاقات التنظيم

إعداد: نهاد حشيشو

كريم مروه

ماذا بعد المؤتمر السابع؟

حازم صاغية

الشيوعية اللبنانية: براقش التي جنت على نفسها

أيلول

١٩٩٣

تصدر عن :

المركز العربي للمعلومات

العدد

A: ٤
320.9004

١٣
١٩٩٣-١٩٢٤

AR
320.3004
M261m
no.5

العدد



الحزب الشيوعي اللبناني

وجهات نظر

كريم مروه

ماذا بعد المؤتمر السابع؟

(ص ٣-١٢)

حازم صاغية

الشيوعية اللبنانية: براقش التي جنت على نفسها

(ص ١٣-١٧)

الملف

٧٠ عاما في السياسة، اللبنانية والعربية... ومسائل التنظيم

الحزب الشيوعي اللبناني

(ص ١٨-١٠٣)

إعداد نهاد حشيشو

الآراء المعروضة لا تعبر بالضرورة عن رأي «المركز العربي للمعلومات»

الإشتراكات:

-لبنان: (\$ ٢٥٠)

-الدول العربية: (\$ ٢٧٥)

-أوروبا: (\$ ٣٠٠)

(الإشتراكات في الدول العربية والعالم تسدد لأمر: «المركز الدولي للخدمات

الثقافية» (ص ب ٥٢٤٢/١٣-بيروت-لبنان)

هيئة التحرير

حسن السبع

صقر أبو فخر

غسان مكحل

حسن يوسف

إسكندر حبش

نهاد حشيشو



معلومات

ملف شهري يهتم بنشر الدراسات والوثائق

يصدر عن

المركز العربي للمعلومات

العنوان

بيروت-الحمراء-مبنى جريدة السفير

تلفون ٢/٨٠٠٠٣٥٠-٨٠٢٥٢٠

ص.ب. ٨٨٢/١٣٥

تلكس SAFIR21484LE

هذا الملف

ليس ما تضمنه هذا الملف حول «الحزب الشيوعي اللبناني» عملاً تاريخياً متكاملًا، إن هو إلا محاولة لسبر أغوار الشيوعية اللبنانية، عبر ما تمكن الزميل حشيشو من متابعته، قراءة وتجربة خاصة عاشها لفترة محدودة.

لقد كان هدف الباحث عند إعداد هذا الملف، وقد جاء من ضمن عمل تأريخي عن الأحزاب اللبنانية أن يجز بالإتفاق مع «المركز العربي للمعلومات» وشمل ٧٢ حزبًا، أن يسجل المسار السياسي والتنظيمي العملي لحزب لعب دورا بارزا في الواقع اللبناني والعربي.

فلطالما سمعنا أن عملاً شاملاً لتاريخ الحزب الشيوعي اللبناني يجري إعداده ولكن حتى هذه الساعة لم يظهر شيء من هذا، وكم نتمنى أن يكون ما سمعناه قد بدأ يصبح حقيقة قائمة وأن يأتي العمل متضمنًا التجارب التي عاشها العديد من الذين رافقوا الحزب في مسيرته المتلاطمة الغنية.

...ولماذا «الحزب الشيوعي اللبناني»؟

لقد تلاحقت التطورات والإنقلابات على صعيد الحركة الشيوعية العالمية، ومن دون الدخول في مدى إستجابة «الحزب الشيوعي اللبناني» في مراجعته لهذه الإنقلابات، يبقى أنه الحزب الوحيد، ربما، من بين الأحزاب الشيوعية العربية الذي حاول إعداد «وجهة نظر» من كل ما جرى... قلنا «وجهة نظر» وقد أخفق مؤتمره السابع الذي عقد خلال حزيران/يونيو ١٩٩٣ في أن يخرج بإسم جديد - حزب الشعب - كما نادى تيار كبير في الحزب بذلك.

يبقى أن ما قصدنا إليه من هذا العمل ما هو إلا محاولة لقراءة ومراجعة مسار حزب لعب دورا مهما في السياسة اللبنانية والعربية، مع التأكيد على أن أي جهد فردي في مثل هكذا عمل لن يخلو من بعض الثغرات والنواقص... فلنعتذر ما دام القصد خدمة المسار التاريخي لا غير.

وملف «معلومات» يقدم إلى جانب الدراسة التوثيقية الموسعة التي أعدها الزميل حشيشو مجموعة وجهات نظر لبعض الذين رافقوا التجربة الشيوعية اللبنانية من داخلها وخارجها، مألها وما عليها، فالتجربة الشيوعية العربية أكبر من أن تعني الشيوعيين وحدهم، والنقاش حولها يجب أن يشمل الجميع ليشكل مراجعة شاملة لمرحلة طويلة من تاريخنا، وكم نرجو أن يؤثر هذا الملف مادة هذه المراجعة المطلوبة.

معلومات

بعد المؤتمر السابع الإستثنائي

*
کریم مروه

أين أصبح الحزب الشيوعي اللبناني، بعد مؤتمره السابع الاستثنائي؟ في أي اتجاه يسير وإلى أي هدف؟ وما هي التعديلات التي أحدثها في فكرة وبرنامجه وسياساته، وفي أشكال تنظيمه؟ وكيف يدافع عن نفسه، ويبرز وجوده واستمراره كحزب شيوعي، بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي، ولويد أول ثورة اشتراكية منتصرة في العالم، وبعد إنهيار المنظومة التي كان يقودها، وفي ظل هذا التصدع الذي أصاب الشيوعية كفكر وكنظام إقتصادي-إجتماعي، بعد إنهيار التجربة التي ارتبطت باسمها وحملت آمال الملايين من البشر ومطامحهم في الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية، على امتداد قرن ونصف القرن من الزمن، أو أقل من ذلك بقليل، هي المرحلة التي أعقبت صدور البيان الشيوعي في أواسط القرن الماضي مهورا بتوقيع ماركس وإنجلز؟

تلك نماذج من أسئلة كثيرة لاحقت الحزب الشيوعي اللبناني، بعد توقف الحرب الأهلية، الذي ترافق مع بداية هذا الانهيار الكبير، وهي أسئلة حقيقية ومشروعة لم تزج الشيوعيين اللبنانيين، بل هي عبرت، بالنسبة لهم، برغم اختلاف نوع السائلين ومشاعرهم ومواقفهم، عن قلق حقيقي له مبرراته حول الحاضر والمستقبل، من جراء هذا التغيير الكبير في وقائع العصر، لدى الكثيرين، ليس في وسط الفقراء، والناس العاديين وحسب، بل في الوسط الواسع من الديمقراطيين والسياسيين من كل الاتجاهات والتيارات والمواقع. كما عبرت هذه الأسئلة عن تقدير معلى ومضمر لموقع احتله الحزب الشيوعي اللبناني، على امتداد عقود طويلة من الزمن، في حياة البلاد والشعب، وفي قلب المعارك الكبرى، الوطنية والقومية والاجتماعية والفكرية والثقافية، التي جرت في لبنان والوطن العربي.

ولذلك، فإن من حق شعبنا ووطننا علينا، كشيوعيين أن نجهد في تفسير ما حدث في حزبنا وفي الحركة التي انتمينا إليها، وأن نجهد في توضيح الصورة الحقيقية لهذا الحزب الذي قرر أن يستمر أميناً لقيمه وأفكاره ولتراثه النضالي، رافضاً أن يكون جزءاً مما أنهار، متميزاً عنه، وممتلكاً الأساس من مقومات الحياة والتطور والتجديد، في كل ميادين النشاط الإنساني، مدركاً للصعوبات الكبرى التي تواجهه، متصارعاً معها، كالسابق، بكل طاقاته وإمكاناته، متوقفاً كل الاحتمالات، احتمالات المد والجذر، والتقدم والتراجع، والصواب والخطأ، في حركة لا نهاية لها.

وبالاستناد الى ذلك كله سأحاول، هنا، ان اجيب عن تلك الاسئلة، او عن بعضها، مؤكدا، في الوقت ذاته، ان الظروف الراهنة لا تتيح للباحث، وللمناضل، امكانية حقيقية لتقديم اجوبة كاملة وشاملة عن اي من الاسئلة المطروحة، لا سيما منها ما يتعلق بالمستقبل.

وأبدأ بالقول ان المؤتمر السابع الاستثنائي لا يمكن ان يفهم جيدا، وان تفهم قراراته، الا اذا ربطناه بالمؤتمر السادس، واعتبرناهما يكملان الواحد منهما الآخر. فهما، في الواقع، مؤتمران في مؤتمر واحد. وأهمية هذا التوضيح تكمن في انه يزيل الالتباس الذي تشيره بعض الجوانب الفكرية والسياسية والتنظيمية في قرارات كل من المؤتمرين، اذا ما اخذت مفصولة بعضها عن بعض.

وفي الواقع فقد شكل المؤتمر السادس الصدمة الأولى في وجه المتغيرات الكبرى، سواء خلال التحضير له، الذي استمر، عمليا، ثلاثة أعوام، أم خلال فترة انعقاده، أم خلال الفترة التي اعقبت انعقاده، ومن ضمنها الدعوة لعقد المؤتمر السابع الإستثنائي، والتحضير له على امتداد ثمانية أشهر. والمقصود هنا، بالصدمة، هو أن كل القضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية، وكل الانفعالات، والمشاعر، وتصفية الحسابات مع الذات ومع الآخر، مع الماضي، ومع الحاضر، مع الأحلام والطموحات، ومع الوقائع الجديدة المولدة لليأس، كلها طرحت دفعة واحدة ويحده، وكأن على المؤتمر السادس هذا أن يجيب في لحظة الصعوبات القصوى تلك، والإضطراب الكبير، عن كل الأسئلة، ويوضح كل الأمور، ويحل كل القضايا، مرة واحدة، ومن دون أي خلل والتباس، أو غموض.

كانت مهمة المؤتمر السادس، إذن، مهمة كبيرة وأساسية، ولقد بذل جهد كبير من قبل اللجنة التحضيرية، على أساس النقاش الواسع الذي جرى في الحزب، في إعادة النظر بمسائل جوهرية تتعلق بالفكر، أولا، وقبل كل شيء، وبتجديد موقف الحزب من اتفاق الطائف، ومن كل مرحلة الانتقال، من الحرب الأهلية إلى السلم الأهلي، بما في ذلك موقف الحزب من الدولة ومؤسساتها، ومن الديمقراطية، ومن الإعمار، ومن كل ما يتصل بالنضال من أجل التنمية والتقدم والعدالة الاجتماعية، في صيغها الملموسة الراهنة (حقوق الإجراء وذوي الدخل المحدود) وفي صيغها المستقبلية. كما بذل جهد كبير في تحديد جوهر القضية الوطنية اللبنانية، بالاستقلال عن القضية القومية، وبالإرتباط بها، في آن. وهو جهد إنطلق في الأساس من الإقرار بأن ثمة متغيرات كبرى قد حصلت داخل لبنان والوطن العربي، وفي العالم، سابقة على إنهيار التجربة السوفياتية، لا بد من الإستناد إليها، وإلى المتغيرات الجديدة، في أي تحليل للحاضر، وأي بحث يتناول المستقبل. وقد بات واضحا أن المؤتمر السادس، بما قدمه من تحديدات أولية، حول هذه القضايا الجوهرية، قد أثبت قدرة حقيقية على ممارسة الإستقلالية، والإعتماد على الذات، والإبداع في صياغة خياراته الفكرية والسياسية. وهو الطريق الذي كان قد شقه أمام الحزب كل من المؤتمرات الثاني والثالث، بامتياز، منذ ربع قرن، على وجه التحديد.

بالنسبة للفكر تؤكد وثيقة المؤتمر السادس:

«أن مكان الخلل في التجربة الاشتراكية الفاشلة تعود إلى نظرة خاطئة للماركسية لا ترى فيها منهجا علميا يتطور مع تطور العلوم، بل رأت فيها بديلا عن العلوم. فالأساس في الفكر الماركسي هو منهجه العلمي الجدلي-التاريخي والنظرية الاجتماعية التي يقدمها لدراسة الواقع الاجتماعي وتغييره وتحويله. وبسبب من هذا الطابع العلمي للفكر الماركسي لا يمكن إعتبار الماركسية بناء مكتملا ناجزا نهائيا، بل هي، في ضوء هذا التحديد، فكر تاريخي نسبي ينطبق عليه ما كشفتته الماركسية نفسها من قوانين تحكم الفكر وتحكم تطوره. فلا بد، من أن تخضع للتطور الحي الذي يدفعها إلى تجاوز ما يشيخ منها أو يفقد طابعه العلمي. أن نسبية الماركسية وتاريخيتها تؤكدان بطلان التعسف القائم على إعتبارها علما للعلوم. في حين أنها لا تستطيع القيام بدورها كأداة معرفية علمية من دون توسط هذه العلوم، ولا يغتني طابعها إلا بمقدار تمثلها للحقائق التي تكتشفها النظريات الاجتماعية الأخرى. ولجأها كنظرية للتغيير الثوري للمجتمع يتوقف على مقدرتها على تقديم نفسها بإعتبارها فكرا كونيا ومنتما إلى بيئة محلية معينة في آن. وهذا يستدعي جعل الفكر المستند إلى الماركسية، والهادف إلى التغيير الثوري للمجتمع، فكرا نابعا من خصائص كل مجتمع، أخذا في الإعتبار إشكال التناقضات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الملموسة فيه. الأمر الذي يقضي بإعادة إنتاج هذا الفكر وتقديمه بشكل ملموس في ضوء هذه الخصائص.

وبالإستناد إلى هذا الفهم للماركسية، كمصدر أساسي لفكرنا، نحدد، في شكل ملموس، فهمنا الجديد والواقعي للإشتراكية، كما يمكن وينبغي أن تكون عليه في بلادنا. ذلك أن الرأسمالية القائمة أساسا على إستغلال الإنسان للإنسان، وعلى قهر الشعوب واستعبادها،

ليست، كما تؤكد الوثيقة، ولا يمكن أن تكون، هي قدرنا وقدر الإنسانية. ولا بد من النضال، ولو على مدى طويل، وفي ضوء الشروط التاريخية الملموسة، من أجل إزالتها، وإستبدالها بالإشتراكية التي ينبغي أن نبدع في إعادة صياغتها.

ولكن هل هذا الكلام يقدم الجواب على السؤال المطروح حول هوية الحزب الفكرية، في ظل المتغيرات الكبرى، وحول اتجاه سيره وتطوره؟

وأسارع إلى القول بأن ما حدده المؤتمر السادس، وأكده المؤتمر السابع، هو الاتجاه العام. ولا بد من الجهد الإضافي، ولفترة من الزمن قد تطول، في البحث بالعمق، حول الماضي والحاضر والمستقبل، في الميدان الفكري-النظري، بحرية أكثر، ولكن بمسؤولية أكبر. فليس يكفي أن ننتقد ما هو بحاجة إلى نقد، بل المهم هو أن نعرف، في ضوء هذا النقد، وفي ضوء ما ينبغي أن تمتلك من معارف، ومن أدوات بحث وتحليل، كيف نعيد صياغة فكرنا وجميع مفاهيمنا، في تأكيد ما نراه صحيحا من هذه المفاهيم، في الفكر الذي استندنا إليه، وتعديل ما هو بحاجة إلى تعديل أو تسديد من هذه المفاهيم. وفي أي حال فلسنا، في هذه العملية، ننطلق من الصفر. بل نحن نتابع عملية تاريخية طويلة، في بلادنا، وعلى الصعيد الكوني. ولذلك فقد كان قرار المؤتمر السادس أن نبقى الباب مفتوحا أمام النقاش الفكري، والنقاش السياسي العام. ولذلك، أيضا عاد المؤتمر السابع فأكد على هذا القرار، واتخذ قرارا إضافيا يقضي بإعادة صياغة برنامج الحزب، في ضوء كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، التي حصلت وتحصل، في كل المجالات، وفي كل الاتجاهات. كما قرر المؤتمر السابع، كذلك، القيام بمراجعة نقدية لتاريخنا القديم والحديث، إستكمالا لما كان قد قام به المؤتمر الثاني، والمؤتمرات التي جاءت بعده، في ظروف مختلفة، الثالث والرابع والخامس، وأن يتم ذلك على إمتداد الفترة الفاصلة بين المؤتمرات السابع والثامن. فتاريخ حزينا مليء بالأحداث والمواقف والمعارك والنضالات مما يعتز به الشيوعيون. وفيه أخطاء في مجالات شتى، في الفكر والسياسة والتنظيم. وكذلك الأمر بالنسبة لتاريخ الحركة الشيوعية العربية والعالمية. فهو تاريخ عظيم لا يقلل من أهميته مطلقا لا الأخطاء التي ارتكبت في الماضي، ولا كل هذه الإنهيارات التي ستغير، لفترة من الزمن، وجه التاريخ، في نهاية القرن، بالاتجاه المعاكس لما حصل في بدايته مع إنتصار ثورة أكتوبر، التي هزت العالم، بقيامها، وغيّرت وجه التاريخ.

أن أهمية هذا الإستدراك حول هوية الحزب الفكرية، إنما تكمن فيما تشير إليه توجهات المؤتمرين السادس والسابع من دخول الحزب في عملية مخاض حقيقي بدأ منذ العام ١٩٨٨، أي مع بداية البريسترويكا وبداية البحث الجدي بأنهاء الحرب الأهلية في لبنان. والمخاض لا ينحصر في ميدان محدد، بل هو يشمل جميع ميادين حياة الحزب ونشاطه، الفكري والسياسي والتنظيمي. ذلك أن الشيوعيون باتوا على إقتناع تام بأنه، إذا كان لا بد من الإستمرار في الموقع الأساس، موقع النضال من أجل التغيير الديمقراطي، على طريق الإشتراكية، فلا بد، بالمقابل، من أحداث تغيير حقيقي نوعي في دور الحزب ووظيفته في حياة البلاد، ووسط الجماهير والقوى السياسية، هو التغيير الذي تتطلبه ظروف العصر في بلادنا وفي العالم، وكل المتغيرات التي تطال كل شيء. وهذا التوجه يترجم، في قرارات المؤتمرين السادس والسابع، في الدعوة إلى مزيد من البحث لمعرفة الجديد في بنية المجتمع، وفي البنى التحتية والفوقية فيه، وفي الطبقات والفئات الاجتماعية، وفي العلاقات بينها، علاقات التناقض والصراع، وفي المصالح المحددة لهذه الطبقات والفئات، وفي مستويات الوعي لديها جميعها بهذه المصالح، الآتي منها، والبعيد المدى.

كما يترجم هذا التوجه في إعادة النظر بعدد من المفاهيم، وبعدد من المواقف. وهي مفاهيم ومواقف تحدد، بشكل واضح، أن الحزب سائر بحزم بإتجاه تجديد نفسه، في الفكر وفي السياسة وفي التنظيم. دون أوهام حول إمكانية تحقيق ذلك في لحظة من الزمن. فالتجديد هو عملية طويلة. وهو مخاض حقيقي، وتفاعل داخلي بين أعضائه، وتفاعل مع المجتمع، ومع الحياة، ومع كل ما يحصل في بلدنا وفي المحيط وفي العالم من أحداث وتطورات.

على ان هذه العملية كانت قد بدأت في شكل نقاش داخل هيئات الحزب القيادية حول تقرير أعده كاتب هذا المقال مع جورج البطل، بتكليف من المكتب السياسي، في صيف عام ١٩٨٨، قدم جملة من الأفكار الجديدة حول عدد من القضايا، السياسية والفكرية والتنظيمية، في ضوء التطورات التي كانت تحصل، محليا وعربيا ودوليا، ولا سيما في الإتحاد السوفياتي السابق. وتضمن هذا التقرير، إلى جانب ذلك، قراءة جديدة لعشرين عاما من تاريخ الحزب، هي الأعوام التي كانت قد إنقضت على إنعقاد المؤتمر الثاني التاريخي للحزب. وقد استمر هذا النقاش عدة أشهر، وإتصل، فيما بعد، بالنقاشات التي استمرت، عمليا، ثلاث سنوات، تحضيرا للمؤتمر السادس.

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى بعض جوانب التجديد في مفاهيم الحزب ومواقفه التي أقرها المؤتمران السادس والسابع، لتأكيد هذه الوجهة التي أشرت إليها. وسأكتفي بالجوهر، حتى لا أغرق القارئ بتفاصيل يمكن الإطلاع عليها من خلال وثائق المؤتمرين السادس والسابع.

لقد أكد المؤتمر السادس في الوثيقة التي صدرت عنه ان البلاد تدخل في مرحلة تاريخية جديدة، بالمطلق، لا تنحصر في توقف الحرب الأهلية وانتقال البلاد إلى السلم الأهلي، بل تشمل جملة من التغيرات في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي وعي الناس. وتؤسس لهذه المرحلة تلك النتائج المذهلة، التي خلفتها الحرب الأهلية، والنتائج التي تترتب على استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجزء من الأرض اللبنانية، والوقائع التي برزت في الوضع العربي والإقليمي، استمرارا لتاريخ سابق وطويل من المعارك والهزائم ومن الحروب الداخلية والخارجية، والوقائع التي برزت في الوضع الدولي من جراء المتغيرات الناجمة عن زوال الإتحاد السوفياتي، المتمثلة بالهيمنة الأميركية الوحيدة الجانب على العالم وعلى العلاقات الدولية. وتحدد الوثيقة لهذه المرحلة الجديدة أربع مهمات سياسية ذات طابع برنامجي، تتمحور حول السلم الأهلي، وحول القضية الوطنية، وحول الديمقراطية، وحول التقدم والعدالة الاجتماعية. ولكل مهمة من هذه المهمات شروط تحدد طبيعتها، وطبيعة الجديد فيها، والصراع حولها بين القوى السياسية والاجتماعية، القديم منها والجديد والمتجدد. ولكل مهمة من هذه المهمات شروط موضوعية وذاتية، داخلية وخارجية، للنجاح في تحقيقها، في المدى القريب والمدى البعيد.

ولن أدخل في تفاصيل ما جاء في الوثيقة حول هذه المهمات تجنباً للإطالة. لكنني سأشير إلى بعض العناوين الأساسية فيما اعتبره جديداً ومتقدماً في تعامل الحزب مع المهمات، بوجه عام، ومع هذه المهمات، بوجه خاص.

فهو، أي الحزب، أولاً، يعيد النظر بتجديداته للقوى الاجتماعية-الطبقية، وبالأشكال الراهنة للأستقطابات في المجتمع. فلا يحصر تمثيله اجتماعياً للطبقة العاملة، ولا يحصر مفهومه للطبقة العاملة بما ساد لفترة طويلة في أدبيات الحركة الشيوعية. بل هو يوسع القاعدة الاجتماعية للقوى التي يمثل مصالحها، ويسعى للدخول الكثيف في أوساطها. وهي أكثرية الشعب. وتشمل جزءاً من الطبقات الوسطى، من المنتجين في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتشمل كل الفئات المهمشة، لا سيما في المدن. ويعيد الحزب النظر بموقفه من التحالفات السياسية إستناداً إلى طبيعة المرحلة الجديدة ذاتها، وإلى مفاهيم الحزب الجديدة، وإلى طبيعة المهمات المطروحة، في هذه المرحلة. ويستند هذا الموقف، إضافة إلى ذلك، إلى تجربة الحركة الوطنية، في مراحلها المختلفة، بالصواب والخطأ فيها، وبالإنجازات التي حققتها، والإخفاقات التي وقعت فيها، وإلى كون هذه الحركة قد تفككت، وفقدت الإمكانية الموضوعية لإعادة تنشيطها، على الأسس القديمة، إذ تغيرت مواقع أطرافها، ومواقفهم، بسبب التحولات التي حصلت في البلاد. وتمايز الحزب الشيوعي في موقفه، بفعل هذه التغيرات والتحولات، كان أمراً طبيعياً فالإستقلالية، بهذا المعنى، التي أكد عليها كل من المؤتمرين السادس والسابع، إنما تستند إلى هذه التطورات، على ان الحزب لم يكتف بإعلان تمايزه، وإستقلاليته، بل هو أكد، بالمقابل، على ان للتحالف شروطاً مختلفة عن السابق، وإنه سيظل يسعى لتأمين هذه الشروط، وسيقيم، في الوقت ذاته، علاقات واسعة مع كل القوى الأخرى، بدون شروط مسبقة،

وسيسعى للتعاون مع أي قوة سياسية، حول قضية محددة، أو حول جزء من قضية، المدى قصير من الزمن، أو لمدى أطول، حسب توفر الشروط والإمكانات، وتبقى المهمة الأساسية، بالنسبة للحزب، إرتباطه الأكثر وثوقا بمصالح الوطن والشعب، بعيدا عما تشهده الفترة الراهنة من تفريط بهذه القضية، ومن إرتهاونات داخلية وخارجية ومن نزاعات طائفية وعائلية وفتوية متفاقمة، على حساب كل الإتفاقات المعقودة، وبالإلتجاه المعاكس لحاجات البلاد ولتطورها، في الظروف الراهنة الفاتكة الصعوبة.

أما فيما يتعلق بالمهمات ذاتها فيركز الحزب، في المؤتمرين السادس والسابع، على الأمور التالية:

الأمر الأول، يتعلق بشروط تثبيت السلم الأهلي. فهو لم يكتف بالدعوة المبسطة إلى المصالحة الوطنية، ولا بالدعوة المبسطة إلى تطبيق إتفاق الطائف. بل هو تجاوز ذلك إلى مسألة أساسية هي كيفية بناء الدولة، بديلا عن كل ما ساد خلال الحرب الأهلية من صراعات وإنقسامات تكونت على أساسها دويلات ومجتمعات وثقافات مصطنعة كلها وجرى التنظير لها على أنها هي الأساس في إنتماء اللبنانيين. الأمر الذي جعل لبنان، في فترة الحرب، بلدا مشكوكا به وبضرورته، سواء من قبل الداخل أو من قبل الخارج.

من هنا الأهمية الإستثنائية التي ركز المؤتمران السادس والسابع عليها، وهي أولوية بناء الدولة ومؤسساتها. ولم يكن خافيا على الحزب سيادة منطق الحرب الذي حكم فترة السلم، في شكل بناء الدولة، وفي القوى التي إنتقلت إليها أو جرى عرضها على السلطة والإدارة، وسائر المؤسسات، في آن. وهو المنطق الذي ما يزال يتفاقم، وتتفاقم معه أخطار لا حصر لها على مستقبل البلاد.

الأمر الثاني، يتعلق بتحديد مفهوم الوطنية والإنتماء إلى الوطن. ويحدد الحزب، هنا، بوضوح، الشروط التاريخية الجديدة التي تكونت- وأسهمت الحرب الأهلية ونتائجها في خلقها- والتي تحدد مفهوم لبنان الوطن. فلبنان هو بلد عربي، له خصوصياته القديمة والجديدة والمتجددة، وله حدوده، وله قضاياء، وله مستويات تطوره الخاصة، وله تركيبته الإجتماعية وتقاليده، وله تركيبته الطائفية. فالإنتماء إليه هو، إذن، إنتماء إلى كل هذه الشروط معا، لا إلى جزء منها، وحسب. وبهذا المعنى تصبح وحدة الأرض والشعب والمجتمع والدولة ومؤسساتها، ويصبح الدفاع عن الإستقلال والسيادة، والنضال لتحرير الأرض من الإحتلال الإسرائيلي، تصبح كلها مهمات تشمل جميع اللبنانيين، لا فريقا، هنا، يعني بمهمة معينة ويبالغ بها، وفريقا، هناك، يعني بمهمة أخرى ويبالغ بها. وإستنادا إلى هذا الفهم للوطن وللوطنية أكد الحزب على ان هوية لبنان العربية هي قضية طبيعية. وإن مستقبله، وإن تطوره، مرهونان بعلاقة عميقة وواسعة ومتعددة الجوانب مع الأقطار العربية الأخرى، ولا سيما مع سوريا، إستنادا إلى الرابطة القومية، وإلى رابطة المصالح المشتركة، لكن في ظل الإستقلال والسيادة، وفي ظل إحترام الحقوق والخصوصيات، وفي ظل أقصى الديمقراطية.

الأمر الثالث، يتعلق بمفهوم الديمقراطية. فهي في لبنان جزء من التقاليد. ولكن تطورها بات أمرا ضروريا. وشروط هذا التطور ان يتمايز لبنان فيها عن الآخرين، بحكم تقاليده وخصوصياته، وأن يطورها في الشكل الذي يتلاءم مع ظروف بلادنا، ومجتمعنا، ومع الوعي بضرورتها، سواء فيما يتعلق بمؤسسات الدولة، أم فيما يتعلق بالمؤسسات الأهلية. وهذه الأخيرة هي مزدهرة في لبنان في كل المجالات، بدون إستثناء. وإن حقوق الإنسان وحقوق المواطن، في العمل والعلم والصحة والنشاط السياسي والنقابي والإجتماعي والثقافي هي المدخل إلى بناء مجتمع مدني. والتمثيل النيابي، والتمثيل على مستوى المحافظات والبلديات، القائم على النسبية، وسائر الشروط التي تؤمن هذه الحقوق، هي التطبيق العملي لهذه الديمقراطية، في تطورها وترسخها في بلادنا.

الأمر الرابع، يتعلق بمفهوم الإعمار في بلد مثل لبنان دمرته الحرب الأهلية وكل أنواع الصراعات والحروب. وفي رأي الحزب فإن الإعمار قضية أساسية ملحة. وشروط النجاح في هذه المهمة أن يكون للدولة فيها دور أساسي، وأن يسهم فيها رأس المال اللبناني، وأن يكون الإعمار شاملا كل المناطق، وفي مصلحة كل البلاد وكل الفئات، وألا يكون وسيلة أثراء لفئة محدودة، أو لشركة معينة، وألا يؤدي إلى أغراق البلاد في ديون تعجز عن الوفاء بها، فيتحول لبنان، بسببها، إلى عبء على ذاته وعلى الآخرين.

الأمر الخامس، يتعلق بالعدالة الاجتماعية. وهي برأي الحزب عملية طويلة لا تتحقق في لحظة. ولها في كل زمن وظرف ومرحلة أشكال محددة ملموسة. والإشتراكية ليست حدا النهائي، ولكنها المرحلة الأكثر تقدما بالنسبة لمفهومنا الحالي للعدالة. على أن الحزب يرى أن كل نضال لتخفيف أعباء الحياة وتكاليفها عن الاجراء وذوي الدخل المحدودة، سواء في تطوير الأجور، أم في تخفيف الأسعار وكلفة الإنتاج، أم في تطوير الإنتاج ذاته، أم في تطوير الخدمات، وسوى ذلك من مجالات، هي جميعها في حال تحققها، تشكل، في الزمن المحدد، تجسيدا لهذه العدالة، على طريق إستكمالها، في مراحل لاحقة، وبالأشكال أكثر إرتقاء. وفي هذا المجال، بالذات، رأى الحزب أن الميثاق الإقتصادي-الاجتماعي الذي يوزع أعباء الأزمة على جميع فئات المجتمع، بدل أن تلقى على عاتق الفئات الشعبية والإجراء، تحديدا في القطاعين العام والخاص، وإعتماد السلم المتحرك للأجور، والضريبة التصاعدية، والضمانات والخدمات، وسوى ذلك من ظروف، رأى الحزب أن مثل هذا الميثاق هو الحل العملي الراهن، والشكل الملموس في الزمن المحدد للعدالة الاجتماعية الواقعية.

الأمر السادس، يتعلق بالمفاوضات مع إسرائيل. وسياسة الحزب في هذه المسألة مبدئية وواقعية وواضحة. فهو يؤكد على حق لبنان واللبنانيين في تحرير أرضهم بكل الوسائل، بالكفاح المسلح في صفوف المقاومة، وبالسياسة، وبالتعبئة الجماهيرية، وبالديبلوماسية، ومنها المفاوضات. ولكنه لا يكتفي بهذا الموقف. فهو ينظر بقلق إلى ممارسات إسرائيل العدوانية، ومنها العدوان الهجمي الأخير على الجنوب والبقاع الغربي. وينظر بقلق، أيضا، إلى موقف أميركا الداعم لإسرائيل، بشكل مطلق، كما ينظر بقلق إلى موقف الدول العربية، وإلى أوضاعها الراهنة، التي تتميز بالتفكك وبالعجز، وبالتنازلات، وبلهات بعضها وراء التطبيع مع إسرائيل، فالتطبيع مع إسرائيل ليس عنوانا بسيطا بالنسبة لكل البلدان العربية، وبالأخص بالنسبة للبنان. أنه موت لبنان، في الشروط التي يجري العمل في هذا الإتجاه على قدم وساق. موقف الحزب هو التحذير من هذه المخاطر، ودعوة إلى درسها بدقة ولموسية، وإستعدادا لكيفية مواجهتها قبل أن تقع، ومواجهة نتائجها إذا ما جرى فرضها علينا، بالقوة والإكراه.

في هذه الأمور نماذج لمواقف مبدئية، وواقعية، في آن، من قضايا أساسية، يحاول الحزب أن يؤسس فيها لمنهجية جديدة في الفكر والممارسة.

ومع ذلك يبقى السؤال قائما حول مستقبل الحزب ودوره في ظل كل هذه التطورات، ورغم كل هذا الجديد الذي يدخله في مفاهيمه، وفي سياساته، وفي ممارساته.

ومرة ثانية أسارع إلى القول بأن الحزب يسعى لدور حقيقي في كل ما له علاقة بتطور البلاد. ولكنه لا يستطيع أن يجزم، مسبقا، عما إذا كان قادرا على أحداث الأثر الذي يريجه، وفق هذه التوجهات، وهذه السياسات.

علما أن المهم في هذه المسألة هو أن الحزب يحاول تجديد أطره التنظيمية. وقد كانت هذه القضية محور نقاش طويل، وميدان صراع في الآراء لم ينته، بعد، بل هو سيستمر وستحكم الحياة، وتطور الأحداث، وتطور وعي الشيعيين، في أي مستوى، وأي شكل، من الديمقراطية، سيتابع الحزب تطوره.

لقد أقر المؤتمر السادس أربعة مبادئ، للديموقراطية، كانت محصلة نقاشات طويلة خلال فترة التحضير للمؤتمر، التي تميزت بخروج الشيوعيين على تقاليد حزبهم كلها، وعلى تقاليد الحياة الحزبية، بوجه عام. إذ اختلط في النقاش السياسي بالتنظيمي، والمبدئي بغير المبدئي، والشخصي بالبحث بالعام. وكان ذلك أمراً طبيعياً، في ظل كل تلك الإنهيارات. وقد استطاع عقل الحزب أن يسيطر على كل هذه الحركة من التموجات الطبيعية، والإنفعالات، التي أفزعت البعض، وأثارت مخاوفه على وحدة الحزب. وسادت، وسط كل هذه التموجات والإنفعالات، عصبوية حزبية عبرت، فيما عبرت عنه، عن تمسك أكثرية الشيوعيين بإسم الحزب، في المؤتمرين السادس والسابع، لكن ليس بنفس المستوى من القناعة، ولا على نفس الأسس، الفكرية والسياسية. وكانت محصلة هذا العقل، وهذه العصبوية، وهذا البحث عن الهوية الجديدة، تلك الأفكار التي تضمنتها الوثيقة الفكرية-السياسية-التنظيمية، التي صدرت عن المؤتمر السادس.

ورغم أن المبادئ الأربعة للتنظيم التي أقرها المؤتمر السادس قد أصبحت معروفة فإنني أعيد التذكير بها لمزيد من الوضوح. وهي تتلخص بحق المشاركة في اتخاذ القرارات وتأمين شروط ذلك، وحق الرأي الآخر في الوصول إلى قواعد الحزب بشكل كامل وواضح، وإعتماد قواعد المراقبة في عمل الهيئات، وفي علاقاتها ببعضها ببعض، وإعتماد الديمقراطية الكاملة في اختيار الهيئات القيادية، ووضع مهل لتجديدها، وخضوع الأقلية للأكثرية، والهيئات الدنيا للهيئات العليا. وجوهر هذه المبادئ هو خلق ديناميكية حقيقية شاملة داخل الحزب تسهم في تطوير فكره وجعل سياساته أكثر واقعية وأكثر إتباطاً بالحياة، وفتح أبوابه أمام أوسع فئات الشعب، وضمّان وحدته، وجعل هذه الوحدة قائمة على قواعد وأسس أكثر ثباتاً ورسوخاً. وقد كرس المؤتمر السابع هذه المبادئ في نظام داخلي جديد وهيكلية جديدة أحدثت فيها بعض التغييرات عما كان سائداً في السابق. إذ حل محل اللجنة المركزية مجلس وطني هو بمثابة هيئة بحث وتشريع ومحاسبة ومراقبة، ذات صلاحيات مختلفة، مستقلة عن المكتب السياسي، الذي ينتخب من قبل المجلس الوطني، ويقوم بدور القيادة السياسية للحزب، ويقدم أمام المجلس الوطني تقارير عن نشاطه ونشاط الحزب، ويخضع لمحاسبته.

إلا أن المهم في كل هذه التعديلات هو السعي لتحويل الحزب إلى جزء حي في المجتمع، متفاعل معه، ومنفعل به. فلم تعد شروط الإنتماء بنفس الحدة والصعوبة. ولم تعد شروط العضوية أيضاً بنفس الصعوبة. ولكن هوية الحزب ظلت، وستظل، هوية محددة، متميزة، تعطي للحزب وظيفة ودورا وموقعا هو محصلة ما يهدف إليه حزب، مثل الحزب الشيوعي، حزب للتغيير الديموقراطي، ولتحويل المجتمع تحويلاً ديموقراطياً بإتجاه الإرتقاء نحو الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية، نحو الاشتراكية.

علما أن الحزب، في ضوء كل هذه التوجهات، قد خرج، في المؤتمر السابع، من حالة الإرتباك والإنكفاء، إلى حالة الإنخراط، بشكل أكثر عقلانية، وأكثر واقعية، وأكثر إستقلالية، وأكثر مسؤولية، في حياة البلاد، وفي المهمات الكبرى التي حددها هو لنفسه، وللحركة الديموقراطية، بوجه عام. وعليه، في الوقت الراهن، وفي المستقبل من الأيام، أن يثبت مدى قدرته على خلق علاقة حقيقية بينه وبين القوى الديموقراطية الموزعة في كل الإتجاهات، وفي كل الميادين، وفي كل المناطق، لكي يتمكن معها، من بلورة حركة ديموقراطية للمعارضة الشعبية، التي لا تكتفي بالرفض، ولا تكتفي بالكلمة، بل تسعى لتحويل الشارع، والمؤسسات التمثيلية، ولا سيما البرلمان، وكل المواقع، إلى ميدان أساسي لنشاطها في الدفاع عن الوطن، والدفاع عن قضايا الشعب، وفي النضال من أجل التغيير، مرحلياً، وعلى المدى البعيد.

العيد الـ ٧٠... والتاريخ الحافل

ولعلي لا أتجاوز الحقيقة إذا ما قلت بأن كل هذا الذي يجري الآن، في الحزب الشيوعي اللبناني، وبالأخص منه القدرة على الخروج من الأزمة، أو من مرحلة من مراحلها، وسط كل هذه الإنهيارات، إنما يعود إلى تاريخه الطويل الغني بالنضالات والمواقف الكبيرة. وفي العام القادم، عندما سيحتفل الحزب بالذكرى السبعين لنشوئه، سيقدم أمام شعبنا حساباً عن كل هذه الأعوام، وسيحتكم إليه. وبوسعي

القول، الآن-ولا أريد ان أستبق التقييم الذي سيجري الاعداد له من قبل فريق عمل حزبي مسؤول-ان ثمة جامعا لا بد من درايته يربط بين فترة التأسيس في العام ١٩٢٤، والفترة الراهنة من حياة الحزب. فقد تميزت فترة التأسيس بالالتقاء المثقفين الطبيعيين، وكان أبرزهم، آنذاك، يوسف إبراهيم يزبك، مع العمال الطبيعيين، وكان أبرزهم آنذاك، فؤاد الشمالي، وشكلت محصلة هذا الالتقاء هذا النوع من الحزب الذي استطاع، برغم كل الصعوبات، وبرغم كل التدخلات الخارجية لضربه أو لتقسيمه، كان يحافظ على دوره حزبا للإشتراكية التي تندمج في اطارها كل القضايا، القضية الوطنية، والقضية الإجتماعية، وكل ما يتعلق بتطور البلاد وحريتها ويتقدمها، في شتى الميادين، ويكل ما يتصل بالعدالة الإجتماعية، في جوانبها كافة. وأول عمل بارز قام به الحزب، بعد تأسيسه، تأكيداً لالتزامه بقضية الكادحين، والتزامه بالقضية الوطنية، إحتفال سينما الكريستال المشهور بعيد أول أيار في العام ١٩٢٥، ودعوته للمشاركة في الثورة السورية في العام نفسه، والإتصال بالأمية الشيوعية من أجل كسب دعمها.

وإذا كان يوسف إبراهيم يزبك قد غادر، منذ وقت مبكر، مواقفه في الحزب، فإنه ظل، حتى آخر لحظة من حياته، أميناً لأفكاره، صديقا للحزب الذي أسهم في تأسيسه. أما فؤاد الشمالي فقد مات مظلوما مرتين: مرة لتخلي رفاقه عنه، ومرة لظلم المجتمع له، إذ مات فقيرا، متهما بأمانته لأفكاره، مبعدا عن الحزب الذي كان أول من عمل على تأسيسه. ولن تنال من دور فؤاد الشمالي في التأسيس، ومن أدواره اللاحقة، كل تلك الإتهامات التي وجهت إليه، والتي حفلت بها الفترة الستالينية الطويلة الظالمة في تاريخ الحركة الشيوعية العالمية. وفي مرحلة التأسيس، بالذات، التي إستمرت حتى أواسط الثلاثينات، تميز موقف الحزب بالدمج المبسط بين القضية الإجتماعية والقضية القومية، بوجهيها: النضال من أجل الإستقلال، والنضال من أجل الوحدة القومية، وقضية الديمقراطية، بمعناها العام، وبالمعنى الذي يرمز للعداء للفاشية. فهو، إذ ظل أميناً لقضية العمال والفلاحين، ولقضية الإشتراكية، تمسك بالوحدة العربية، بشكل واضح، مسجل في وثائقه كلها، ولا سيما وثيقة عام ١٩٣١، المشتركة مع الحزب الشيوعي الفلسطيني. كما تجلّى في الدعوة إلى مؤتمر زحلة الذي عقد في العام ١٩٣٤ والمكرس للدعوة للوحدة العربية، والذي شارك فيه عدد من مثقفي سوريا ولبنان، بينهم عدد من مثقفي الحزب البارزين. وصدرت اثر هذا المؤتمر مجلة الطليعة التي كانت منبرا لهؤلاء المثقفين. كما جعل في رأس إهتماماته، وهو يناضل من أجل الإستقلال، النضال ضد الفاشية، ومن أجل إنتصار الديمقراطية، وإعتبر، منذ وقت مبكر، ان الحركة الصهيونية حركة عنصرية معادية للديموقراطية، حتى ولو كان اليهود قد تعرضوا، خلال الحرب للإضطهاد من قبل الفاشية والنازية.

ومعروف دور الحزب في معركة الإستقلال. ومعروف دوره الأساسي في معركة الجلاء، التي إعتبرها معركة الإستقلال الحقيقي. إذ جند كل علاقاته الدولية لهذه القضية، وإنتصر في المعركة، وفوت الفرصة على الذين كانوا يساومون على موضوع بقاء القوات الفرنسية والإنجليزية.. وتم جلاء هذه القوات باستخدام الفيتو السوفياتي، وهو أول إستخدام للفيتو، في مجلس الأمن.

ثم جاءت المعركة الوطنية ضد الأحلاف، والمعركة الوطنية من أجل سن قانون للعمل.

وقد نجح الحزب في المعركتين، إذ إنتصر الإتحاد العمالي الذي كان يقوده الشيوعيون في العام ١٩٤٦ بوضع أول قانون للعمل. وإنتصر في جعل معارضة الأحلاف قضية كل القوى الوطنية. لكنه أخطأ في العام ١٩٤٧ عندما تحول عن موقعه المعادي لتقسيم فلسطين. أثر موقف الإتحاد السوفياتي في مجلس الأمن المؤيد للتقسيم. وكانت تلك النكسات البارزة في موقف الحزب مصدر الخلل في تطوره، وفي الدور الذي كان يمكن ان يضطلع به في حياة البلاد. وقد إتخذ هذا الموقف خلافا لما كان يراه رئيس الحزب آنذاك فرج الله الخلو. فجرد من موقعه، واضطهد، ودفع عدد من المثقفين الكبار، وفي مقدمتهم رثيف خوري، نفس الثمن لنفس الموقف.

الا ان تعديلا كبيرا حصل فيما بعد في هذا الموقف أعاد الحزب ألى لعب دور كبير في الحياة السياسية، وفي النضال الوطني، بشكل خاص، في فترة تأمين قناة السويس. اذ كان للحزب دور كبير في معركة الدفاع عن مصر لدى تعرضها للعدوان الثلاثي. ولكن هذا التعديل لم يغير في جوهر الموقف. اذ سرعان ما تكرر الخطأ في الموقف من الوحدة المصرية-السورية. ودائما كانت وراء هذه المواقف الخاطئة أسباب وجيهة. ولكن شكل التعبير عن الموقف كان يشير إلى وجود فكر هو الذي كان يتحكم بإتخاذ هذه المواقف الخاطئة في المنعطفات.

وفي أوائل الستينات بدأ مخاض حقيقي يبرز داخل الحزب. اذ بدأ عدد من الرفاق في طرح أفكار جديدة تناقض كل سياسات الحزب، في كل القضايا. ولكنها لم تتبلور إلا في أواخر الستينات عندما أدت أزمة ١٩٦٦-١٩٦٧ إلى إنعقاد المؤتمر الثاني في تموز عام ١٩٦٨. وهو المؤتمر الذي أقر برنامجا للحزب. وقدم فيه تقرير نقدي عن مرحلة ٢٥ عاما من تاريخ الحزب. وشكل المؤتمر الثاني هذا إنعطافا كبيرا في حياة الحزب، في الفكر والسياسة والتنظيم. وأبرز قراراته يتلخص في انه أعاد الإعتبار إلى البحث والتحليل العلميين للواقع اللبناني. وحدد على أساسهما مهمات جديدة وواضحة تضمنها برنامج الحزب. وحدد أسسا صحيحة للتحالفات، بديلا للإشكال الإنتهازية السابقة في هذا المجال. وأعاد الإعتبار إلى الموقف الصحيح من القضية القومية. وأعاد الإعتبار إلى الحياة الداخلية السليمة في الحزب، والهيئات المنتخبة والمؤتمرات. وجاء المؤتمر الثالث في العام ١٩٧٢ ليطور المؤتمر الثاني في مجالات عدة، ولا سيما في مجال تحديد مفهوم جديد للإشتراكية، قائم على الديمقراطية التعددية، مختلفا، بذلك، عما كان سائدا في الحركة الشيوعية، وفي ضوء قرارات المؤتمر الثالث عقد مؤتمر زراعي أقر فيه برنامج الحزب في القضية الزراعية وكان ذلك في العام ١٩٧٣. ومن أبرز ما قام به الحزب في هذه المرحلة، في ضوء قرار المؤتمر الثاني، تأسيس الحرس الشعبي، كأول منظمة لبنانية لمقاومة العدوان والإحتلال الأسرائيليين، في شهر كانون الثاني من العام ١٩٧٠.

ومارست هذه المنظمة الكفاحية دورها الفعلي، بشجاعة، وسقط في المعارك التي خاضها المقاتلون الشيوعيون عدد من الشهداء. وشكل نشاطها، ونشاط الشيوعيين في صفوف المقاومة الفلسطينية أساسا لدور الحزب اللاحق في كل أعمال المقاومة سواء في الإجتياح الإسرائيلي الأول عام ١٩٧٨، أم خلال إجتياح عام ١٩٨٢. وعلى أساس شعار المؤتمر الثالث، التغيير الديمقراطي، إنخرط الحزب مع قوى ديموقراطية ووطنية أخرى في تحالفات جديدة، وفي نضالات ومعارك سياسية واجتماعية كبرى، هزت البلاد كلها. وكان الإحتفال في العام ١٩٧٤ بالذكرى الخمسين لنشوء الحزب واحدا من أبرز الظواهر التي أكدت الموقع الذي كان قد بدأ يحتله في الحياة العامة في البلاد. وعندما إندلعت الحرب الأهلية كان الحزب مع الحزب التقدمي الإشتراكي ورئيسه الشهيد كمال جنبلاط، في قلب الحركة الوطنية المتحالفة مع الثورة الفلسطينية في المعارك منذ بدايتها وأسهم ممثلو الحزب في الحركة الوطنية إسهاما أساسيا في صياغة البرنامج المحلي للحركة الوطنية. وفي المؤتمر الرابع حاول الحزب ان يبحث في العمق في أسباب إندلاع الحرب الأهلية. وكانت تحليلاته السياسية والاقتصادية-الاجتماعية، التي تضمنها تقرير اللجنة المركزية، بالغة الأهمية. وجزء كبير منها يحتفظ براهنته، كذلك كانت التحليلات التي تضمنها التقرير حول أزمة حركة التحرر الوطني العربية وأزمة البديل الثوري، أي أزمة الحركة الشيوعية فيها. وأبرز ما تميزت به مواقف الحزب في فترة الإجتياح الإسرائيلي إطلاقه جبهة المقاومة، في قرار تاريخي أكد فيه الحزب الموقف الوطني الصحيح الذي على أي حزب ثوري ان يتخذه، بدون تردد، وبشجاعة، في مثل هذه الظروف، وفي مثل هذه المنعطفات.

وقد نشأ إرتباك كبير في عمل الحزب، في المرحلة التي أعقبت الإجتياح، بسبب دخول قوى عديدة جديدة، داخلية وخارجية، في الحياة اللبنانية، بسبب إنحلال الحركة الوطنية، والعجز عن إقامة بديل لها، لا من داخلها، ولا من خارجها، بإستثناء ما كان قد بدأ يتطور،

الا ان تعديلا كبيرا حصل فيما بعد في هذا الموقف اعاد الحزب ألى لعب دور كبير في الحياة السياسية، وفي النضال الوطني، بشكل خاص، في فترة تأمين قناة السويس. اذ كان للحزب دور كبير في معركة الدفاع عن مصر لدى تعرضها للعدوان الثلاثي. ولكن هذا التعديل لم يغير في جوهر الموقف. اذ سرعان ما تكرر الخطأ في الموقف من الوحدة المصرية-السورية. ودائما كانت وراء هذه المواقف الخاطئة أسباب وجيهة. ولكن شكل التعبير عن الموقف كان يشير إلى وجود فكر هو الذي كان يتحكم باتخاذ هذه المواقف الخاطئة في المنعطقات.

وفي أوائل الستينات بدأ مخاض حقيقي يبرز داخل الحزب. اذ بدأ عدد من الرفاق في طرح أفكار جديدة تناقض كل سياسات الحزب، في كل القضايا. ولكنها لم تتبلور إلا في أواخر الستينات عندما أدت أزمة ١٩٦٦-١٩٦٧ إلى انعقاد المؤتمر الثاني في قموز عام ١٩٦٨. وهو المؤتمر الذي أقر برنامجا للحزب. وقدم فيه تقرير نقدي عن مرحلة ٢٥ عاما من تاريخ الحزب. وشكل المؤتمر الثاني هذا إنعطافا كبيرا في حياة الحزب، في الفكر والسياسة والتنظيم. وأبرز قراراته يتلخص في انه أعاد الاعتبار إلى البحث والتحليل العلميين للواقع اللبناني. وحدد على أساسهما مهمات جديدة وواضحة تضمنها برنامج الحزب. وحدد أسسا صحيحة للتحالفات، بديلا للإشكال الإنتهازية السابقة في هذا المجال. وأعاد الاعتبار إلى الموقف الصحيح من القضية القومية. وأعاد الاعتبار إلى الحياة الداخلية السليمة في الحزب، والهيئات المنتخبة والمؤتمرات. وجاء المؤتمر الثالث في العام ١٩٧٢ ليطور المؤتمر الثاني في مجالات عدة، ولا سيما في مجال تحديد مفهوم جديد للإشتراكية، قائم على الديمقراطية التعددية، مختلفا، بذلك، عما كان سائدا في الحركة الشيوعية، وفي ضوء قرارات المؤتمر الثالث عقد مؤتمر زراعي أقر فيه برنامج الحزب في القضية الزراعية وكان ذلك في العام ١٩٧٣. ومن أبرز ما قام به الحزب في هذه المرحلة، في ضوء قرار المؤتمر الثاني، تأسيس الحرس الشعبي، كأول منظمة لبنانية لمقاومة العدوان والإحتلال الأسرائيليين، في شهر كانون الثاني من العام ١٩٧٠.

ومارست هذه المنظمة الكفاحية دورها الفعلي، بشجاعة، وسقط في المعارك التي خاضها المقاتلون الشيوعيون عدد من الشهداء. وشكل نشاطها، ونشاط الشيوعيين في صفوف المقاومة الفلسطينية أساسا لدور الحزب اللاحق في كل أعمال المقاومة سواء في الإجتياح الإسرائيلي الأول عام ١٩٧٨، أم خلال إجتياح عام ١٩٨٢. وعلى أساس شعار المؤتمر الثالث، التغيير الديمقراطي، إنخرط الحزب مع قوى ديمقراطية ووطنية أخرى في تحالفات جديدة، وفي نضالات ومعارك سياسية واجتماعية كبرى، هزت البلاد كلها. وكان الإحتفال في العام ١٩٧٤ بالذكرى الخمسين لنشوء الحزب واحدا من أبرز الظواهر التي أكدت الموقع الذي كان قد بدأ يحتله في الحياة العامة في البلاد. وعندما إندلعت الحرب الأهلية كان الحزب مع الحزب التقدمي الإشتراكي ورئيسه الشهيد كمال جنبلاط، في قلب الحركة الوطنية المتحالفة مع الثورة الفلسطينية في المعارك منذ بدايتها وأسهم ممثلو الحزب في الحركة الوطنية إسهاما أساسيا في صياغة البرنامج المرحلي للحركة الوطنية. وفي المؤتمر الرابع حاول الحزب ان يبحث في العمق في أسباب إندلاع الحرب الأهلية. وكانت تحليلاته السياسية والإقتصادية-الإجتماعية، التي تضمنها تقرير اللجنة المركزية، باللغة الأهمية. وجزء كبير منها يحتفظ براهنته، كذلك كانت التحليلات التي تضمنها التقرير حول أزمة حركة التحرر الوطني العربية وأزمة البديل الثوري، أي أزمة الحركة الشيوعية فيها. وأبرز ما تميزت به مواقف الحزب في فترة الإجتياح الإسرائيلي إطلاقه جبهة المقاومة، في قرار تاريخي أكد فيه الحزب الموقف الوطني الصحيح الذي على أي حزب ثوري ان يتخذه، بدون تردد، وبشجاعة، في مثل هذه الظروف، وفي مثل هذه المنعطقات.

وقد نشأ إرتباك كبير في عمل الحزب، في المرحلة التي أعقبت الإجتياح، بسبب دخول قوى عديدة جديدة، داخلية وخارجية، في الحياة اللبنانية، بسبب إنحلال الحركة الوطنية، والعجز عن إقامة بديل لها، لا من داخلها، ولا من خارجها، بإستثناء ما كان قد بدأ يتطور،

بشكل عاصف. من كفاح ضد الاحتلال تحت راية وإسم جبهة المقاومة الوطنية. وبداية هذا الإرتباك يمكن تأريخها فيما حصل في السادس من شباط ١٩٨٤، وما بعده، في مؤتمر جنيف ولوزان. فمنذ ذلك التاريخ بدأت حركة واضحة باتجاه تحجيم الحزب، وإضعافه، وإدخاله في معارك جانبية من أجل تدميره. وقد حاول في إحتفالات الذكرى الستين، في أواخر عام ١٩٨٤، أن يرد على هذه المحاولات. ولكن الإحتفالات، على أهميتها، لم تغير من الوقائع، ولم تبدل التوجهات. وتكرست في العمل السياسي في البلاد ثنائية الحزب الاشتراكي وأمل، وثنائية ممثلي الطوائف الثلاثة، الشيعية والمارونية والدرزية، في كثير من المفاوضات والإجتماعات والقرارات، حول إشكال إنهاء الحرب الأهلية. وجاء المؤتمر الخامس الذي شكل التقرير المقدم بإسم اللجنة المركزية إليه محاولة جريئة لمراجعة نقدية عن المرحلة التي كانت سبقت من الحرب الأهلية، قبل الإجتياح الإسرائيلي وبعده. ولكن سرعان ما وجهت للحزب في أعقاب إنتهاء المؤتمر، ضربة قاتلة في جره إلى حرب بيروت بينه، متحالف مع الحزب الاشتراكي، وبين حركة أمل، إنتهت بدخول القوات السورية من جديد إلى العاصمة، واضعة، بدخولها، حدا لوضع كان يتفاقم إلى الحدود القصوى، باتجاه إدخال العاصمة في تجربة مدينة طرابلس المأساوية. وظل الحزب يخرج من أزمة يدفع لها إلى أزمة أخرى، إلى أن دخلت البلاد في مرحلة إنهاء الحرب الأهلية، والدخول في السلم الأهلي... وهي المرحلة التي إتخذ فيها الصراع ضد الحزب من أجل تحجيمه شكلا جديدا، أضيف إلى الظروف الموضوعية التي أدت إليها إتهامات البريسترويكا، والإتحاد السوفياتي، وكل منظومة الدول التي كان يقودها.

ولا بد من التذكير، هنا، بأن الحزب الشيوعي هو أول حزب لبناني إنخرط في ميدان الإعلام. وأصدر أول صحيفة في العام ١٩٢٥ هي الإنسانية. واستمر يصدر الصحف والمجلات ووسائل الإعلام الأخرى، بدون إنقطاع، حتى في أقسى ظروف القهر الإستعماري، وعسف السلطات المحلية. وكانت صحيفة «صوت الشعب» اليومية التي صدرت في العام ١٩٣٧، والتي أفلتها السلطات في العام ١٩٤٨، بشكل تعسفي، وتستمر سلطات اليوم تعسفها في عدم السماح لها بالعودة للصدور، أسوة بصحف أخرى واجهت نفس المصير، في ظروف مماثلة، كانت «صوت الشعب» و«الطريق»، في الثلاثينات والأربعينات، مثلما كانت الصحف الأخرى، فيما بعد، ملتقى المثقفين اللبنانيين والعرب. وهي مهمة يعتز الحزب في إستمراره بالإلتزام بها، اليوم رغم كل صعوبات الحاضر، المتعددة الجوانب.

إن هذا التاريخ الطويل من النضال والصراع، وكل أنواع البطولات والتضحيات، والعدد الكبير من الشهداء، والعدد الكبير من المثقفين والقيادات، التاريخ الذي يعتز به الشيوعيون اللبنانيون كتراث غني لهم ولشعبهم، هو الذي يجعل، اليوم، دخولهم في مرحلة جديدة بعد المؤتمرين السادس والسابع، ضد إنتكاساتهم، وضد إخطائهم، حدثا كبيرا في البلاد، لا أريد أن أبالغ في تقديره. بل سأترك للمستقبل أن يحكم عليه. وعندئذ، فقط، سيتكون الجواب الحقيقي عن تلك الأسئلة التي لاحقت الحزب الشيوعي، طويلا وتناولت مصيره، ودوره، وموقعه، وهويته الفكرية، وسياساته، وأشكال نضاله وممارساته وحياته الداخلية، وعلاقاته بالآخرين، جماهير، وفئات إجتماعية، وقوى سياسية...

(١٩٩٣/٨/١٠)

*عضو المكتب السياسي

براقش التي جنت على نفسها

نهاية الشيوعية اللبنانية في مناخ الأزمة الكبرى للشيوعية العربية

حازم صاغية*

في عشرينات هذا القرن بدأت تنشأ نوى إشتراكية وعمالية في البلدان التي كانت، حتى أمس قريب، جزءاً من السلطنة العثمانية. كان هاجس التحديث حاداً وقاهراً في تلك المنطقة، وكان واضحاً أن هذا النوى، التي ما لبثت أن صارت أحزاباً شيوعية، هي من بنات البواكير التحديثية التي أنتجتها «صدمة الغرب» ووفادة الإستعمار.

فمع هذا الأخير، الذي جاءت نذره (بشائره) مع حملة نابوليون، ثم جاء بقضه وقضيضه بعد مئة عام، أتت الصناعة والنقابة والحزب والصحيفة والأفكار الضاربة جذرها في الثورة الفرنسية، وبات يمكن للإشتراكية أن تنشأ وتصير لها أحزاب وتنظيمات. وهذا ليس غريباً عما وصفت به الإشتراكية الغربية نفسها حينما تصوّرت قهيداً الضروري: عالماً متوهماً يوحد نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي يهدم كل سور صيني يقف في طريقه.

ربما جاز القول أن الحركة الإشتراكية في بداياتها كانت الفصيل اليساري في الحملة الكولونيالية، أو أنها كانت البرهان على أن الإستعمار الأوروبي الحديث أول إستعمار في التاريخ يسمح بتقويض نفسه، مانحاً الشعوب التي يستعمرها أدوات هذا التقويض المفضي إلى تحرر الشعوب.

هذا ما جعل المثقفين عندنا ينصتون إلى وعود الحركة الشيوعية، وما حمل الأقليات على حضنها، وبعض العمال على تبنيها. ذلك أن الحداثة في سائر جوانبها كانت قاسماً مشتركاً بين مطالب هؤلاء المذكورين أعلاه.

فالمثقفون يبحثون عن أجواء تتيج لهم شروط التفكير والتعبير. والأقليات تصبو إلى مجتمعات سياسية يعامل فيها الفرد بوصفه فرداً، والناس بوصفهم أفراداً لا طوائف ومذاهب وأكثريات حاكمة وأقليات ذمّية. والعمال، بمن فرزتهم الصناعة التي قامت على حساب شطر أساسي من الإنتاج القديم، يسعون إلى التخلص من أشكال العمل القروسطية التي نمت مزاجتها مع هذا القطاع الصاعد.

كانت مسائل الحركة الشيوعية هي هي مسائل الديمقراطية البورجوازية الأوروبية بعد أن وصلت إلى «الشرق». أنها المساواة بين النشر، وحرية التعبير، واشتغال الجميع بالسياسة، وحقوق المرأة، وتحرير العمل من وطأة الماضي، وتفتيت الملكيات الزراعية الكبرى، وطبعا فصل الدين عن الدولة. وهذا كله أضعف الفارق بين الإشتراكي في مطالع القرن، وبين التحديثي «البورجوازي» القائل بهدم قلاع التخلف في الشرق والإقتصار على تقليد الغرب، حتى كاد التباين بينهما يقتصر على الموقع الذي يعطيه كل منهما للمسألة الإقتصادية، في برنامج يجمع الإثنين عليه.

وإنما لهذا السبب تجاوز العداء للشيوعية والإشتراكية الوليدتين جمهرة «الإقطاعيين والبورجوازيين» (علما أن بورجوازيين كثيرين

متنوّرين رعوها أو غازلوهما). فالعداء المبكر للشيوعية عصف بروح الشرق الآسنة كلها، كما استقرّت في الكتل الشعبية العريضة وفي قيمها المتفق عليها، خصوصا العداء للغريب الذي سمّي لاحقا وطنية وعداء للاستعمار. فلئن صحّ أن الشيوعية جاءت من الغرب ومعه، فلا بدّ أن يكرهها كارهو الغرب، ويكرهون وعودها. وقد يكفي التذكير بذلك الربط التأمري والمخلف الذي ساد طويلا بين الشيوعية والماسونية واليهودية، دليلا على إجماع «أصلاء» المنطقة وروحها الآسنة.

كان لا بد، إذن، من مصالحة بين الشيوعية من جهة، وبين الكتل الشعبية وقيمها من جهة أخرى. ووفّر النظام الذي كان أقامه البلاشفة الروس في ١٩١٧، وهو بمثابة المصدر الآخر في نشأة الشيوعيات العربية، مدخل المصالحة المطلوبة، أو مدخل تأسيسها.

فسادة الكرمليين الجدد، الذين بدأوا هم أيضا، نخبة «غربية» في روسيا «الشرقية»، إنتهى بهم المطاف شرقيين جدا. لقد ثمت تصفية الإلتلجنسيا الطليعية في سائر مجالات نشاطها وإهتمامها، وترك للستالينية أن تحكم قبضتها الحديد. وهذا، في ما يعنينا هنا، خلف أثرين لا يمكن من دونهما فهم المسار اللاحق لشيوعيات العالم العربي، بل معظم العالم الثالث أيضا.

فالستالينية أطلقت الجرثومة التوتاليتارية الكامنة في الماركسية إلى حدّها الأقصى. لقد سحبت «الديموقراطية» المزعومة من التداول، وبات الفضاء كله نهب «المركزية» التي راحت تتجسّد في شخص الأمين العام «أبي الشعوب». وعلى إمتداد مسيرة طويلة من العسف والإضطهاد، تولّت روسيا السوفياتية تظهير ما هو مشترك بين ثقافات الإستبداد في العالم، وإكتشاف الترجمان بين ألسنتها.

هكذا لم تعد الشيوعية تعيش في الغربة المطلقة عن عروبة تولّى أمرها الضباط والعسكريون، من غير أن تكتّم إستعدادها العاطفي للتعلق بـ «عظماء» على غرار هتلر وستالين. لكن الصراعات الدوليّة كانت أفعل من هذا على النطاق المباشر وأبكر منه تأثيرا. فالعرب، مثلهم مثل السوفيات، وجدوا أنفسهم وجها لوجه حيال النفوذتين البريطاني والفرنسي: العرب، لأن بلدانهم خاضعة في معظمها للكونولونية القديمة، لأنهم يواجهون هذه الكولونالية بأمبراطوريتيها في غير مكان من العالم. وكون العدو الواحد جمع بينهما، جعلت الشيوعية الروسية تسبغ مواصفات التقدّم والوطنية على حركات أهلية في العالم العربي تصارع النفوذتين الكولونيليتين المذكورين. بذلك أضحى الكثيرون من زعماء العائلات والعشائر ووجهاء الريف، وحتى قطاع الطرق، وسائر المناهضين لفكرة الدولة والتنظيم، «حلفاء موضوعيين» لـ «الإشتراكية العلميّة» وقواها ومعسكرها الوطني.

هذا العنصران أسسا للمصالحة التي لم تتمّ إلا لاحقا. وأغلب الظن أن من أسباب الإعاقة والتأخير أنه فيما كانت الإستراتيجية السوفياتية، في العهد الستاليني، منشغلة بـ «الحزام الشمالي» عن المشرق العربي، كانت «الوطنية» في هذا الأخير تحقّق إشباعها من خلال الهوى الألماني. بيد أن الأربعينات والخمسينات ما لبثت أن سجّلت توالي الأحداث المفضية إلى المصالحة: فالحرب العالمية الثانية قبرت النازية وأعدمت الرهانات عليها، وبعد أقل من عشر سنوات على إنتهائها توفي ستالين وإنتفتح الباب لإهتمام أوسع بالشرق الأوسط العربي، بينما تراجعت المحاذير السوفياتي من «الفاشيّات العسكرية الجديدة» في العالم الثالث، والتي أطلق عليها خروتشوف في المؤتمر العشرين (١٩٥٦) أحسن الأوصاف. ومن الناحية العربية، بدأت تصل إلى الحكم الفئات العسكرية والراديكالية التي تحمل عداء للكونولونية القديمة أمضى من كل عداء سابق، ونزعة شعبية معادية للغنى وللسياسة في آن، تشبه ما إنحطّت إليه الماركسية على يد الستالينية.

غير أن المصالحة لم يكن ليقبّض لها التفعيل والترجمة الكاملان لولا النزاع العربي-الإسرائيلي، ولا سيما في طوره البادئ. في ١٩٥٦. فالطرفان كانا، في نشوة «التحرر الوطني»، قد إستسلما لنضالية الوعي السلاحوي الذي لم يكن بريئا في الحالين. فالسلعة

متنوّرين رعوها أو غازلوهما). فالعداء المبكر للشيوعية عصف بروح الشرق الآسنة كلها، كما استقرّت في الكتل الشعبية العريضة وفي قيمها المتّفق عليها، خصوصا العداء للغرب الذي سمي لاحقا وطنية وعداء للإستعمار. فلئن صحّ أن الشيوعية جاءت من الغرب ومعه، فلا بدّ أن يكرهها كارهو الغرب، ويكرهون وعودها. وقد يكفي التذكير بذلك الربط التأمري والمخلف الذي ساد طويلا بين الشيوعية والماسونية واليهودية، دليلا على إجماع «أصلاء» المنطقة وروحها الآسنة.

كان لا بد، إذن، من مصالحة بين الشيوعية من جهة، وبين الكتل الشعبية وقيمها من جهة أخرى. ووقّر النظام الذي كان أقامه البلاشفة الروس في ١٩١٧، وهو بمثابة المصدر الآخر في نشأة الشيوعيات العربية، مدخل المصالحة المطلوبة، أو مدخل تأسيسها.

فسادة الكرملين الجدد، الذين بدأوا هم أيضا، نخبة «غربية» في روسيا «الشرقية»، إنتهى بهم المطاف شرقيين جدا. لقد ثمت تصفية الإنتلجنسيا الطليعية في سائر مجالات نشاطها وإهتمامها، وترك للستالينية أن تحكم قبضتها الحديد. وهذا، في ما يعنينا هنا، خلف أثرين لا يمكن من دونهما فهم المسار اللاحق لشيوعيات العالم العربي، بل معظم العالم الثالث أيضا.

فالستالينية أطلقت الجرثومة التوتاليتارية الكامنة في الماركسية إلى حدّها الأقصى. لقد سحبت «الديموقراطية» المزعومة من التداول، ويات الفضاء كله نهب «المركزية» التي راحت تتجسّد في شخص الأمين العام «أبي الشعوب». وعلى إمتداد مسيرة طويلة من العسف والإضطهاد، تولّت روسيا السوفياتية تظهير ما هو مشترك بين ثقافات الإستبداد في العالم، وإكتشاف الترجمان بين ألسنتها.

هكذا لم تعد الشيوعية تعيش في الغربة المطلقة عن عروبة تولّى أمرها الضباط والعسكريون، من غير أن تكتم إستعدادها العاطفي للتعلّق بـ «عظماء» على غرار هتلر وستالين. لكن الصراعات الدوليّة كانت أفعل من هذا على النطاق المباشر وأبكر منه تأثيرا. فالعرب، مثلهم مثل السوفييات، وجدوا أنفسهم وجها لوجه حيال النفوذين البريطاني والفرنسي: العرب، لأن بلدانهم خاضعة في معظمها للكلونيالية القديمة، لأنهم يواجهون هذه الكلونيالية بأمبراطوريتها في غير مكان من العالم. وكون العدو الواحد جمع بينهما، جعلت الشيوعية الروسية تسبغ مواصفات التقدّم والوطنية على حركات أهلية في العالم العربي تصارع النفوذين الكلونيين المذكورين. بذلك أضحى الكثيرون من زعماء العائلات والعشائر وجها لوجه الرف، وحتى قطاع الطرق، وسائر المناهضين لفكرة الدولة والتنظيم، «حلفاء موضوعيين» لـ «الإشتراكية العلميّة» وقواها ومعسكرها الوطيد.

هذا العنصران أسسا للمصالحة التي لم تتمّ إلا لاحقا. وأغلب الظن أن من أسباب الإعاقة والتأخير أنه فيما كانت الإستراتيجية السوفياتية، في العهد الستاليني، منشغلة بـ «الحزام الشمالي» عن المشرق العربي، كانت «الوطنية» في هذا الأخير تحقّق إشباعها من خلال الهوى الألماني. بيد أن الأربعينات والخمسينات ما لبثت أن سجّلت توالي الأحداث المفضية إلى المصالحة: فالحرب العالمية الثانية قبرت النازية وأعدمت الرهانات عليها، وبعد أقل من عشر سنوات على إنتهائها توفي ستالين وإنتفتح الباب لإهتمام أوسع بالشرق الأوسط العربي، بينما تراجعت المحاذير السوفياتية من «الفاشيّات العسكرية الجديدة» في العالم الثالث، والتي أطلق عليها خروتشوف في المؤتمر العشرين (١٩٥٦) أحسن الأوصاف. ومن الناحية العربية، بدأت تصل إلى الحكم الفئات العسكرية والراديكالية التي تحمل عداء للكلونيالية القديمة أمضى من كل عداء سابق، ونزعة شعبية معادية للفقن وللسياسة في آن، تشبه ما إنحطّت إليه الماركسية على يد الستالينية.

غير أن المصالحة لم يكن ليقبّض لها التفعيل والترجمة الكاملان لولا النزاع العربي-الإسرائيلي، ولا سيما في طوره البادئ. في ١٩٥٦. فالطرفان كانا، في نشوة «التحرر الوطني»، قد إستسلما لنضالية الوعي السلاحوي الذي لم يكن بريئا في الحالين. فالسلعة

السوفيياتية الأولى التي يمكن تصديرها إلى العالم الخارجي، وجعلها، من ثم، لحمية الارتباط الذي يضمّ هذا العالم إليها، هي السلاح. والأنظمة العسكرية العربية المسكونة بتشبيد مجتمعاتها العسكرية، وتعطيل كل ما عداها، لا يهتمها من السلع كلها ما يهتمها من هذه السلعة. وفي هذا المعنى إنعقدت بين الطرفين مصلحة فعلية مؤداها أن لا يضر النزاع العربي-الإسرائيلي ولا يهدأ.

هذا الزواج كان سعيداً على العموم، بدلالة أن التحالف مع المعسكر الإشتراكي بات من ثوابت السياسات الراديكالية، فيما تزايد التأثير النظري والتطبيقي بـ«الإشتراكية العلمية» و«التنظيم الطبيعي»، ناهيك عن التعاون في بناء أجهزة الدولة ومخابراتها. ومع ذلك فإن بعض الشوائب إنما تخلل هذا الزواج. فعندما كانت تستفحل قوة الطرف الراديكالي العربي، كان يطالب الشيوعيين بأن يستبدلوا إذعانهم بالإمحاء الكامل، كما كانت الحال مع جمال عبد الناصر، وأواخر الخمسينات، وهو ينشئ الوحدة المصرية-السورية، أو مع صدام حسين، وأواخر السبعينات، وهو يتهياً لزعامة العراق وورثة القومية العربية وخوض حربه ضد «الفرس والمجوس». كذلك حصل الشيء نفسه عندما كانت قوة الحزب الشيوعي تبلغ حداً لا يحتمله الحاكم العسكري العربي، فيتقدّم القمع غير عابىء بالتحالف، على ما رأينا في سودان جعفر نميري أوائل السبعينات.

بيد أن هذا وذاك من الحالات القصوى لا يلغيان السمة العامة للزواج الذي كان، مع هذا، أشبه بإقتران السيد بجاريته. والحق أن الجارية الشيوعية عاشت في عشق سيدين معا، الضابط العربي المحبوب والرفيق السوفيياتي الحبيب، تحظى بالأمن والإطمئنان حينما يتصادقان، وهما كثيراً ما يفعلان، وتبقى في حال من النكد والتوتر حينما يتنازعان. وفي هذه الحال الأخيرة كان يتاح لـ«الجماهير» أن تعلن مكبوتها حيال «الغريب» الشيوعي، كاشفة من جهة، أن التسوية التراتبية-الشيوعية لا تزال هشة بالقياس إلى متانة العداء للغريب، وواقعة في الشيوعيين على كبش المحرقة الذي يبرّر لصاحبه القومي عيوبه، ويعفيه من مسؤولياته. بهذا المعنى قيل، على نطاق واسع، أن الشيوعيين العرب «خانوا» قضيتي فلسطين والوحدة، كما قيل أن نقص السلاح السوفيياتي تسبّب بهزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، معطوفاً على عبارة بريجنيف الشهيرة لعبد الناصر: «لا تكن البادئ بالقتال». وبهذا المعنى أيضاً ترك لسيد عبد الحميد السراج، رجل الأمن الناصري الوحودي، أن يأكل جثة فرج الله الحلو.

مع ذلك كان الخليط السوفيياتي-العسكري، الذي ظلّ القاعدة والقياس، يجيب على رغبة محدّدة، بقدر ما يصون ماء الوجه ويبقى على شيء من الصلة مع الماضي «التقدمي»: فالحبيب السوفيياتي لا يمنع الجارية من التبرّج في الحدود التي تظهرها على شيء من الغرابة في وسط لا يألف التبرّج، ولا يعارضه في حدود الإمتاع. لقد سمح ذاك الحبيب، بحكم تركيبه وصورته الشائعة، للشيوعي العربي أن يحافظ على وهم الحداثة المبكر. فهو عمالي وطنيعي، ويعني ما أوروبي تفي أوروبيته، ولو إنحطت إلى الإقتصار على مجرد التفوق العسكري، بتعزيز فكرة التمايز عن الوضع العربي، والتي ينبغي أن لا يبتلعها التطابق كلياً.

ويدوره فإن المحبوب العربي، الذي يضع الجارية الشيوعية في صحن الدار ويدعوها إلى الرقص، يحميها ويبعد عنها شبهة الغربة المطلقة. وأهم من ذلك أن هذا المحبوب حديث وحداثي، يرعى نظاماً ومؤسسة عسكرية، ولا يتورّع، في سرّه وإن لم يكن في علنه، عن إدانة «التخلف الديني» و«عصور الإنحطاط العلمانية».

كان يمكن، إذن، مع هذين الطرفين «النظاميين» و«الحداثيين»، أن تشعر الشيوعية العربية أنها لم تخن روحها بالكامل، فتغض النظر عن التحاقها المزدوج، وعن القمع، العربي والسوفيياتي، الذي هو «في مصلحة التقدم»، وإن لم يع أصحابه ذلك. بيد أن الجديد الذي طرأ على هذا الركود الآمن جاء في أواخر الستينات مع صعود المقاومة الفلسطينية. هنا لم تعد النظامية والحداثيّة والمؤسّساتيّة الموضع المطروح. صار المطروح الإلتحاق بتراكيب هي، تعريفاً، عكس النظامية والحداثيّة والمؤسّساتيّة، أي: الإلتحاق بالفوضى والتبديد الشاملين. حتى أولئك الذين اعتنقوا الماركسية في أوساط هذه المقاومة، أشاحوا بوجوههم عن النموذج «النظامي» السوفيياتي، وتعلّقوا

بماركسيات لا تكف عن التذكير بفوضى الطبيعة الأولى، أثقل هذا بالماوية الصينية إبان ثورتها الثقافية لأواخر الستينات، أو بتشي غيفارا الذي ترك مقعده في الوزارة ورحل إلى الغابة ورحل إلى الغابة البوليفية ليقاتل.

بلغة أخرى، أضيف إلى السيدين، السوفيياتي والعسكري العربي، سيد ثالث لا تجمع له لغة مشتركة، ولو كانت مفتعلة، بالطبقة والإنتاج والبناء والتراكم. والتحالف مع هذا السيد تتجاوز كلفته قمع الجارية وضربها بين الفتنة والأخرى، إلى تعريضها اليومية على مرأى ومسمع من المشاهدين الكثيرين. وهذا ما قاومه بعض الرموز الشيوعيين كفهمي السلفيتي وصوايا صوايا وحسن قريطم وخالد بكداش، بمن غصوا بالتحالف الثاني. فكيف يتحملون الثالث؟ بيد أن هؤلاء المذكورين إما أنهم أطيحوا، أو أن أحزابهم تشظت وتناثرت.

ما يصح في الشيوعيات العربية عموما يصح في الشيوعية اللبنانية. لكن الأخيرة عرفت، من بين سائر شقيقاتها، الحالين القصوين معاً أن المقاومة الفلسطينية أقامت في أرضها، وأن لبنان، بلدها المفترض، كان يمكنه أن يؤمن لها، لو أرادت، بعض المناعة التي تحصنها حيال حلفائها الأقربين والأبعدين. فلبنان كان أكثر مناطق المشرق تعرضاً للتحديث في بنيته الطبقية وحياته السياسية وثقافته وأفكاره. كذلك كان في وسع التوازن الطائفي فيه أن يوفر هامشاً فعلياً يقي الأحزاب القمع، من غير أن يطالبها بما هو أكثر من إستبعاد العنف.

بلغة أخرى، يمكن القول أن لبنان كان، حتى ١٩٧٥، قد أنجز الكثير من البنود التحديثية التي رفعتها الشيوعية في وقت مبكر، وهو أنجز ما أنجزه بعيداً عن الميل إلى الصهر الحديد كما عهدناه في الدعوات العلمانية الحادة بما فيها الشيوعية، لكن الشيوعيين اللبنانيين ممن قادهم الحبيب السوفيياتي إلى المحبوب العربي، قفروا فوق لبنان الديموقراطي-البرلماني، وجدوا أنفسهم، مجدداً بين أكثر الشيوعيين العرب إستسلاماً لإغراء الوافد الجديد، قصدت المقاومة الفلسطينية. فما كان يصح في أواخر الأربعينات من رهان، سوفيياتي وشيوعي، على التحديث الإسرائيلي، لم يعد يصح بعد عشرين عاماً في التحديث اللبناني، خصوصاً أن الإتحاد السوفيياتي كان، في الفترة الفاصلة، قد إستثمر ما إستثمره في مشروع القومية العربية والصراع مع إسرائيل.

هذا كان معنى الحسم الواضح الذي مثله المؤتمر الثاني الشهير في ١٩٦٨: لا تكفي التبعية للسوفييات والأنظمة العسكرية العربية فقط، بل المطلوب أيضاً «تعميق» الدخول في القومية العربية من خلال المقاومة. فإغراء «الأنخراط النضالي» الذي تأمنت ساحته بحضور السلاح الفلسطيني في لبنان، كان أقوى بكثير من إغراء المشاركة في حياة سياسية برلمانية لم توصل الأبواب في وجه الشيوعيين.

بعد ذلك كانت الحرب الأهلية-الإقليمية، و«الطائفية الإيجابية» التي تحدث عنها أمين عام الحزب يومذاك، جورج حاوي. وسارت جراً المشاركة في الحرب «تصدياً للمشروع الإنعزالي»، بدا بيد مع التهافت المبهين (الذي تشاركت فيه الأحزاب «العقائدية» كلها) حيال «إخوان ورفاق» مناضلين كثيرين، تبدأ سلسلتهم بحارس الزاروب وتنتهي ببريجنيف، من دون أن تحاذر المرور بوسطاء كثيرين من ضباط المخابرات العربية.

وفيما دار الزمن دورته القصيرة، إنهار الإتحاد السوفيياتي، وبانهياره فقد الشيوعيون حبيبهم الأول، كما خسروا اهتمام المحبوب العربي بهم، فتبين، مجدداً، كم أن المصالحة كانت هشة، وكم أن العلاقة كانت من طرف واحد. لكن الشيوعيين اللبنانيين تحديداً وجدوا أنفسهم يفقدون العالم لكه دفعة واحدة، لأنهم فقدوا بلدهم أيضاً، بعد أن بذلوا كل ما في وسعهم للوصول إلى هذه النتيجة الكارثية.

إذن سقطت حصانة البلد، فيما مات الأحباء أو تخلوا، وبعضهم وصل به التخلي إلى إستثناء الشيوعيين وحدهم من أسلاب الحرب ومغائرها التي وزعت على سائر «التنظيمات والفصائل المناضلة».

أما الحليف الشوري الراديكالي فهو الآخر، كان قد تغير في هذه الغضون، فالمقاومة الفلسطينية أخلت مقعدها للمناضلين الأصوليين الذين أبدى الشيوعيون، على رغم كل شيء، نواياهم الطيبة للتحالف معهم والقتال إلى جانبهم ضد «الأنعزالية وإسرائيل». ولا يزال بعض الأقطاب الشيوعيين يقصدون بتعبير التغيير والتعامل مع مستجدات العصر «الإنفتاح على حزب الله». لكن الأصوليين هم الذين وجدوا أن من المحرج التحالف مع الشيوعيين «الملاحدة وعملاء موسكو» بشهادة «إعترافات» الرفيق الإيراني كيانوري علي مرأى ومسمع آيات الله وحجج الإسلام.

قصارى القول أن ما حصل ليس فقدان الشيوعية اللبنانية روحها الأولى فحسب، بل أن هذا فقدان إنما كان مجانياً بالكامل، فقد تبين أن الشيء الوحيد المطلوب من هذه الجماعة هو أن تختفي، أو أن تمضي في تقديم التنازلات المهينة التي تجعلها مسخرة وممسحة في آن. وإذا جاز أن أحزاباً أخرى كالقوميين السوريين، مثلاً، فقدوا علة وجودهم، فالمذكورون لم يتحفظوا عن القيام بما يمكنه أن يكسبهم حياة إصطناعية، من الارتباط الحيّ القريب، إلى ابتكار عمليات إنتحارية، إنتهاء بالتستّر على «الهوية» كما بشر بها أنطون سعادة.

ويبقى من المحزن، على رغم كل شيء، أن يجد الشيوعيون أنفسهم مواجهين بالخيارات المطروحة على القوميين السوريين، مع فارق كبير في المردود والعائد. فلبنان المتعدّد المعاني كان يتّسع للشيوعيين الذين تعدّدوا ذات مرة في تركيبهم الطائفي والمناطقى. وحين يتذكّر المرء أن ضعف التقليد الليبرالي عند العرب جعل الوعي المشيخي والأصولي وريثاً وحيداً للماركسية الضامرة والمتراجعة، تزداد رغبته في أن تكون هناك أحزاب شيوعية تحتل رقعة ما على الخريطة السياسية والفكرية. فلئن قيل إن أزمة الشيوعية باتت عامة وعالمية على أثر تفسّخ المعسكر الاشتراكي وسقوطه، فهذا، على صحته، لا يسدّ جميع المنافذ أمام احتمالات التحول إلى أحزاب اشتراكية ديمقراطية على غرار ما فعل الشيوعيون الإيطاليون. وفي بلدان كبلداننا لا يزال في عهدة الاشتراكية الديمقراطية ما تقوله في صدد المهام المطروحة على تطوّرنّا، إلا أن ذلك يستدعي أن لا يكون الحزب فقد مصداقيته وعلة وجوده. وفي لبنان فقد الحزب الأمرين، للأسف. لكن براقش هي التي جنت على نفسها.

(١٩٩٣/٨/١٥)

باحث ومعلق سياسي

٧. عام... في السياسة والعلاقات اللبنانية والعربية

الحزب الشيوعي اللبناني ١٩٢٤-١٩٩٣

إعداد: نهاد حشيشو

مدخل

عاش الحزب الشيوعي اللبناني، منذ تأسيسه حتى اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، حالة متميزة عن الأحزاب العقائدية الأخرى من حيث عمله ونشاطه وتعبويته السياسية. فهو، وفي إطار السرية وشبه السرية والعلنية الموهبة بغطاء كثيف من السواتر الإيديولوجية والأمنية ومنظمات «الواجهة» تمكن من إيجاد عالم خاص به وبأعضائه، ينفذ من خلاله، متى توافرت الظروف الخارجية والداخلية أو تقاطعت، إلى عالم الواقع والصراع السياسي والاجتماعي الفعليين. أما في بنيته الحزبية، فكان العضو العادي والقيادي المحترف يعيشان حياتهما بمعزل عن حركة الناس العاديين و«الجماهير» بمعناها العريض.

هذه الحالة ولدت، في السياق التاريخي وعلى امتداد المرحلة الزمنية الماضية، انفصاما وغربة في المعيشة اليومية وفي الشعار السياسي وفي تحقيق البرنامج وترجمته العملية.

وما زاد في الأمر غرابة، اضطراب الحزب في بعض الأحيان، إلى الأخذ بالترجيحات والإيحاءات السياسية والنظرية البعيدة كل البعد عن واقعنا السياسي والاجتماعي اللبناني والعربي.

إن هاجس ضبط إيقاع حركته ونشاطه على مسار المناخ السياسي الأممي الذي كان يسير عليه الإتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي في ذلك الزمان، هو أحد المفاصل الأساسية الذي تحكم بآلية وضع برنامجه ومخططاته الجماهيرية العملية.

وكانت هذه الحالة الدائمة لديه تسهم، وعلى نحو مستمر، بتراجع إندفاعته السياسية ومردودها الجماهيري. لقد أكسبه هذا الواقع مناعة على المستوى القيادي بمواجهة أية حركة إعتراضية داخلية و«كسر»ها بوسائل وأدوات جاهزة ومعدة سلفا بالإستناد إلى سلطة القائد والمسؤول الذي لا ترد له رغبة أو إرادة.

فقد وصل الأمر بخالد بكداش، وهو قائد الحزب التاريخي و«ملهمه»، إلى حد تهديد أي مسؤول حزبي آخر وعلى أعلى المستويات بإنهائه «حزبيا» والقضاء على مستقبله وواقعه السياسي «المحترف» من خلال عدة أسطر مطبوعة في جريدة الحزب السرية.

لقد أردت من خلال هذا المدخل الموجز حول تاريخ الحزب الشيوعي اللبناني إلقاء الضوء الذي لا بد من تسليطه على هذه الحالة المعيقة التي أسست، عمليا ولاحقا، للمسار التنظيمي والسياسي للحقبة الحديثة من تاريخه بدءا من الستينات وصولا إلى الحرب الأهلية اللبنانية.

صحيح أن مؤتمر عام ١٩٦٨ جاء بمجموعة شابة إلى القيادة، يفترض أنها سعت إلى التجديد بمنحى ثوري، لكن الواقع هو أن هذه المجموعة المتفاهمة والمجددة اندرجت، من حيث كانت تدري أو لا تدري وبشكل أو بآخر، في مسار سياسي وتنظيمي تأثر إلى أبعد حدود التأثير بالماضي البنيوي وبالمناخ المتداخل في مسام التركيبة الحزبية الرافضة لعبادة الفرد وتأثيرات الستالينية الضارة ولكن المتأثرة بها والمنطبعة بمثالها بحكم التربية والإعداد الحزبي.

من هنا عرف الحزب الشيوعي اللبناني، في تلك المرحلة، تغييرا ملحوظا وتطورا بارزا على صعيد العلاقات الداخلية والخطاب السياسي وعلى مستوى العلاقة مع الناس والواقع، غير أن الإنفصام والغربة والممارسة إستمرروا مع ذلك في نهش بنيته وعلاقاته وشعاراته التي جاءت هذه المرة «يسارية» قشيا مع الإندفاع الثورية التي عصفت ببلبنان في أواخر الستينات ومطلع السبعينات مع بروز المقاومة الفلسطينية.

في أجواء هذا المناخ وهذا الواقع دخل الحزب مرحلة الحرب الأهلية وبدأت معها معاناته على المستويات السياسية والتنظيمية والعسكرية.

يومها، كان من الممكن على أي مؤتمر داخلي للحزب أن يحسم بعض القضايا الخاصة بمسألة القيادة وآلية عملها.

دليلي على ما أقول، قدرة بعض القياديين «الشباب» التاريخيين على اتخاذ قرارات وفرض آراء ووجهات نظر حاسمة لكنها لم تتخذ، وبقي الخط السياسي وآلية عمل القيادة وإرتباطها بالقواعد والهيكلية التنظيمية أسرى للمتوارث التنظيمي الذي طبع العمل برمته بطابعه الشللي المحوري.

هذا الواقع قوي وتصلب في مناخ العسكرية التي سادت وموازن القوى التي أفرزتها وسحبت نفسها على الحزب. إستنادا إلى تلك المعادلة، فقد نقولا الشاوي ما تبقى له من دور، كان حصل عليه بتأثير تسوية عام ١٩٦٨ وسيطر جورج حاوي بشكل حاسم على الحزب ومقدراته التي كبرت من جراء موقعه في معادلة الصراع اللبناني والدعم الذي تلقاه بحكم هذا الموقع.

إن وصول جورج حاوي إلى منصب القيادة الأولى جاء مترافقا مع تنامي قدرات الحزب المالية والعسكرية المتصاعدة.

هذا الواقع أفرز جملة من العلاقات والترتيبات التنظيمية تكرست مع إستمرار ضراوة الحرب ومع غياب ملحوظ لمبدأ الديمقراطية الجماعية، بمعناها الماركسي-اللينيني.

في أجواء هذا المناخ أصبح ممكنا الكلام عن سيطرة متكاملة لقيادة ما إصطلح على تسميته «تكتل ال٦٨»، وهؤلاء هم المجموعة التي قادت المؤتمر الثاني بعد أزمة ١٩٦٧ وعلى رأسها جورج حاوي، وقد استمر هذا الوضع سلميا وبدون أية مضاعفات رغم القدرات العسكرية الموجودة والمحافظ عليها إلى أن برز الغزو الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢).

هذا الفصل التاريخي الهام، أفرز هو أيضا، حالة مقاومة وإنكفاء متضادة ساهمت في الإستمرار بالوضع على من هو عليه وتكريسه لكن مع بروز عنصر متطور وهام وهو المقاومة بدروسها ونضالاتها ونجاحاتها وخيباتها.

إن هذا الواقع كان من السهل إستمراره لولا الزلزال الكبير الذي حدث على مستوى العالم والشيوعيين بالذات وهو إنهيار

المعسكر الاشتراكي واختفاء الاتحاد السوفياتي كقوة إيديولوجية وجغرافية وتنظيمية داعمة.

هذا الحدث الكبير الذي جاء مترافقا تقريبا مع إنتهاء الصراع المسلح الأهلي ولد تصدعا كبيرا وإهتزازا على مستوى الحزب الشيوعي اللبناني وقيادته.

في البداية لم يلحظ التصدع من الخارج لكنه كان يتفاعل بقوة في الداخل.

لقد تكثفت عبر هذا الحدث الصاعق كل التساؤلات والتقصيرات والتجاوزات الحزبية وأصبح يطرح علينا مسألة الأزمة والمصير والمحاسبة.

يقول محمد كشلي في كتابه «نقد الحياة السياسية اللبنانية:مراجعة وتحليل لأنماط العمل السياسي التقليدي والتغيير»: «:

على صعيد الأحزاب اللبنانية، قلما نجد أي معالم لتفكير سياسي جديد ما عدا الوثيقة النقدية اليتيمة التي صدرت عن الحزب الشيوعي اللبناني تمهيدا لمؤتمره الجديد، وهي أتت بعد «الزلزال الاشتراكي» كرد فعل على تناثر الشظايا النظرية والسياسية والتنظيمية على أوضاعه في لبنان، ولكن «رد فعل» لا ينتج تفكيراً جديداً مهما كانت أشكال التعبير عنها متنوعة ومرنة، وظلت مراجعة الحزب لأخطائه عامة لا تمس ممارساته السياسية في الحرب الأهلية. ولا الثقافة السياسية التي تربي عليها أعضاء الحزب طيلة الحرب...

لقد سدت الحرب الأهلية طريق التجديد الديمقراطي داخل الأحزاب التي سمح لها «تمسكها» أن تقضي على أية محاولة للخروج من الأزمة الإيديولوجية والتنظيمية التي تحملها ومنعت أي تطوير للخروج من الجمود والتقوقع، الجمود العقائدي والسياسي والتنظيمي، ومنعت أي نقد ذاتي حقيقي، أو مراجعة نقدية، تحولت الأحزاب في اتون الحرب الأهلية إلى عصبية فتوية منفصلة ومحكمة فيها قوانين التعصب الذاتي والمصالح الصغيرة.

تجمدت القيادات في مكانها ومراكزها، وفقدت الديمقراطية في الداخل، وفقدت داخلها نزعات التسلط القيادي وعدم ممارسة الديمقراطية وتعدد الآراء، وحرية الرأي المعارض، وبفقدان هذه «الديمقراطية الداخلية» نخرتها الإنشقاقات والإنقسامات غير الواضحة وذات الطابع الشخصي، وهكذا وصلت إلى المأزق والمراوحة.

هذا التشخيص عن الأزمة الراهنة التي تحيط بالأحزاب اللبنانية واهنا والذي يورده الأستاذ محمد كشلي صحيح بحدود معينة وينطبق على العديد من واقع الأحزاب خصوصا الوطنية والقومية وما إصطلح على تسميتها باليسارية. لكنه بما يتعلق بالحزب الشيوعي اللبناني فالتحليل يبقى ناقصا. ذلك أن ما يسميه بأزمة أصبح في الواقع مأزقا وتركه ثقيلة سينوء الواقع تحت حملها. فالتجانس الداخلي، فقد في سياق الأزمة العالمية للحركة الشيوعية وتحولها إلى جملة من المآزق المجتمعية، مبررات وجوده وأصبح المطلوب إنبعاثا تكوينيا جديدا لحزب جديد من طراز آخر، يأخذ بعين الاعتبار كل التحولات العالمية المستجدة والواقع المحلي والإقليمي الراهن. بهذا المعنى، هو حزب آخر يخرج من المآزق إلى الوضع الثوري والتقاليد الثورية التاريخية المتألفة مع طرائق الحياة المستجدة والصراعات الراهنة الأكثر إحتداما في جوهرها عن الماضي.

نهاد حشيشو

إذا عدنا إلى الوراء نتأمل مراحل العمل الشيوعي في سوريا ولبنان، يمكننا أن نميز فيها أربع مراحل سياسية، هي على التوالي: مرحلة النشوء والتركيز، وقد امتدت من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٦، ومرحلة الإنتشار العلني الأول، وتمتد من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٣٩، ثم مرحلة الإنتشار العلني الثاني، وتمتد من عام ١٩٤٢ حتى عام ١٩٤٨، وأخيرا مرحلة الإنتشار العلني الثالث، التي امتدت في سوريا من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٥٨، والإنتشار نصف العلني في نفس الفترة في لبنان (١)، إلى أن منح كمال جنبلاط الحزب ترخيصا في مطلع السبعينات، فأصبح علنيا وله مكاتب في كل الأنحاء اللبنانية.

تفصل بين كل مرحلة وأخرى، فترة من الإنطواء والعمل السري نتيجة ظروف سياسية طارئة.

عندما انسحبت الجيوش العثمانية من سوريا ولبنان، في أواخر الحرب العالمية الأولى، لم تترك خلفها أي حزب سياسي بالمعنى الشعبي للكلمة، ولا أي حياة سياسية حقة في البلاد.

فقد كان العثمانيون طوال مدة إحتلالهم، وخاصة منذ بدء الحركات التحررية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، يضربون بقسوة كل محاولة لإيقاظ الوعي في الشعب، أو للتخفيف من إستبدادهم وإستثمارهم (٢).

ولم تكن محاولات المثقفين للتخلص من النير العثماني تتعدى حلقات الطلاب في الآستانة وبيروت ودمشق والقاهرة، أو بعض التكتلات الشخصية بين عدد من أصحاب المهن الحرة والمتنفذين. ولم تصل هذه الحركات التحررية إلى الطور الشعبي الصحيح، بانتظام عدد من أفراد الشعب في أجهزة هذه الحركات، بشكل جماعي مدروس، بل إنها بقيت حركات تدور في الأوساط العليا من دون أن تقيم تماسكا صميما مع جماهير الشعب وتحركها للثورة والعمل. وعلى هذا الأساس، فإن الإرهاب الذي سلطه جمال باشا على الشعب خلال سنوات الحرب، وإعدام عدد من المناضلين وتشريد آخرين ونفيهم، قد أدت إلى شل كل مقاومة عند الشعب، وأمنت للعثمانيين بقاءهم.

غير أن هذا الضغط، والحرة القصيرة التي تمتع بها الشعب في الفترة الواقعة بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠ وانفتاح الشباب المثقف على الحركات الاشتراكية في أوروبا، خلق موجة فكرية جديدة سارت شوطا بعيدا أمام الحركات التي سبقتها (٣).

فالحركات الإستقلالية التي سبقت الإنتداب الفرنسي، كانت تتفاوت في برامجها بين الإصلاح من ضمن نطاق الإمبراطورية العثمانية، والإستقلال التام عنها، وتصب كل جهودها على هذا الموضوع من دون التطرق إلى المواضيع الشعبية الجذرية.

أما الحركات الجديدة التي بدأت تختمر في البلاد، فقد حاولت أن تعالج مواضيع بقيت منسية حتى ذلك الوقت، وأهمها موضوع العمال وبقية الفئات الفقيرة، خاصة في جبال لبنان، حيث تركت المجاعة الشهيرة التي أفنت وشردت الآلاف خلال الحرب جرحا عميقا في النفوس وجيلا كاملا من المواطنين يعيش في فقر مدقع.

وما ان خرست أصوات الحرب وفتحت طريق البحر حتى اندفع ألوف من الشباب إلى الإغتراب، إما طلبا لرزق أضعفه في وطنهم، أو خوفا من فظائع لا تزال صورها حية أمام أعينهم، وراحوا يضربون في العالم سعيا وراء الرزق والحرية. وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه الحالة النفسية القلقة على الشباب بصورة خاصة، فتدفعه للتفتيش عن حلول جديدة لمشاكل حياته، وللتعلق بكل ما يعرض أمامه من مستجدات فكرية وسياسية (٤).

يضيف نقولا الشاوي رئيس الحزب الشيوعي اللبناني التاريخي إلى ذلك بقوله: «نتيجة للتغيرات الكبيرة التي جرت في المنطقة بنهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، ودخول فرنسا وإنكلترا إلى المنطقة، على أساس تقسيم مناطق النفوذ تبعا لإتفاقية سايكس-بيكو، حصل غليان كبير في المنطقة سببه من ناحية، التنافر بين إنكلترا وفرنسا، خاصة ان فرنسا لم تستطع السيطرة على كل ما كان مقررا لها في الإتفاقية، ومن ناحية ثانية نهوض حركة التحرر الوطني ودورها في بلادنا، من خلال الجمعيات السرية التي ناضلت في سبيل إستقلال لبنان وسوريا، وفي سبيل التخلص من السيطرة العثمانية.

وحين احتل الأمير فيصل دمشق، ونودي به ملكا على سوريا، رفضت فرنسا الإعتراف به وجندت حملة لنسف الملكية وتمكنت في ٢٤ تموز/يوليو سنة ١٩٢٠، من القضاء على الجيش العربي في ميسلون (٥).

ثم حصل نوع من الإنقسام في بلادنا، أثر ضم فرنسا للأقضية الأربعة، ونشؤ لبنان الكبير. كان سكان هذه الأقضية يعارضون إلحاقهم بلبنان الكبير. وقد إستمر هذا الإنقسام حتى الحرب العالمية الثانية، حيث كان شعار الوحدة مع سوريا قائما خاصة في مناطق طرابلس وعكار وصيدا وبعبك، إضافة إلى فئات واسعة في بيروت. وقد شهدت حركة التحرر الوطني داخل هذه الفئات نهوضا كبيرا، وبرزت شخصيات لعبت دورا مهما في هذا الإطار، مثل عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار ورياض الصلح وعمر بيهم وأبو علي سلام وغيرهم، بينما تعاون فريق آخر مع الفرنسيين.

حاول الفرنسيون في البدء إيجاد صيغة توافقية معينة، لكنهم فشلوا. ولذلك بقي حكمهم المباشر حتى سنة ١٩٢٦ ولا سيما ان الغليان في المنطقة تبلور وتجسد عام ١٩٢٥ بالثورة السورية، التي انطلقت شرارتها من جبل الدروز، وامتدت لتشمل كل المناطق السورية وبعض المناطق اللبنانية المتاخمة.

هذه الثورة استمرت حوالي السنتين، ووجدت تضامنا معها حتى في فرنسا، خصوصا من جانب الحزب الشيوعي داخل البرلمان وخارجه، ومن جانب النقابات والقوى الديمقراطية. فإضطر المستعمرون الفرنسيون في النهاية، وبالرغم من تمكنهم من قمعها، إلى تقديم تنازلات تجسدت في سوريا عام ١٩٢٨ بإنشاء جمعية تأسيسية وإقرار الدستور الذي نص على وحدة البلاد التي كانت مجزأة إلى دويلات، وفي لبنان تم إعلان الدستور عام ١٩٢٦. هذا الدعم الخارجي وتراجع الفرنسيين وإضطرابهم لتقديم التنازلات، أدى إلى نهوض داخل صفوف حركة التحرير الوطني.

أمام هذا النهوض، جاء انتصار ثورة أكتوبر في روسيا عام ١٩١٧ ليثير في الجو السياسي العام في المنطقة رياحا جديدة، وليعطي دفعا جديدا لحركة التحرر، خاصة بعد الأعمال التي قامت بها الثورة، والتي كان لها وقع مؤثر عند الشعوب التائقة للتحرر.

فقد نشرت الثورة وفضحت وثائق إتفاقية سايكس-بيكو، كما استطاعت تحقيق إنجازات فورية لشعبها، وتمكنت من الإنتصار في حرب التدخل التي شنتها ١٤ دولة على الدولة السوفياتية الناشئة، بهدف القضاء على الثورة، ولقتت هذه الإنتصارات الأنظار، وتوجه الإهتمام نحو هذا البلد الجديد الذي أعلن على لسان قائده لينين مناصرته لجميع الشعوب المغلوبة على أمرها. وهكذا تزايد إهتمام أعداد كبيرة من المثقفين والعمال أيضا بالعنصر الجديد الذي ساد الحياة السياسية الدولية.

لقد كان لثورة أكتوبر الأثر البالغ في دفع تيار الحركة الشيوعية العالمية والتحررية. فقد جاءت:

أ- في مرحلة تقاسم الوطن العربي وفي مرحلة إجهاض الثورة العربية، وفي مرحلة اتسمت بتمايز سياسي وفكري وطبقي بين القوى والقيادات التي شاركت في الثورة العربية... فئة تكيفت مع الواقع الإستعماري الجديد، وفئة وقفت ضد هذه السيطرة.

ب- جاءت ثورة أكتوبر في مرحلة دخلت فيها البلدان العربية إطار الخضوع للسيطرة الإستعمارية المباشرة.

الخضوع للسيطرة الإستعمارية المباشرة

تغيرت طبيعة العبودية وأشكالها؛ تغيرت طبيعة المواجهة وأشكالها وأساليبها؛ تغيرت مواقع الطبقات وأدوارها في النضال التحرري... الخ. وكل هذه الظواهر لها وقائعها في التاريخ. في هذا التشابك والتناقض لعبت ثورة أكتوبر دورها الثوري التغييري الهائل على الصعيد الفكري والسياسي والتنظيمي... ومن خلال هذه العملية (حركة التحرر العربية واثرة ثورة أكتوبر) تكونت المهدات لبروز الحزب الشيوعي... الخ.

إلى ذلك يضاف أيضا على حد قول نقولا شاوي ظهور الأحزاب الشيوعية، التي كانت تناصر نضال الشعوب المستعمرة من قبل أنظمة بلدان هذه الأحزاب (فرنسا بالنسبة للمستعمرات الفرنسية، إنكلترا بالنسبة للمستعمرات الإنكليزية...) وهكذا، وفي هذا الجهد الذي بدأ يتزايد فيه الإهتمام بالدولة الاشتراكية، والمبادئ التي قامت على أساسها، بدأت في بلادنا وفي العالم العربي فئات من المثقفين والعمال تهتم بالموضوع، كما بدأت تفكر منذ ذلك الحين بتنظيم نفسها (مثلا ظهور الحزب الاشتراكي المصري).

هناك أيضا ما قدمه رواد الفكر الطليعي في بلادنا، منذ منتصف القرن الماضي، من خلال إطلاعهم على أفضل ما ظهر في الفكر التقدمي العالمي وترجمتهم له ومساهماتهم بذلك في إنفتاح الفكر العربي على هذه الآفاق الجديدة الواسعة.

إلى جانب ذلك -وأنا أسرد هذه الأحداث بدون ترتيب طبعا- هناك النهوض الذي نشأ في بلادنا في أواسط القرن الماضي: جمعيات نشأت، قصائد وطنية للشعراء، بروز ظاهرة البيانات التي تدعو إلى النضال ضد الإستعمار العثماني.

لم يكن مستغربا أن تظهر في الصحافة اللبنانية، منذ سنة ١٩٢٢ وخصوصا في «الصحافي التائه» وغيرها مقالات وجدانية تدعو للعدالة الإجتماعية والتحرر.

إذن الأرضية السياسية والفكرية والإجتماعية كانت موجودة، والتطلعات والإستعداد للقيام بعمل ما كان موجودا، وبرز ذلك في صيف ١٩٢٤ حينما عاد فؤاد الشمالي إلى لبنان من مصر، بعد ان حلت السلطات هناك النقابات، وكان مناضلا نقابيا، وعلى علاقة بالحزب الاشتراكي في مصر.

وهناك عنصر هام أيضا، في تركيا، وبعد نجاح الثورة الاشتراكية وقيامها في أرمينيا، كانت مجموعات كبيرة من الأرمن في تركيا، مرتبطة فكريا وسياسيا وقوميا بأرمينيا، قد بدأت بتنظيم نفسها. مثلا أرتين مادويان ومجموعة من الأرمن، أنشأوا نواة يسارية أو جناحا يساريا في حزب الهانشاق. وحين نقل الفرنسيون الأرمن من كيليكية إلى لبنان وسوريا ومصر، جلب الأرمن معهم هذه الأفكار وتابعوا تنظيم أنفسهم ومواطنيهم في بادية الأمر حولها.

وقد قرر هؤلاء الانفصال عن حزب الهانشاق وأنشأوا منظمة سبارتاك، التي اعتبرت نفسها شيوعية.

حزب الشعب اللبناني

عندما عاد فؤاد الشمالي، كان أول ما بدأه هو محاولة إنشاء نقابة لعمال التبغ في بكفيا، حيث كانت توجد مجموعة من المعامل. وقد التف حوله عدد لا بأس به من العمال. من جهته، كان يوسف إبراهيم يزبك يقيم صلة مع مجموعة من المثقفين الطليعيين، وينشر هو وآخرون مقالات تقديمية طليعية في بعض الصحف. ولما عاد فؤاد الشمالي من مصر، التقاه يوسف إبراهيم يزبك وتعرف عليه واجتمع به، وبدأ الحديث عما يمكن القيام به من عمل. وتبلورت أكثر فأكثر فكرة إنشاء حزب سياسي طليعي، يجمع بين صفوفه العمال والمثقفين والفلاحين والفئات الكادحة بشكل عام. وفي ليل ١-٢ أيلول/سبتمبر ١٩٢٤ دعا فؤاد الشمالي عشرة من نقابة الدخان وحزب الشعب إلى اجتماع أطلق عليه هو صفة «الاجتماع الشيوعي الأول».

وفي مساء ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٤ عقد اجتماع في الحدث، أعلن فيه تأسيس الحزب الشيوعي اللبناني، وانتخب يوسف إبراهيم يزبك أميناً عاماً له.

وفي أوائل ١٩٢٥ ارتأى مؤسسو الحزب الشيوعي إيجاد تنظيم سياسي علني يمكنه الحصول على رخصة رسمية، للقيام بنشاطه الوطني الاجتماعي. وتم الرأي على تسميته «حزب الشعب اللبناني» وتقدمت عمدة الحزب بطلب الترخيص إلى الحاكم الفرنسي «كايل»، ولكن بعد ملاحظة وتسويق طويلين رفض الطلب.

و بمناسبة الأول من أيار/مايو ١٩٢٥، تقدم فريق من اللجنة التأسيسية «لحزب الشعب» بطلب ترخيص للإحتفال بيوم العمال في سينما كريستال في ساحة البرج. وشهد هذا الإحتفال نشاطاً واسعاً في التحضير له. وعلم الرفاق الأرمن به، فأتوا إلى مكان الإحتفال، فاندمجت خلال هذا المهرجان جميع الفئات: المثقفون والعمال والأرمن، وظهر الحزب الذي كان الوجه العلني للحزب الشيوعي (٦).

بعد هذا الاجتماع، صدرت صحيفة الحزب «الإنسانية»، التي أصدرها يوسف إبراهيم يزبك وقد تم ذلك في ١٥ أيار/مايو ١٩٢٥. ولم يصدر منها سوى خمسة أعداد ثم عطلتها السلطة. وفي اجتماع جرى في مقهى مواجه لمقبرة اللاتين في الزيتونة حضره يوسف إبراهيم يزبك وفؤاد الشمالي وفريد طعمة وارتين مادويان، تم الإتفاق على تنظيم هيئة الحزب القيادية. وانتخبت لجنة مركزية من المجتمعين، ويوسف يزبك أميناً عاماً لها. وفي أول يوم أحد من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٥، عقد الحزب اجتماعاً، كان عبارة عن «كونفرانس» بحضور ١٥ رفيقاً. وقد قدم فؤاد الشمالي تقريراً سياسياً وجرى إنتخابه أميناً عاماً، وبقيت اللجنة المركزية كما كانت (٧).

الحزب الشيوعي بين الثورة والمعاهدة

عن تلك المرحلة، يتحدث مؤلف كتاب «الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان» س. أبوب فيقول: «ولم يكن الإنتداب الفرنسي مرتاحاً في سوريا خلال تلك السنوات. فالثورات لم تنقطع، من ثورة صالح العلي في جبال العلويين، إلى ثورة هنانو في منطقة حلب

كما ان الشعب كان لا يزال يحن إلى استقلاله الذي فقده بعد معركة ميسلون».

وما لبثت حالة التوتر هذه ان انفجرت في تموز/يوليو ١٩٢٥ في جبل الدروز، عندما أعلن سلطان الأطرش الثورة السورية على الفرنسيين. وما عتمت هذه الثورة، التي إستمرت حوالي السنتين، ان إمتدت إلى معظم المناطق السورية في دمشق وحوران وحماة وبعض المناطق اللبنانية المتاخمة، مثل مناطق البقاع وحاصبيا وراشيا، وبعض القرى في الشوف.

وفي أواخر تموز/يوليو ١٩٢٥، إتخذت اللجنة المركزية المؤقتة للحزب الشيوعي قرارا بتأييد الثورة السورية، ووجهت إلى الشعب دعوة لموازة الشوار والإلتزام إليهم. كما طلبت من الجنود التمرد على سلطات الإنتداب والإلتحاق بالثورة. وقد صدرت هذه النشرات باللغات العربية والفرنسية والأرمنية.

وفي خريف عام ١٩٢٥ إعتقل فؤاد الشمالي وأرتين مادويان وعلي ناصر الدين الذي اتهم بأنه شيوعي في حين أنه لم يكن كذلك^(*)، ويوسف إبراهيم يزبك وهيكازون بوياجيان. وأحيلوا إلى المحكمة العسكرية، فحوكموا بتهمة تخريب الجيش على العصيان، وحث الشعب على الثورة، وأبعدوا إلى جزيرة أرود والرقّة وقدموس، حيث بقوا حتى انتهاء الثورة وعودة جميع المبعدين عام ١٩٢٨. كان لا بد، بعد عودة قادة الحزب الشيوعي من السجون والمنافي من إعادة تنظيم الحزب وما حوله من منظمات. في شباط/فبراير ١٩٢٨، عقدت اللجنة المركزية إجتماعا لبحث الوضع التنظيمي بشكل أساسي. كان لا بد من تنشيط الحزب، بمعنى إعادة العلاقة بين منظماته. وأعيد انتخاب اللجنة المركزية من فؤاد الشمالي أميناً عاماً وأرتين مادويان وفريد طعمة ونسيم الشمالي وهيكازون بوياجيان (٨).

في نيسان/أبريل ١٩٣٠، وفي إطار السرية الصارمة جداً، عقد «الكونغرس» الوطني الثاني للحزب الشيوعي، في أحد منازل حي الجميزة في بيروت، شارع باستور (٩). في ذلك العام تم إنتساب خالد بكداش إلى الحزب، وكان عمره يومذاك ثماني عشرة سنة. وكان قبل إنتسابه للحزب عضواً في «رابطة الشباب الوطني» في دمشق (١٠). ولم يمض عامان على دخوله الحزب، حتى انتخب رئيساً لمنطقة دمشق، التي كانت بعد طرابلس، من أهم مناطق الحزب نشاطاً. وبعد عامين أي عام ١٩٣٢، صار عضواً في اللجنة المركزية. وفجأة قفز بكداش إلى سكرتيرية اللجنة المركزية، بعد إبعاد فؤاد الشمالي في لبنان بتهمة التعامل مع الأمن العام الفرنسي وفوزي الزعيم في سوريا وهو من مؤسسي الحزب الشيوعي فيها. وقد أكد معاصرو فؤاد الشمالي ورفاقه، ان التهمة كانت ملفقة، لكن بكداش الطموح عرف من أين يصيبه، وذلك بعد إكتشاف علاقة نسيبه (رشيده الشمالي) بالأمن العام الفرنسي، وليس علاقة فؤاد نفسه. فشنت بكداش حملة لا تذر ولا ترأف، وسيطر على مقاليد الحزب، تعاونه فئة من الشباب من بينهم رفيق رضا ونعيم أميوني وأحمد زكي أفيوني وهاشم الأمين وفؤاد قازان (١١). والواضح انه لن يكون من السهل توضيح ملابسات فترة النزاع على القيادة بشكل دقيق ومفصل لعدم نشر أية وثائق أو دراسات موثوقة عنها. خاصة ان الحزب الشيوعي اللبناني لم يحل هذه المسألة إلى الآن. ولكن المعروف ان فؤاد الشمالي أخرج من قيادة الحزب عام ١٩٣٢. وحل محله خالد بكداش يعاونه كل من أرتين مادويان ورفيق رضا، الذي كان حديث العهد بالحزب، ثم إنضم إليهم كل من رشاد عيسى وناصر حدة ونقولا الشاوي وفرج الله الحلو وأغباش أغباشيان ومصطفى العريس وبذلك تثبتت هذه القيادة الجديدة، واستمرت تسيطر بمعظمها على توجيه الحزب حتى عام ١٩٦٧، بمشاركة يوسف خطار الحلو وركنين جديدين دخلا الحزب وبرزوا بعد ذلك، هما حسن قريظم وصوايا صوايا.

ان إبعاد فؤاد الشمالي الذي عاد الحزب بعد مؤتمره الثاني فأعاد الاعتبار إليه إلى الإشادة بدوره الإيجابي لم يكن ليتم بهذه السهولة لولا الظروف السرية التي كانت سائدة في حينه وحدثة نشأة التنظيم وتقاليد. وقد كان لذلك الإبعاد أثره السلبي والسيء في نفسية فؤاد الذي اعتبره أصدقاؤه ورفاقه من أهم الرواد الطليعيين على الصعيدين السياسي والنقابي.

ومر الحزب الشيوعي في الفترة الواقعة بين ١٩٣٢-١٩٣٦ بفترة تركيز عقائدي ونشاط ثقافي. فترجم خالد بكداش عام ١٩٣٣، «البيان الشيوعي» ونشره، وهي أول ترجمة عربية له. أعاد الحزب نشرها مرتين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٥٥. واهتم الحزب بالمسائل الثقافية، فأصدر مجلة «الطليعة» تحت إشراف لجنة خاصة شارك فيها عمر فاخوري، ويوسف يزبك وقصري قلعجي. ودأبت هذه المجلة على نشر الفكرة الشيوعية والتحليلات الماركسية بين صفوف المثقفين، فاستقطبت نشاط عدد كبير منهم.

الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الإجتماعي

كان الحزب الشيوعي حتى إكتشاف أمر الحزب السوري القومي الإجتماعي عام ١٩٣٥، الحزب الوحيد المنظم العامل على الصعيد الشعبي. وكان من هذه الناحية متقدما على بقية المنظمات السياسية الموجودة في سوريا ولبنان، والتي كانت كلها تفتقر إلى الخبرة التنظيمية المنبثقة عن قاعدة علمية، كما كانت تفتقد إلى هذا العامل الهام الذي يحفظها ويعطيها قوة.

فالتكتلات السياسية في سوريا كانت منقسمة بين فئتين كبيرتين، الأولى كانت الكتلة الوطنية التي تنادى بإنهاء الإنتداب، وتطالب بالإستقلال وتعارض الحكومات التي تتشكل في ظل فرنسا، وكانت الثانية ممثلة بحزب الشعب إضافة إلى مجموعات السياسيين الذين يتعاونون مع الإنتداب ويحكمون باسمه. وكانت أكثرية الساحقة تأتمر بأمر الكتلة الوطنية وتسير خلف دعواتها.

وفي لبنان، لم يكن هناك خلاف أساسي بين الفئات المتناحرة على الحكم، لأنها كلها كانت تقبل ضمنا الإنتداب، وخاصة بعض الفئات الإنعزالية المتعصبة، التي كانت تخاف الإستقلال خوفا على كيان لبنان، ورغم ان الشيوعية، لم تكن قد إستطاعت تحطيم جدار الخوف منها الذي كان يفصلها عن معظم فئات الشعب وحتى العمال منهم فإنها إستطاعت، خلال تلك الفترة ان تكسب عددا كبيرا من المثقفين، وخاصة أولئك الذين تلقوا دروسهم في فرنسا. فأحاط بهم الشيوعيون هناك وأرجعهم إلى دمشق وبيروت، دعاء للشيوعية المتحمسين (١٢).

وفي أواخر عام ١٩٣٥ إكتشفت سلطات الإنتداب حزبا جديدا في بيروت هو الحزب السوري القومي الذي أسسه ونظمه أنطون سعادة. وظهر منذ ذلك الوقت ان هذا الحزب يتمتع بنظام ذاتي صارم، وأنه يخلق في أعضائه مقدرة نضالية ممتازة. كما اتضح ان تعاليمه تقوم، بصورة مجملية على فكرة قومية تقول بالوحدة السورية، وعلى إصلاح جذري في الشعب يقول بفصل الدين عن الدولة، ومكافحة التعصب الطائفي بشكل خاص. أما آراؤه الإقتصادية فتتجنع نحو الاشتراكية. وما عتم هذا الحزب ان لاقى إنتشارا قويا في سوريا ولبنان، رغم الحكم بسجن مؤسسه وعدد وافر من قادته عام ١٩٣٦. وقد طرح إنتشار الحزب السوري القومي الإجتماعي وفكرته القومية

والإصلاحية أمام الحزب الشيوعي مشكلة فكرية وتنظيمية لم يستطيع حلها في وقت قصير. فمن المعروف ان الإحتكاك الفكري والسياسي بين أعضاء الأحزاب المختلفة، من شأنه ان يصقل فهم هذه الأحزاب لمبادئها ويرجعها إلى أصولها، ويضطرها للتعمق في الدراسة والتفصيل في الشرح، لتستطيع مجابهة التيار المعاكس الذي يواجهها، وتثبيت الأعضاء في منظماتها وتدعيم إيمانها بحقيقة الفكرة التي يبشرون بها.

وقد تركز الخلاف على المستوى الإيديولوجي، على النظرة لمسألة النضال ضد الإستعمار وضد الفاشية وفي سبيل القضايا العربية، كما ان ظهور منافس قوي في أوساط الشعب المثقفة والعمالية في المناطق، وإفتتاح مناطق جديدة يهدد الخصم بالولوج إليها. وإذا أضفنا إلى هذا العامل الداخلي، عاملا جديدا خارجيا، هو إنتصار الجبهة الشعبية الفرنسية في إنتخابات عام ١٩٣٦، أمكننا أن نضع يدنا على حوافز الإنتشار الشيوعي، الذي سوف نصادفه في السنوات القادمة. ومهما يكن من أمر، فإن الخصومة بين الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي قد ميزت كل الفترة التالية من تاريخ الحزب الشيوعي. وان العودة إلى منشورات الحزب الشيوعي وأعداد جريدة «صوت الشعب» والصحف الشيوعية الأخرى، إضافة إلى آثار الكتاب والخطباء الشيوعيين في تلك الفترة، تعطينا دليلا أكيدا على حدة الهجوم الذي كان يشنه الشيوعيون على الحزب السوري القومي.

الإنتشار العلني الأول (١٩٣٦-١٩٣٩)

تمتاز هذه الفترة من تاريخ الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، بعدة ميزات خاصة. منها:

أولا: كان الحزب قد إكتسب طوال السنوات العشر السابقة قدرة نضالية وخبرة لم تتوفر لغيره من المنظمات. كما استطاع أن يرسخ أقدامه في كثير من النقابات العمالية، التي تشكلت وأصبحت أجهزة معترفا بها. واستطاع الشيوعيون آنذاك، ان يظهروا أنهم المدافعون الوحيدون عن حقوق العامل والساعون لتحسين حياته. وفي تلك الفترة أطلقوا شعارهم المعروف، «الحبز والحرية»، والذي بقي سائدا عدة سنوات (١٣).

ثانيا: كان الكومنترن قد أثر في سياسة الجبهات الوطنية، وكانت الجبهة الشعبية الفرنسية قد أمنت للشيوعيين فوزا إنتخابيا غير منتظر في إنتخابات أيار/مايو ١٩٣٦، فأعطتهم بذلك في فرنسا دفعة شعبية قوية، ما لبثت ان انعكست على سياسة فرنسا في المناطق التابعة لها وخاصة في سوريا ولبنان. وكان الشيوعيون الفرنسيون والكومنترن حريصين على نجاح حكم الجبهة الشعبية، للحفاظ على المكتسبات التي حصلوا عليها، وللوقوف في وجه التيار الفاشستي-النازي، الذي عظم خطره في أوروبا والعالم.

ثالثا: كان الحزب الشيوعي الفرنسي قد تنبه، بعد إتصال يوسف يزبك به عام ١٩٢٥، إلى أهمية الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، وابتدأ يقيم معه علاقات وصلات. وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ إشتدت المقاومة العربية في فلسطين لليهود والإنتداب الإنكليزي، وحصلت الإضطرابات المعروفة عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٣، والتي كانت مقدمة لثورة عام ١٩٣٦. ويظهر ان الحزب الشيوعي في

سوريا ولبنان، إنقطع بعد اضطرابات عام ١٩٣٣ وبعد إتصاله بالحزب الشيوعي الفرنسي، عن الإتصال والتنسيق مع الشيوعيين في فلسطين، وانتقل إلى التنسيق مع الحزب الشيوعي الفرنسي لدحر الخطر الفاشي.

وقد إتضح ذلك، عندما أوفدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان عام ١٩٣٦، عضواً للجنة المركزية، رفيق رضا، كمندوب عنها لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي، وفي باريس أفرد له مكتب خاص في مركز القيادة الشيوعية الفرنسية وعمل على تنسيق الجهود المشتركة بين الحزبين خاصة في القضايا المتعلقة بمصالح فرنسا في سوريا ولبنان وشمال أفريقيا، وعندما أستدعي رفيق رضا إلى سوريا ولبنان، أواخر عام ١٩٣٨، أرسل فؤاد قازان ليحل محله في مسؤوليته التنسيقية هذه (١٤)، وعندما تسلمت حكومة الجبهة الشعبية برئاسة الاشتراكي ليون بلوم زمام الأمور عجلت بإنهاء المفاوضات مع الوفد السوري، بعد محاطة الحكومة السابقة، وعقدت معه إتفاقية عرفت بمعاهدة عام ١٩٣٦، تنهي الإنتداب الفرنسي في سوريا، ولكنها تبقى السيطرة الفرنسية العسكرية والخارجية والثقافية والمالية على البلاد. وقد إستتبع عقد المعاهدة السورية-الفرنسية، عقد معاهدة ماثلة بين لبنان وفرنسا.

وقد أنتهج الحزب الشيوعي، على الصعيد السياسي الداخلي، في هذا الطور، سياسة منسجمة مع المقررات المتخذة في الكومنترن والمطالب المقدمة من الحزب الشيوعي الفرنسي.

وعندما عقد هتلر وستالين تحالفهما المشهور في أواخر آب/أغسطس ١٩٣٩، وهاجمت جيوش ألمانيا بولونيا-وإبتدأت بذلك الحرب العالمية الثانية في أول أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، كان الحزب الشيوعي الفرنسي قد إتخذ موقفاً معادياً للحرب وكانت الحكومة الفرنسية قد عطلت جريدة «الأومانييتيه» وإعتقلت قادة الحزب الشيوعي هناك أما بالنسبة إلى الحزب الشيوعي في لبنان وسوريا، فقد إستمرت جريدته «صوت الشعب» تصدر في بيروت حتى يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، عندما صدر آخر أعدادها لتلك الفترة. بذلك إنتهت فترة الإنتشار العلني الأول، وعاد الحزب يعمل من جديد في الخفاء.

وخلال عام ١٩٤٠-١٩٤١، إعتقل عدد من قادة الشيوعيين، بينهم فرج الله الحلو ورشاد عيسى، فحكم عليهم بالسجن أما خالد بكداش فلم يعتقل (١٥).

الحزب الشيوعي والمسألة الفلسطينية

في الفترة الممتدة، من عام ١٩٣٦ إلى ١٩٤٦ كان موقف الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان من المسألة الفلسطينية يتميز بالخصائص التالية:

أولاً: تشديد الحملة على «غلاة المستعمرين الإنكليز والصهيونيين، من أتباع جابوتنسكي الفاشستي»، واعتبار هذين العاملين هما المسؤولين عن توتر الحالة في فلسطين وبذر الشقاق بين الشعبين العربي واليهودي.

ثانيا: التأكيد على ان الهدف الأول للشعبين العربي واليهودي هو: «الوصول إلى رفع لواء السلام والهدوء والإخاء والعمل المنتج في ربوع فلسطين».

ثالثا: «رفض التقسيم رفضا باتا». لأن التقسيم يقوي الفكرة العنصرية اليهودية التي تستند إليها الصهيونية. ولا بد لنا هنا من الإشارة، إلى ان الإتحاد السوفياتي لم يكن قد باشر بلعب دور هام في الشرق الأوسط، واضطراره إلى إتخاذ مواقف محددة في القضايا السياسية الأساسية، كما حدث في مرحلة لاحقة بعد بروز مشروع التقسيم وتأيدده له. كما ان الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، ويحكم علاقته التضامنية مع الإتحاد السوفياتي، وفي ضوء مواقف الأخير المستجدة والمعلنة من هذه المسألة، عدل هو الآخر خطه السياسي الرافض للتقسيم، وأيده بعد عشر سنوات من رفضه المبدئي المستمر له.

رابعا: التشديد على بعض المطالب، مثل وقف الهجرة الصهيونية ومنع بيع الأراضي، وإقامة نظام دستوري ديمقراطي يضمن إنتشار السلام والهدوء في فلسطين (تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي إلى مؤتمر بلودان، «صوت الشعب» ١٥-٩-١٩٣٧) (١٦).

الانتشار العلني الثاني (١٩٤١-١٩٤٨)

إضطرت الحزب الشيوعي في سوريا، بعد حملة الاعتقالات التي شنت عليه، إلى اتباع طريقة التخفي والتستر، وتجميد نشاطه في كثير من المناطق. غير ان هذا الأمر لم يطل عليه كثيرا، فعاد بعد أقل من سنتين إلى ممارسة شيء من النشاط العلني، ما لبث ان إزداد واتسع حتى أصبح نشاطا ملحوظا. وبلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي، الذي نال ترخيصا رسميا لأول مرة في تاريخه، ما يقارب الخمسين ألفا - وهو رقم قياسي - لم يعرفه الحزب في تاريخه. وفي الإنتخابات النيابية، التي جرت عام ١٩٤٣ في سوريا وفي لبنان، نزل الشيوعيون إلى الساحة تحت شعارات معتدلة، هي إستمرار لسياسة «الجهة الشعبية»، فطالبوا بالإتحاد الوطني «كسياسة» وقالوا بلسان بكداش: «اننا لسنا أعداء الدين ولا العائلة ولا القومية، وها قد انحلت الأئمة الشيوعية، وأصبح حزينا مستقلا كل الإستقلال عمليا ورسميا عن كل مركز دولي» (صوت الشعب ١٢ حزيران/يونيو ١٩٤٣). وما ان بدأت مفاوضات الجلاء في باريس حتى إختير نقولا الشاوي ليكون في عداد الوفد اللبناني الذي سافر إلى باريس، وكان من بين أعضائه رياض الصلح وحמיד فرنجية ويوسف سالم.

في أول كانون الثاني/يناير ١٩٤٤، حصل الشيوعيون على إذن رسمي بعقد مؤتمر عام للحزب، سمي الأول لكنه الثاني بعد مؤتمر الحدث، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٤. وقد إختيرت مدرسة حوض الولاية الرسمية مقرا للمؤتمر، الذي حضره حوالي ١٨٠ مندوبا يمثلون مناطق حمص وحماة وحلب ودمشق وطرابلس وجبل لبنان وبيروت، وقد زينت المدرسة الرسمية بالأعلام السورية واللبنانية، وتصدرت القاعة صورتان كبيرتان لخالد بكداش وفرج الله الحلو وفوق الصورتين، عبارة: «وطن حر وشعب سعيد». وفي المؤتمر، تقرر فصل الحزب الشيوعي اللبناني - السوري إلى حزب شيوعي لبناني، وحزب شيوعي سوري. وإنتخبت لجنة مركزية عليا من: خالد بكداش، فرج الله الحلو، نقولا الشاوي، مصطفى العريس، ماير مسعد، رشاد عيسى، وعبد القادر إسماعيل، الذي كان ممثلا للحزب الشيوعي العراقي وغيرهم (١٧). وكلف السكرتيران العامان للجنة المركزية للحزبين المنفصلين أي خالد بكداش وفرج الله

الحل، تنظيم الحزب قاعدة وقيادة على أساس الانفصال، مع إبقاء خيط من التنسيق سمي «اللجنة المركزية الواحدة»، مهمتها الإشراف ويرئسها خالد بكداش (١٨).

تجدد طرح المسألة الفلسطينية وقيام دولة إسرائيل

مع نهاية العام ١٩٤٧، وإنفجار القضية الفلسطينية، أمكن تمييز طورين أساسيين في موقف الشيوعيين من المسألة. الطور الأول، والذي امتد حتى نهاية العام ١٩٤٦ تقريبا، تميز بإبراز القضية الفلسطينية في «صوت الشعب» والتشديد عليها. والطور الثاني، الذي امتد طوال العام ١٩٤٧، تميز بإغفال المسألة الفلسطينية وإحلالها مكانا ثانويا في الجريدة (١٩). أما بالنسبة للموقف العام من التقسيم، فإن رفض الشيوعيين له لم يتغير حتى عام ١٩٤٧، واستمروا يعتبرونه مشروعا إستعماريا واعتداء صارخا على حقوق فلسطين، ولا يؤدي إلى حل القضية الفلسطينية (٢٠). وبقي الشيوعيون على هذا الموقف حتى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧، حين وقف المندوب السوفياتي وكان آنذاك أندريه غروميكو في قاعة الأمم المتحدة، وأيد زميله الأميركي في تقسيم فلسطين. وببرر الشيوعيون هذا المسار بأنهم كانوا يعبرون عن وعيهم لخطورة الهجوم الإستعماري وإبعاده. غير أن الإستمرار الوحيد الجانب فيه ما كان ينبغي له أن يحجب الوجه الآخر للقضية الفلسطينية، الوجه القومي (٢١).

حمل العدد رقم ١٥٠٧، تاريخ ١٩ و ٢٠/١٠/١٩٤٧ من جريدة «صوت الشعب»، بيانا مشتركا وقد جاء هذا البيان في حينه، تكتيفا لجميع عناصر الموقف الشيوعي تجاه قضية فلسطين آنذاك، بالإضافة إلى أنه أعلن بكل وضوح، أن دفاعه عن فلسطين منحصر في نطاق النضال ضد الإستعمار (٢٢). كان رد الفعل تجاه موقف الحزب الشيوعي هذا عنيفا في كافة البلدان العربية لا سيما في دمشق والقاهرة. وسارت المظاهرات استنكارا له. أما على صعيد الأحزاب الشيوعية نفسها، فقد ظهر تباين في المواقف، حين أعلن فرج الله الحلومعه هاشم الأمين، استمرار رفضهما للتقسيم. لكن الغالبية الساحقة في اللجنة المركزية كانت منسجمة مع موقف الشيوعيين السوفييات، فجمد فرج الله الحلوم ثم أبعد من لبنان. وأبعد هاشم الأمين نهائيا عن اللجنة المركزية، وكذلك رشاد عيسى ومجموعة من مؤيديه، كما سبق الإشارة إلى ذلك (٢٣).

عن تلك المرحلة، يتحدث تقرير اللجنة أمام المؤتمر الثاني للحزب، فيقول منتقدا المواقف السابقة: «وفي الحقيقة، لقد نظر الحزب إلى القضية الفلسطينية وإلى التآمر الإستعماري الصهيوني عليها، نظرة ضيقة. ولم يفتن الحزب إلى أن فلسطين، وإن كانت في المرحلة الأولى، هدفا بذاته في خطط الإستعمار والصهيونية، فالمراد من وراء تحقيق هذا الهدف بالدرجة الأولى، إتخاذ قضية فلسطين منطلقا للجم وضرب حركة التحرر الوطني العربية، التي إنطلقت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، وأخذت تهدد مواقع السيطرة الإستعمارية في بقعة، يختزن جوفها أكثر من نصف إحتياطي البترول المكتشف في العالم، وتشكل موقعا إستراتيجيا هاما لوصل الغرب الإستعماري بآسيا الجنوبية الشرقية والشرق الأقصى، وتحد الإتحاد السوفياتي من الجنوب. أي أن الحزب لم يستطع أن يقدر، كما ينبغي، الأبعاد الحقيقية السياسية والقومية، التي يمكن أن يؤدي إليها، على المدى البعيد، نجاح المؤامرة على فلسطين، بإنشاء كيان مصطنع على أرضها. وينبغي الإعتراف بصراحة أن مرد ذلك، وأساسه، هو إستصغار القضايا القومية وإهمالها، وعدم فهمها بشكل موضوعي، المرحلة طويلة،

وعدم رؤية طبيعتها الثورية. وكان ذلك ناتجا من النظرة الخاطئة، النظرة من الخارج، إلى القضايا القومية، وإعتبارها قضية البورجوازية وحدها، كأنما العمال والفلاحون والجماهير الشعبية لا تتحسس بالمشاعر القومية، ولا تحركها القضايا القومية» (٢٤). وفي مكان آخر من التقرير، نقرأ السطور التالية أيضا: «ومما لا شك فيه، أنه لو أتيح لنا أن نحلل القضية القومية، في ضوء المعطيات العلمية التي لمسناها اليوم، لما اتخذنا الموقف الخاطئ المعروف في القضية الفلسطينية. قد يقال: ولكن الموقف الآخر يتعارض مع موقف الإتحاد السوفياتي، إن وضع القضية بهذه الصورة، غير صحيح مطلقا، وهو ينم عن عدم فهم عميق للموقف السوفياتي من القضية الفلسطينية. فالموقف السوفياتي المبدئي من القضية، هو الوصول إلى إستقلال فلسطين ضمن دولة موحدة. ولكن ملائسات القضية وتفاقم الوضع وتآمر المستعمرين المتواصل، كان يهدد بنسف تحقيق هذا الهدف من الأساس، فإضطر لإتخاذ موقف عملي يفوت على المستعمرين مؤامراتهم، ويضمن الإستقرار والسلام في المنطقة، مشيرا في الوقت نفسه، إلى ضرورة العمل من أجل الدولة الواحدة. أما النكسات التي تتالت على الشعب الفلسطيني بعد ذلك، وكذلك على الشعوب العربية، فسببها إستمرار التدخل الإستعماري وضلوع الرجعية العربية في تنفيذ المخطط الإستعماري. وفي مثل هذا الوضع، لم يكن من المفروض علينا، نحن الشيوعيين اللبنانيين، أن نتخذ أي موقف تفرضه الضرورات العملية، لا من الناحية التكتيكية، ولا من الناحية المبدئية، حيث أن أرضنا كانت موضوع إغتصاب. فالموقف الوحيد الصحيح، الذي كان ينبغي أن نتمسك به، هو الموقف المبدئي الذي سبق وأعلنناه، برفض التقسيم والنضال في سبيل الدولة الموحدة من جهة، والتصدي للإتجاهات الغربية عن المشاعر والمصالح الحقيقية للشعوب العربية لحرف جوهر القضية، وتحويلها من نضال ضد الإستعمار إلى صراع عنصري بين العرب واليهود من جهة أخرى» (٢٥).

العودة إلى السرية

في صبيحة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧، إستدعى رياض الصلح، رئيس الحكومة اللبنانية يومذاك، ممثلي الحزب الشيوعي اللبناني وأبلغهم قرار حل الحزب الشيوعي، وإعتبار نشاطه محظورا، الأمر الذي إستدعى رجوع الحزب إلى العمل السري. وفي تقويم لهذه المرحلة، يرى نقولا الشاوي أن الحزب أصيب بنوع من المغالاة في «تقدير القيادات»، وتعطيل «منظمات القاعدة»، وطفغان العناصر البرجوازية، وكذلك طغيان «إتجاه يساري طفولي» يدين كل المرحلة السابقة، ويتخذ مواقف متشنجة شمولية دون التمييز بين من هو حليف مرحلي، وبين من هو عدو فعلا. كما جرى سحق «التيار الإقتصادي»، عن طريق ضرب شكل أساسي من أشكال التنظيم الحزبي، على أساس المهنة والمؤسسة، وضياع العمال وسط أجواء مختلفة طلابية أو ثقافية بشكل عام (٢٦). ومع تصاعد السياسة الرجعية الإستعمارية في لبنان والمنطقة العربية، خلال عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩، ووسط الصراع البريطاني-الأميركي للسيطرة السياسية والإقتصادية، قامت السلطة اللبنانية بشن حملات إعتقال ضد الشيوعيين، وذلك في إطار قانون الطوارئ، الذي نفذته عام ١٩٤٨ بسبب الحرب الفلسطينية، وأبقتة ساري المفعول. فأقفلت دار «الإتحاد العام للنقابات»، وطردت العشرات من العمال من مراكز أعمالهم بالتعاون مع أرباب العمل.

لكن الحزب، بعد إعلان البيان الثلاثي المشترك في ٢٥ أيار/مايو ١٩٥٠، الموقع من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا، صعد نشاطه محاولا كسب جماهير جديدة في صفوفه. ففي أوائل حزيران/يونيو ١٩٥٠ أصدر بيانا هاجم فيه «البيان الثلاثي» هجوما عنيفا. كما نظم حملات شعبية وإعلامية ضده.

ومع العام ١٩٥١، وبالذات في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ العمل بمشروع إستعماري جديد، وهو ما عرف بـ«الدفاع المشترك»، ويقضي بمراقبة قوات مسلحة أجنبية (أميركية، إنكليزية، فرنسية، وتركية...) في أراضي مصر وبعض بلدان الشرق الأدنى والأوسط. فكان للحزب الشيوعي نصيب كبير في النضال ضد هذا المشروع، الذي لم يبصر النور أمام الرفض الشعبي له، عبر التظاهرات الشعبية ضده. وخلال هذه التظاهرات سقط شهيد للحزب الشيوعي هو العامل أنور العشي (٢٧). وقد إنتقد الحزب في مؤتمره الثاني عام ١٩٦٨ تلك المرحلة بسبب سيره في خط إنعزالي يساري وتغييبه كليا شعار الجبهة الوطنية.

لكن مع بداية الخمسينات، بدأ الحزب الشيوعي اللبناني يطل عبر القضايا القومية، التي سبق له أن تجاهلها، «أن العامل السياسي (النضال ضد مشاريع الإستعمار)، الذي حجب عن أنظارنا في سنوات ١٩٤٨-١٩٤٩ رؤية الجانب القومي أو التقليل من شأنه، هو نفسه في ظروف ١٩٥١-١٩٥٣، جعلنا نرى بعض جوانب القضية القومية» (٢٨).

عودة ثالثة إلى العلنية وبدء الصراع مع عبد الناصر والقوى الوحدوية العربية

منذ العام ١٩٥٥ ولغاية العام ١٩٥٩، عاود الشيوعيون نشاطهم العلني في سوريا ولمرحلة قصيرة في الأردن والعراق، وقد إنعكس هذا الأمر على الشيوعيين اللبنانيين. وعقد الشيوعيون اللبنانيون، خلال تلك الفترة، تحالفات عديدة مع القوى القومية العربية، من ناصريين وبعثيين، كان إسقاط حكم أديب الشيشكلي في سوريا من نتيجتها، وشاركوا في إنتفاضة إسقاط كميل شمعون في لبنان عام ١٩٥٨، وفي قيام ثورة في العراق وقلب النظام الملكي ومجيء عبد الكريم قاسم. وإستمرت سياسة الود والتأييد لعبد الناصر لغاية شباط/فبراير ١٩٥٨، تاريخ إعلان الوحدة الثنائية بين مصر وسوريا. بعد ذلك، وعلى أثر إتخاذ الحزب الشيوعي السوري موقفا معاديا للوحدة وغياب خالد بكداش من الجلسة التاريخية للمجلس النيابي السوري، التي أعلنت فيها الوحدة دستوريا (٢٩)، بدأ الحزب الشيوعي اللبناني حملة تضامنية واسعة مع الشيوعيين في سوريا ومصر، الذين بدأوا يتعرضون لحملات الإضطهاد والإعتقال. وقد زاد من تفاقم الأمور، ظهور الخلافات داخل القوى الوطنية المتآلفة في العراق، والتي قادت الإثقال ضد النظام الملكي. وبلغ الخلاف ذروته حين إعتقل قاسم زميله عبد السلام عارف ورشيد عالي الكيلاني وزجهما في السجن في خريف ١٩٥٨، بدأ بكداش حملة إنتقاد عنيفة من إذاعات وصحف أوروبا الشرقية كلها حتى بلغ الصين. وحمل عبد الناصر بدوره على الشيوعيين، في خطاب علني ألقاه بمناسبة عيد النصر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨ بعد أن حاول بواسطة أنور السادات مفاوضة الشيوعيين المصريين لدخول «الإتحاد القومي» فاعتذروا مفضلين العودة للمعارضة.

ويؤرخ نقولا الشاوي في تقريره الذي قدمه إلى المؤتمر الثاني للحزب عام ١٩٦٨ لذلك الصراع، فيشير قائلا: هذا النهوض السياسي

والجماهير، وهذا النفوذ الكبير الذي أحرزه الحزب والإلتفاف الشعبي الواسع، لم يتسن لنا الاستفادة منه لتقوية صفوف حزينا، وبناء منظمات جديدة. وذلك بسبب الإنعطاف المفاجيء، والسريع في خطنا السياسي نحو الإنعزالية من جديد حال قيام الوحدة بين سوريا ومصر. لقد أشرنا سابقا، إلى موقفنا المبدئي الصحيح من الوحدة العربية الذي إتخذته اللجنة المركزية في إجتماعها في نيسان/أبريل أيار/مايو ١٩٥٦. ولكن ما أن أصبحت الوحدة حقيقة واقعة فإن ثمة تبدلات أجريت على هذا الموقف. ينبغي القول ان موقفنا ظل سليما حتى بعد إجتماع اللجنة المركزية في كانون الثاني/يناير ١٩٥٨، حيث أيدنا إقامة إتحاد فيدرالي بين سوريا ومصر، ورأينا في ذلك خطوة تقدمية ولكن ما ان أعلنت الدولة الموحدة وليس الإتحاد الفيدرالي، حتى أخذ يتسرب إلى موقفنا الحذر. فقد رأينا في صيغة الوحدة، وما رافقها من دعوات لخلق التماثل بين إقليمي الجمهورية المتحدة، عاملا لكبح التطور الديمقراطي السريع الذي كان يجري في سوريا آنذاك. وقد تحول هذا الحذر إلى مخاوف جدية حين إتخذت في الإقليم السوري بعض التدابير المتسريعة دون أخذ الظروف الموضوعية في الإقليم بعين الاعتبار كوقف نشاط الأحزاب السياسية الوطنية والتقدمية، وبعض التدابير الإقتصادية. وهنا لم نوجه انتباهنا إلا إلى النتائج السلبية التي تولدها هذه التدابير، ولم نسع إلى تفسيرها بصورة موضوعية وبهدوء أعصاب. وينبغي القول ان في أساس موقفنا هذا كان التفسير القديم لحركة التحرر الوطني، اذ أننا لم نستطع أن نرى الملامح الجنينية للطابع الجديد الذي إتخذته هذه الحركة المعاصرة، في ظروف تصفية نظام الحكم الكولونيالي وفي مرحلة إنتقال البشرية من الرأسمالية إلى الإشتراكية. ومما زاد في تفاقم موقفنا السلبي والإنفعالي الأخطاء والنواقص الطبيعية التي أخذت تبرز في تجربة الوحدة (كتابات ودراسات نقولا شاوي، دار الفارابي ص ٣٧٧-٣٧٨).

ويعتبر بعض قادة الحزب ومنظروه (محتوى لقاء مع غسان الرفاعي) انه ليس دقيقا، من وجهة الوقائع التاريخية، القول بان الشيوعيين ظلوا بعيدين عن فكرة الوحدة العربية... الخ ففي الإجتماع المشترك للأحزاب الشيوعية في سوريا ولبنان وفلسطين ١٩٣٣ نادوا (في البيان المشترك الصادر عن الإجتماع) بالوحدة العربية. وهناك وقائع أخرى من هذا القبيل. مثلاً في ١٩٢٥-١٩٢٦ كان احد الشعارات الرئيسية للشيوعيين اللبنانيين إتحاد سوريا ولبنان.

غير أن بعض المؤرخين القوميين عللوا أسباب الصراع في حينه وذلك الإنعطاف عن موقف عام ١٩٥٦ كنتيجة لموقف الشيوعيين التكتيكي لا المبدئي العقائدي «من الوحدة»، فقد ظل الشيوعيون طوال ثلاثين عاما بعيدين كل البعد عن هذه القضية القومية الأساسية للعرب. ولم يحددوا موقفا فكريا يؤيد وحدة الأمة العربية وضرورة قيام وحدة عربية إلا منذ بضعة سنوات فقط، أي بعد وقت طويل. ولكن حتى هذا الموقف بقي نظريا، ولم يتجسد أبدا في عمل الحركة اليومي ولا في مخططاتها ولا في برامجها ولا في منشوراتها ولا في شعاراتها (راجع الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، الحكم دروزة، مكتبة منيمنة، بيروت ١٩٥٩). واستمرت العلاقات بين الشيوعيين العرب والناصرين والبعثيين والقوى القومية العربية تزداد سوءا حتى ١٤ شباط/فبراير ١٩٦٣، تاريخ سقوط نظام قاسم وإعدام أبرز القادة الشيوعيين في العراق ومئات الأعضاء ورؤساء الفروع والمناطق، واستمرت حتى ١٤ أيار/مايو ١٩٦٤، ليلة وصول خروشوف إلى القاهرة لتدشين نهاية المرحلة الأولى من أعمال السد العالي. وإنتهت الخصومة المعلنة بين الشيوعيين وعبد الناصر ومع القوى القومية الأخرى، من بعثيين وقوميين عرب، فأفرجت القاهرة عما تبقى من المعتقلين الشيوعيين في مصر. وإبتدأت مرحلة جديدة مع البعثيين في سوريا، وبدأت الصحف الشيوعية تصف حكم عبد الناصر ونظامه، بأنه يسير في الطريق اللارأسمالي وبأنه قلعة النضال ضد الرجعية والإمبريالية في الشرق الأوسط.

عاش الحزب الشيوعي، خلال تلك الفترة أياما صعبة، كادت تذهب برصيده التنظيمي والسياسي الذي بناه لعشرات السنين من النضال. فالخط الإنعزالي في الحزب، وغياب الديمقراطية في داخله، كان لهما نتائج خطيرة، هدا بصورة جدية بتصفيته وشله نهائيا. ولم يؤد الإبحار في الخط الإنعزالي، في الميدان العربي، إلى ضرب صلات الحزب بال جماهير الوطنية والقومية على صعيد النضال الوطني العام فحسب، بل أن إنغماسه في المعركة ضد عبد الناصر والقوى الوجودية والقومية، وبذلك الشكل الحاد والقوي، منعه من الالتفات إلى درس الأوضاع اللبنانية الداخلية نفسها، دراسة جدية، وأيضا إلى محاولة إعادة النظر بأوضاعه التنظيمية الداخلية، التي كانت بسبب من الإرث البيروقراطي المتراكم عبر سنين طويلة وخنق كافة مجالات المبادرات القاعدية بالوسائل الترهيبية والترغيبية، قد أصبحت عبئا ثقيلا جدا بالنسبة إلى آفاق تطوره وإستمراره. (*)

أمام هذا الوضع، حدث إنعطاف في خطة الحزب، عبر عنه بيان عشية الإنتخابات النيابية في أواسط عام ١٩٦٤، ثم تبنته اللجنة المركزية في إجتماعها العام في آذار/مارس ١٩٦٥. بحيث اهتم هذا الإنعطاف مباشرة بالقضايا اللبنانية الداخلية. ومعنى آخر كان المقصود من هذا الإنعطاف فهم الظواهر الجديدة في حركة التحرر الوطني العربية، وصياغة خط الحزب السياسي وفق هذا الوضع الجديد. غير أن هذا الإنعطاف الجزئي لم يأت متناسبا، أن من حيث المنطلقات أو من حيث الآفاق التغييرية المطروحة، مع حجم التطلعات التي إختزنتها القوى الحزبية، والتي تحملت في الستينات وزر الخط السياسي المدمر، الذي سارت عليه الأمور. وأصبح مطلب ضرورة إنعقاد مؤتمر عام للحزب بأقصى سرعة ممكنة، هو المطلب الذي تمحورت حوله كافة الصراعات التي شهدتها الحزب في تلك الآونة.

والواقع أن هذا الطلب، الذي رأت فيه بعض الأوساط القيادية، مجالا لتسوية حساباتها مع القوى القيادية الفاعلة الأخرى في الحزب، رأت القوى القاعدية والوسيطه وبعض قوى القيادة فيه طريقا لنسف كافة الأوضاع التنظيمية المهترئة وتصحيح مسار الحزب السياسي، على الصعيدين القومي والأمني.

أن ثمة قضايا فكرية وسياسية وتنظيمية شديدة الخطورة، كانت عمليا في أساس الخلافات المتفجرة: فالموقف من القضية القومية ودور الحزب الشيوعي في بلده ومسؤولياته والموقف من دور الطبقة العاملة ودور الطبقات والفئات الأخرى والجبهات الوطنية والقومية ودور الشيوعيين وأساليب النضال المتنوعة، بما فيها الكفاح المسلح والأشكال الملموسة لتطبيق مبادئ المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية. الخ كل ذلك قضايا شكلت بجمالها عناصر هامة من وجهة نظر التاريخ ومن وجهة نظر فكر الحزب السياسي والنظري وتفاعلت لتكون مادة الصراع جوهره ومضمونه.

ومع بدء عام ١٩٦٤، بدأت القوى الحزبية في القواعد والقيادات الوسطى والهيئات العليا وداخل اللجنة المركزية، تطرح مسألة المؤتمر بجدية واضحة. ففي عام ١٩٦٤ وفي أعقاب تجسيد عضوية أحد أفراد هيئة فرعية الأشرفية في بيروت التابعة مباشرة للمنطقية والإصرار عليه تقدمت مجموعة من المثقفين في اللجنة المركزية والمنطقية، من أمثال آدمون عون ونخلة مطران وسهيل يموت وأحمد الحسيني، بدعمهم عضو في المكتب السياسي، هو أغباش أغباشيان بطلب عقد مؤتمر عام للحزب، لمناقشة خطه السياسي.

فرفضت القيادة والمكتب السياسي هذا الطلب^(*)، متذرعين بالظروف الحرجة للحزب، ومتهمين هذه المجموعة بخدمة الخط الصيني. سبق هذا التحرك قيام مجموعة صغيرة من القيادات الوسطى الطلابية، في منتصف عام ١٩٦٣، بطرح هذا الموضوع، الذي ردت عليه القيادة بمزيد من التجاهل والتعتيم والتشكيك. بعدها جرى إتخاذ عدد من الإجراءات التنظيمية لمحاصرة بداية هذه التحركات، التي وصل بعضها إلى إعلان قيام حزب جديد^(***) ثوري يهتدى بنضالات الحزب الشيوعي الصيني وخطه السياسي وقيادته.

نتيجة لإجراءات القيادة جمد أغباش ومطران وموت، ثم بعد سنة واحدة من التجميد فصلوا من الحزب بتهم عديدة منها علاقتهم بخالد بكداش، الذي ثبت أنها لم تكن كلها تجنبيا (كانت قد بدأت التوجهات من قبل القيادة للإبتعاد ولأول مرة في تاريخ الحزب عن تأثيره المباشر) وذلك بسبب تباين في وجهات النظر آنذاك بين التفسير البكداشي لحكم «البورجوازية الصغيرة» أي للناصرية، وبين المفهوم الخروشوفي، الذي كان محور توجه القيادة اللبنانية والقيادة الأردنية (فؤاد نصار) والذي تم الإتفاق عليه في لقاء الأحزاب الشيوعية في موسكو شتاء ١٩٦٤، أي قبل زيارة خروشوف لمصر في ربيع العام ذاته وكان بكداش هو الشيوعي العربي الوحيد الذي رفض في حينه إجتهااد خروشوف وأصر على رأيه أن «البورجوازية الصغيرة» لا يمكن أن تبني الدولة الاشتراكية بدون حزب طليعي منظم «أي الحزب الشيوعي» (٣٠).

وفي العام ذاته- أي ١٩٦٤- خرج الأخوان نسيب وحسيب نمر ومعهما قيصر الحايك وميشال العازار (رفيق فؤاد الشمالي) وكسبار درديان وأحمد الحسيني وحسن فخر من الحزب، وقد إسترد نسيب نمر إمتياز جريدة «إلى الأمام» التي كانت تصدر باللغة الأرمنية، وحولها إلى جريدة أسبوعية، متقربا قدر الإمكان من حزب البعث الحاكم في دمشق آنذاك ومهاجما من حين إلى آخر «المركزيين البيروتيين» (٣١).

حاولت كتلة المحامي نخلة مطران، والمحامي آدمون عون، وأغباش أغباشيان أن توجد نفسها وتعمل بأطر حزبية جديدة. وقد عبرت عن وجهة نظرها في جريدة «إلى الأمام»، التي أخذ يصدرها نسيب نمر، ولكنها عادت فإبتعدت عن نمر والتفت حول مجلة شهرية إسمها «الفكر الجديد» (٣٢).

وأشارت هذه الكتلة إلى أن أسباب إنقسامها تعود إلى ما ساد الحزب من بيروقراطية وفردية، وبعض الإنحرافات السياسية. لكن هذه الكتلة لم تستطع على الرغم من إنطلاقتها المحدودة بين الطلاب أن تتوسع وتتطور جماهيريا، خاصة بين العمال بعد عام ١٩٦٩ حتى نهاية ١٩٧١. وقد إستمرت هذه المجموعة تعمل تحت إسم «إتحاد الشيوعيين اللبنانيين» غير أنها أصيبت في حينه بإنفلاق عددي حال دون توسعها وأصبح تأثيرها محدودا جدا وهامشيا (٣٣). سعت هذه المجموعة، التي خرج منها في مطلع السبعينات آدمون عون وأحمد الحسيني وغيرهما، إلى الإستفادة من بعض التناقضات بين الشيوعيين اللبنانيين والشيوعيين السوريين التابعين لبكداش، وأقامت لها بعض صلات مع شيوعيين كانوا قد انفصلوا عن جسم الحزب في سوريا. لكن ما إمتازت به هذه المجموعة، إتحاد الشيوعيين اللبنانيين، أنها حاولت التنسيق مع المقاومة الفلسطينية وفتح بالذات، وتطلعت إلى لعب دور مميز على صعيد هذا التحالف غير أن ضعفها وتفاقم صراعاتها الداخلية وتقليديتها وإنحسار تأثيرها التدريجي، وإنتقال الحزب الشيوعي اللبناني إلى التعاون المباشر مع المقاومة الفلسطينية، خصوصا بعد أحداث أيار/مايو ١٩٧٣، أنهى طموحات هذه المجموعة التي لم تحتل المكانة، ولم تلعب الدور اللذين سعت إليهما.

وصف الحزب مجموعة أغباش ومطران، بأنها محاولة إنقسامية أرادت التكتل للخروج عن خط الحزب الجديد بعد أن رفضته سابقا. وقد ورد في تقرير للحزب أنه في فترة (شباط/فبراير-آذار/مارس ١٩٦٤)، برزت في الحزب كتلة إنقسامية تتألف من عناصر موتورة أو مشبوهة، (كتلة أغباش-مطران-غمر) وكان بروز هذه الكتلة وسعيها للإستيلاء على قيادة الحزب، تعبيرا عن عدم موافقتها على الخط السياسي الجديد، الذي أخذ الحزب يتبناه.

فقد ظلت هذه الكتلة تدعو إلى البقاء في أسر الخطة الإنعزالية السابقة، سواء في الميدان العربي أو الداخلي. أي انها كانت تعارض الأخذ بالإلتجاء الجديد لفهم الظواهر الجديدة في حركة التحرر الوطني العربية، وصياغة خط الحزب السياسي وفق هذا الوضع الجديد.

ولكن هذه الكتلة سرعان ما قضمت وعزلت في الحزب، ولم تستطع أن تعيق سير الحزب إلى الأمام. فلدجأت إلى العمل من خارج الحزب للتشويش على خط الحزب الجديد، ولخلق بلبلة حوله.

ولم تعد سرا أمام الحزب كله الجهات التي كانت توشوش في أذن مطران وتشجعه في أعماله التخريبية ضد الحزب (٣٤).

عمل الحزب، بعد التخلص من مجموعة أغباش-مطران، وإستنادا لقرار اللجنة المركزية الصادر في آذار/مارس ١٩٦٥، بالإلتفات على القوى الوطنية السياسية الناصرية وغير الناصرية وإلى توسيع دائرة علاقاته ونشاطاته. فأعاد إتصالاته مع الحزب التقدمي الاشتراكي ومع حركة القوميين العرب. وقامت على هذا الأساس جبهة الأحزاب والشخصيات والهيئات الوطنية والتقدمية.

غير أن أزمة الحزب الداخلية والتي استفاد من تفجيرها في منتصف الستينات والنتائج التي أسفر عنها هذا التفجير (خروج قوة قيادية من الصف الأول من الحزب) تيار متماسك انبثق من صفوف القيادات الوسيطة وما فوقها عادت مع بروزها المستجد خلال عامي ١٩٦٦-١٩٦٧ لتحتل مكان الصدارة.

عن هذه الأزمة المستجدة يتحدث نقولا الشاوي قائلا: لم يستطع الحزب مع بروز وتفاقم أزمة الإقتصاد الحر، ومع نمو إستعداد الجماهير الشعبية للتضال وإتساعه، تطوير خطته السياسية وتعميقها.

وقد دفع ذلك تنظيمات الحزب، وقسما كبيرا من كوادره الرئيسية، بمن فيهم عناصر قيادية، إلى المطالبة بالخروج من هذه الدوامة.

وقد أورد هذا الوضع إنشقاقا جديدا في أواسط عام ١٩٦٦، تمثل في كتلة السيدين حسن قريطم وصوايا صوايا. وكان مدار المشكلة هو أزمة مصرف أنترا.

فبينما كانت القيادة ترى أن تلك الأزمة وثيقة الصلة بأزمة النظام الإقتصادي الحر ككل كان قريطم وصوايا يريان أن الأزمة هي وليدة مؤامرة سعودية-أميركية هدفها جر لبنان إلى الحلف الإسلامي (٣٥). كما انهما، حين طرحت في الأمانة العامة، وفي المكتب السياسي، ومن ثم في اللجنة المركزية (تموز/يوليو ١٩٦٦) ضرورة درس قضايا التنظيم الداخلي للحزب، حاولا تقييع الأبحاث لإبقاء الوضع على ما كان عليه (٣٦).

إضافة إلى ذلك، فقد كان الخلاف حول فهم المسألة القومية ودور الحزب الشيوعي في بلده ومسؤولياته وموقع الطبقة العاملة في مجمل الصراع ودور البورجوازية الصغيرة أسباب أساسية أخرى لبروز الخلافات. فقبل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ بشهر واحد، تم لقاء آخر لممثلي الأحزاب الشيوعية العربية في موسكو لدراسة الموقف العام، واعتماد تكتيك جديد يتلاءم وظروف المرحلة. وقد مثل الحزب الشيوعي السوري ظهير عبد الصمد، بينما مثل الشيوعيين اللبنانيين حسن قريطم وجورج حاوي. وفهم في حينه من بعض المصادر، أن الرأي إستقر مجددا على إعتبار البورجوازية الصغيرة، ليست بالضرورة مؤدية إلى المرحلة الاشتراكية، ويجب دعمها ببناء حزب طليعي «ماركسي» وهو رأي بكداش القديم الذي عاد الحزب الشيوعي السوفياتي بقيادته الجديدة (بريجينف-كوسيجين-بودغورني) إلى الأخذ به.

وفور إنتهاء اللقاء عاد جورج حاوي، الذي أصبح عضوا في المكتب السياسي بدعم من تيار «الشباب» ليستقبل تجميده من قيادة الحزب، والسبب أن جورج حاوي ورفاقه، الذين توصلوا إلى إحتلال مراكز قيادية أقوى في الحزب بعد إبعاد رفاقهم أي مجموعة مطران-أغباش عام ١٩٦٤، والذين كانوا أميل إلى إنصاف حكومات «البورجوازية الصغيرة» التقدمية، أي أنظمة عبد الناصر في مصر والبعث في سوريا وبومدين في الجزائر وكذلك إلى إعادة الإعتبار للمسألة القومية، أصبحوا عمليا وفي نطاق الأرضية السياسية والتنظيمية التي يقفون عليها في مواقف ومواقع متناقضة ومتقاطعة تماما مع آراء ومواقف القيادة التاريخية التي وصفت بالجمود والمثلية بصوايا صوايا وحسن قريطم.

وقد وقع تجمع حاوي-نديم عبد الصمد-كريم مروة-خليل الدبس مذكرة خطية، طالبوا فيها بعقد المؤتمر العام للحزب لمناقشة السياسة العامة وإنتخاب لجنة مركزية جديدة، طالبين عزل قريطم وصوايا.

لكن القيادة تجاهلت هذه الدعوة، وأبعدت حاوي، في البداية عن اللجنة المركزية ثم جمدت نشاط رفاقه عبد الصمد والدبس وجورج بطل.

بعدها تواترت تطورات ومجابهات داخلية تنظيمية عديدة إلى أن جرى حسم الصراع في إجتماع عقدته اللجنة المركزية في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، وهو أطول إجتماع في تاريخ إجتماعات اللجان المركزية التي مرت في حياة الحزب (٣٦ ساعة متواصلة) وفي هذا الإجتماع، صدرت قرارات أهمها:

إنزال مرتبة صوايا الحزبية إلى عضو عادي، وحسن قريطم إلى عضو في اللجنة المركزية فقط، وطرد جورج حاوي من الحزب، لأنه عنصر غريب مشبوه. وبدا واضحا أن تجمع «الشباب» قد كسب المعركة نهائيا. صحيح أن قرار طرد جورج حاوي وهو أبرز محركي هذا التجمع، كان قد صدر عن ذلك الإجتماع، غير أن نظرة دقيقة وأكثر بعدا تكشف لنا أن ذلك القرار لم يكن إلا موقفا تكتيكيا مؤقتا حتمته الظروف. فقد تمكن حاوي من العودة إلى الحزب بقرار من اللجنة المركزية نفسها وإحتلال مركزه السابق في المكتب السياسي. أما صوايا فقد طرد بعد ذلك من الحزب نهائيا وكذلك حسن قريطم وطنوس دياب اللذين عزلوا من اللجنة المركزية وطردا أيضا، لأنهما أعلننا تضامنهما معه إضافة إلى عضو رابع تبين أنه من مؤيدي صوايا.

ما هوجدير بالذكر في أزمة عام ١٩٦٧ أن الصراع في الحزب ارتدى ولأول مرة طابعا عنيفا كان من الممكن لو لم يجر حسمه وتسويته أن يؤدي إلى إنشقاق وإلى بروز كتلة رديفة له.

وقد ساهم أصدقاء الحزب في لبنان والخارج خاصة في المعسكر الاشتراكي في التوصل إلى تلك التسوية.

ان هذه الرواية عن أزمة عام ١٩٦٧ والتي سمعتها من أكثر من مصدر في داخل الحزب في تلك الفترة تنفيها بعض مصادر الحزب القيادية الراهنة (غسان الرفاعي، كريم مروة) وتؤكد بان جورج حاوي لم يبعد عن اللجنة المركزية قبل المؤتمر الثاني. ولم يجمد نديم عبد الصمد ولا جورج بطل ولا خليل الدبس (الذي لم يكن عضوا في اللجنة المركزية آنذاك)، ولم يتخذ إجتماع أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ للجنة المركزية هذه العقوبات ضد حسن قريطم وصوايا صوايا.

كما انها تنفي اية مساهمة من قبل اصدقاء الحزب في لبنان وفي المعسكر الاشتراكي في التوصل إلى تلك التسوية.

عملت مجموعة صوايا بعد خروجها من الحزب لفترة محدودة لم تتجاوز السنة عملا داخليا غير جماهيري أصدرت خلالها نشرة داخلية كانت لسان حال المنظمات الأمية للحزب الشيوعي اللبناني.

وقد إستمرت على مواقفها تجاه المقاومة الفلسطينية معتبرة أياها حركة مغامرة وتيارا بورجوازيا صغيرا ضمن حركة التحرر العربية.

ثم عادت المجموعة فأوقفت نشاطها وتوقفت النشرة. وخلال عامي ١٩٨٠-١٩٨١ عادت النشرة إلى الظهور باسم «نداء الشعب» صدر منها أربعة أعداد. وقد أنصب هجوم تلك المجموعة في النشرة المذكورة على جورج حاوي بإعتباره غير شرعي ومحرف ومشبوه.

وقد توقف نشاط صوايا صوايا المعادي للحزب بعد فترة من ذلك إلى أن أعيدت إليه إمكانية المشاركة في أحد مؤتمرات الحزب الأخيرة بصفة مراقب.

كان لهزيمة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ أثر واضحاً في تكثيف حدة المسائل التي وجد الحزب الشيوعي اللبناني نفسه مضطراً إلى الإجابة عنها. ما كانت الأزمة التنظيمية بحدتها التي عصفت به والنتائج السريعة التي تمخضت عنها لتححدث على هذا النحو، لولا أجواء الهزيمة التي سيطرت على المنطقة كلها، والتي لم توفر أحداً من التنظيمات والأحزاب السياسية، وكذلك لولا أجواء النهوض العام الذي شهده لبنان بدءاً من منتصف الستينات.

ومنذ عام ١٩٦٧، بدأت مرحلة يمكن تسميتها بمرحلة المقاومة الفلسطينية التي شهدت تصاعد العمل الفدائي في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ و١٩٦٧ أو في العالم أو في الفضاء (خطف الطائرات) وبدأ ذلك كله يشكل إخراجاً للأنظمة وللأحزاب على السواء، خاصة أن الجماهير بدأت تنشد إليه. فما كان من الأحزاب إلى أن تبعت الطريق نفسه «بدأت السير وراء المقاومة محاولة الكسب من رصيدها المتنامي» (٣٧).

بالنسبة إلى الشيوعيين، فإن إنتقالهم إلى هذه المرحلة الجديدة لم يأت بسرعة ودونما تعثر وإضطراب في العلاقات مع كافة القوى السياسية المستجدة والقديمة، التي حاولت هي أيضاً اللحاق بركاب النهوض العام، والتجذر السياسي في المواجهة. وما زاد في بقاء هذا الإنتقال، الخلافات التي نشبت بين فصائل المقاومة الفلسطينية والإتحاد السوفياتي حول تفسير قرار مجلس الأمن الخاص رقم ٢٤٢ وكذلك الموقف من الأنظمة العربية ومشروع روجرز.

لقد جاء في القرار الصادر عن المؤتمر الثاني عام ١٩٦٨، ما يلي:

فالأنظمة العربية صمدت، رغم النكسة العسكرية ورغم الصعوبات الإقتصادية التي سببتها النكسة (٣٨). وإن هدف العدوان لم يكن مجرد إحتلال مساحات جديدة من الأراضي العربية، رغم أهمية ذلك بالنسبة لإسرائيل وأطماعها التوسعية، بل كان الهدف الأساسي هو إسقاط الأنظمة العربية التقدمية، ومن ثم توجيه ضربة قوية لكل حركة التحرر الوطني العربية وسلبها المكتسبات التي حققتها، وإخضاع البلدان العربية المنحورة من جديد، إلى حكم الطبقات الإقطاعية والبورجوازية الكبرى الرجعية، وتوطيد مواقع الإحتكارات الإستعمارية وخاصة البترولية، وتحويل العالم العربي كله إلى قاعدة مضمونة للإستعمار الأميركي وحلفائه (٣٩).

كما جاء في تقرير المكتب السياسي أمام الإجتماع الإستثنائي للجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني، والذي حمل عنوان «الوضع العربي بعد مجازر الأردن ووفاء عبد الناصر» ما يلي: في هذا المجال لا بد من الإشارة إلى بعض المواقف التي شكلت عناصر سلبية في كل هذه التطورات.

١- موقف العراق والحملة الهستيرية المغرضة التي انطلقت من بغداد، في المجلات وعلى صفحات الصحف وعبر الإذاعة التي استهدفت كل سياسة الجمهورية العربية المتحدة والرئيس عبد الناصر.

٢- موقف حركة المقاومة، بشكل عام، وبعض المنظمات بشكل خاص، من الأنظمة التقدمية العربية، ووضعها على المستوى نفسه مع الأنظمة العربية الرجعية، وتناولها بالهجوم جمال عبد الناصر شخصيا، كما برز خاصة بأسوأ مظاهره في المظاهرات المعزولة التي نظمتها في عمان، وكذلك في تصريحات قادتها وكتاباتهما في الصحف.

٣- موقف القاهرة إزاء ردود الفعل على الموافقة على مبادرة روجرز، وقرارها المتسرع بوقف إذاعات المقاومة (٤٠).

وفي مكان آخر نقرأ التالي: سيكون على حركة التحرر العربية في هذه المرحلة، مواجهة إتحادين خطرين، بدأت ملامحهما تبرز منذ الآن، والعمل على محاربتهم بمختلف الوسائل:

- إتحاد يميني يحاول الاستفادة من الظروف الناشئة، لطرح أفكار نبذتها الجماهير وتجاوزتها الأحداث، منها ما يتعلق بتغليب الطابع القومي المجرد على المعركة الراهنة، ومنها ما يتعلق بفتح الحوار مع الدول الإستعمارية لإيجاد حلول للمشاريع المعقدة، ولا سيما مشكلة الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك مشكلة فلسطين، بما في ذلك دولة فلسطينية على غرار ما أشارت إليه الصحف في الأيام الأخيرة، ومنها ما يتعلق بالعودة إلى نعمة العداء للشيوعية والإتحاد السوفياتي، وهو ما لم تستطع بعض فصائل حركة التحرر العربي، حتى في فترة النهوض، أن تتخلى عنه نهائيا.

- إتحاد مغامر، قد تدفع إليه بعض حالات اليأس ونفاد الصبر التي تخلقها صعوبات، قد تفرض على حركة التحرر العربية بعض التنازلات المؤقتة (٤١). وفي أيار/مايو ١٩٧٠ كتب نقولا الشاوي، الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني في حينه، مدفوعا بتأثير ما جرى في أحداث ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٦٩ الدامية ما يلي:

أن حركة المقاومة الفلسطينية المشروعة، التي تحظى باهتمام ودعم القوى التقدمية في البلدان العربية والعالم، تحتل مكانا خاصا في حركة التحرر في العالم العربي. لكن ما ينبغي التأكيد عليه، هو كونها جزءا لا يتجزأ من هذه الحركة... والهجوم الإمبريالي والخطر الصهيوني يستهدفان أيضا شعب لبنان والحركة التقدمية فيه، مما يطرح على فصائل هذه الحركة مهمات مواجهة هذين الخطرين والمشاركة الفعالة في المعركة ضدهما. وكأحد الأشكال، التي تفرضها هذه المهمات في الظروف الراهنة، قام حزبا بتشكيل الحرس الشعبي لحماية الحدود اللبنانية وبالمشاركة في منظمة «قوات الأنصار» التي تشكلت في الأردن كأحدى فصائل حركة المقاومة الفلسطينية (٤٢). غير أن الحزب الشيوعي اللبناني الذي أكد سيورة هذا الصراع الثوري إلى حد ما، لم يتحرك في اتجاه تعزيز هذا الطرح وإنجاحه، ولا حاول بناء الأسس لتنفيذه فعليا وبقي الحرس الشعبي ظاهرة هشة. وهذا أمر طبيعي، لأن تقويته وتعزيزه تتطلب تعديل بنية الحزب، ووضعيته وتعبئته في اتجاه إنجاح التجربة (٤٣).

ومرت بداية السبعينات متفجرة بعنف في الأردن، وفي المنطقة العربية، لكن الحزب وعبر قرارات مؤتمره الثالث الذي انعقد بين ٧ و١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ في فندق الكارلتون، إستمروا يؤكد على الصعيد اللبناني موضوعة النضال الديمقراطي العام بعد ربطه الصحيح بالنضالات الآتية اليومية، بهدف إزالة حكم الطغمة المالية، وصولا إلى نهج جديد في الحكم أساسه معاداة الإمبريالية

والتعاون الوثيق مع الدول العربية المتحررة دون أن يلحظ أهمية القوى الجديدة التي برزت في المعادلة اللبنانية القائمة (٤٤).

ومع انفجار أحداث أيار/مايو ١٩٧٣ التي فاجأت بإتساعها وحدتها الحزب سارع بتأثير جامع من القواعد، خاصة في منطقة صيدا والجنوب وبعض مراكز العاصمة إلى ملاقات تلك الأحداث العاصفة بطلب السلاح من المقاومة الفلسطينية ومن أي مصدر آخر ممكن. وبدأ الإعداد العسكري والتدريب يأخذان مداهما داخل الحزب، وتراجعت الحملات المطالبة والأطر الديمقراطية إلى المرتبة الثانية أو أدنى (٤٥).

ان مسألة تسليح الحزب في تلك الفترة أو قبلها وبشكل فعال لم تحسم بعد. فبرأي بعض قادة الحزب الحاليين ان عملية التفتيش عن السلاح والتطلع إلى دور مسلح له لم تأت بعد عام ١٩٧٣، بل انها بدأت عمليا وبقوة بعد المؤتمر الثاني، وذلك تنفيذاً لقراراته. كما ان الحزب تعاطى في عام ١٩٥٨ أيام حكم كميل شمعون وقيام الإنتفاضة ضده، بالعمل المسلح لإسقاطه، والدفاع عن المعارضة الوطنية. والواقع ان النظرة الحزبية للعمل المسلح تغيرت نسبيا مع هزيمة عام ١٩٦٧ وانهقاد مؤتمر ١٩٦٨ حيث دارت نقاشات عديدة في داخله ورجحت كفة التحضير لهذا الاتجاه.

المؤتمر الثالث

إنعقد المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي اللبناني في فندق كارلتون ببيروت بين السابع والعاشر من كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ تحت شعار «في سبيل حكم وطني ديمقراطي يفسح في المجال أمام الانتقال للإشتراكية».

أقر المؤتمر الموضوعات التالية:

في الوضع الدولي:

جرى التأكيد على «أن الصراع الطبقي الجاري على الصعيد العالمي كله يتعاظم ويزداد عمقا واتساعا وحدة. فالحركة الثورية العالمية بفصائلها الثلاث: المنظومة الإشتراكية العالمية، والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وحركة التحرر الوطني العالمية، تواصل تقدمها- في الخط العام لنضالها- وتزيد من إضعاف وضرب مواقع الإمبريالية والرجعية على الصعيد السياسي والإقتصادي والفكري. ولا يغير في هذا التقدير صعوبات ونكسات آتية تصاب بها هذه الفصيلة أو تلك. وهي صعوبات ونكسات تعرضت لها وستعرض لها الحركة الثورية العالمية باستمرار في نضالها لأحداث إنعطافات جذرية وتغييرات ملموسة في ميزان القوى على الصعيد العالمي والإقليمي والداخلي، في مختلف المجالات، لمصلحة الشعوب». (راجع الشيوعيون اللبنانيون ومهام المرحلة المقبلة- نضال الحزب اللبناني من خلال وثائقه- منشورات الحزب الشيوعي اللبناني ص ١٣١-١٣٤). ووثائق المؤتمر الثالث ١٩٧٢

واعتبر المؤتمر «أن إحتدام النضال الطبقي داخل البلدان الرأسمالية وإتخاذها أشكالا متنوعة وشموله فئات واسعة وجديدة من السكان، قد دفع بهذا النضال إلى مستوى لا سابق له، وإرتبط بشعارات أكثر طليعية، ووجه ضربة قاسية إلى محاولات حرق النضال إلى طريق المساومة والسلم الطبقي. وقد إحتلت الطبقة العاملة المواقع الأمامية والطليعية في هذا النضال وتعاظم دور أحزابها الشيوعية. إن الأحداث والوقائع أثبتت صحة ما أكدته دائما الماركسية اللينينية والأحزاب الشيوعية والعمالية من أن الطبقة العاملة هي القوة الأساسية والمعبئة للنضال الثوري لمجمل الحركة الثورية والديمقراطية، وحولها ينبغي أن يتم إلتفاف وتحالف الفئات الإجتماعية كافة الرازحة تحت نير الإستثمار الإحتكاري، والطامحة إلى تحولات جذرية في الميادين الإقتصادية والإجتماعية والسياسية». (المرجع السابق نفسه ص ١٣٤-١٣٧).

ولاحظ المؤتمر «أن نضال حركة التحرر الوطني لشعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، المعادي للإمبريالية يلعب دورا متعاظما في العملية الثورية العالمية.

وان التطور الثوري في بلدان حركة التحرر الوطني ليس عملية بسيطة ولا يجري وفق نمط منسجم وثابت. وذلك يعود لحالة التخلف الإقتصادي الهائل الذي تشكو منه هذه البلدان وبدرجة متفاوتة، ولوجود أنماط إقتصادية متعددة فيها، وللتعقيد الإستثنائي للتركيب الإجتماعي القبلي والعشائري والديني والطائفي للمجموعات البشرية داخلها والسمات الخاصة المميزة للتركيب الطبقي السائد

والعلاقات المتبادلة بين هذه الطبقات والفئات الاجتماعية» (المرجع السابق نفسه).

واستنتج المؤتمر «أن كل تطورات الوضع الدولي تؤكد أن التناقض الأساسي في عصرنا على الصعيد العالمي هو: التناقض بين الإمبريالية والرأسمالية من جهة، وبين المنظومة الاشتراكية العالمية والحركة العمالية الثورية في البلدان الرأسمالية وحركة التحرر الوطني من جهة ثانية. وأنه من الخطأ الفادح اعتبار الإمبريالية من الجبروت والقوة بحيث تستطيع التصرف على هواها في حرية الشعوب وفي قضية السلام العالمي، كذلك خاطيء وخطر جدا الاعتقاد بأن نسبة القوى على صعيد العالم تحولت إلى درجة لم تعد تشكل الإمبريالية معها خطرا داهما» (المرجع السابق نفسه ص ١٣٨-١٣٩).

وخلص المؤتمر إلى نتيجة مفادها «أن التقدير الصحيح الذي أكدته وتؤكدته الأحداث والتطورات هو أن نسبة القوى على الصعيد العالمي يمكن ضمانها لمصلحة الاشتراكية والإستقلال الوطني والسلام العالمي، شرط أن تبقى القوى المعادية للإمبريالية على أعلى درجات الحذر واليقظة والتصميم الحازم، وشرط أن ترص صفوفها وتتحد في العمل المشترك لمواجهة تهديدات الإمبريالية وشل مخططاتها وإنقاذ البشرية من رجسها.

أن وحدة القوى المعادية للإمبريالية والعمل الجماهيري المشترك فيما بينها، على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، هو الشرط الأساسي لتحقيق كل الإنتصارات» (المرجع السابق ص ١٣٩).

في الوضع العربي:

رأي المؤتمر «أن المنطقة العربية شهدت خلال السنوات الأخيرة إحتداما شديدا في الصراع بين حركة التحرر الوطني للشعوب العربية وبين الإستعمار والصهيونية والرجعية. ومرت حركة التحرر الوطني العربية بظروف صعبة ومعقدة جدا. فعقدان ١٩٦٧، وهو مظهر من مظاهر إزدياد عدوانية الإمبريالية على النطاق العالمي كان يهدف إلى لجم حركة التحرر الوطني العربية، ووقف تطورها بإتجاهاتها التقدمية الجديدة المتمثلة في التحولات الإقتصادية والاجتماعية في الأنظمة التقدمية والمتجهة، ليس فقط ضد مواقع رأس المال الإحتكاري الأجنبي، بل ضد النظام الإستغلالي الإقطاعي والرأسمالي بالذات، وإلى إضعاف مواقع القوى التقدمية العربية، وإلى تحقيق مطامع إسرائيل في التوسع الإقليمي وتصفيته القضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني، وإلى ضرب الصداقة العربية السوفياتية. وما زالت الضغوط الإمبريالية الصهيونية الرجعية منذ عدوان الخامس من حزيران/يونيو حتى اليوم تتكشف بأشكال مختلفة على تنفيذ هذه الأهداف. وإسرائيل، بفضل الدعم والمساعدة العسكرية والسياسية المادية التي تتلقاها من الإمبرياليين، وبخاصة الإمبرياليين الأميركيين، تستمر في إحتلال الأراضي العربية، وترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٦٧ والقاضي بإنسحابها من الأراضي المحتلة نتيجة عدوان حزيران». (راجع «الشيوعيون اللبنانيون ومهام المرحلة المقبلة» - منشورات الحزب الشيوعي اللبناني ص ١٤٠-١٤١). وثائق المؤتمر الثالث ١٩٧٢

حول دور أنظمة الحكم التقدمية في بعض البلدان العربية قوم الحزب «تقييما إيجابيا قيام أنظمة حكم تقدمية عربية وما إتخذته

هذه الأنظمة من تدابير إقتصادية وإجتماعية معادية للإستعمار الجديد واحتكاراته، ولنظام الإستغلال الإقطاعي والرأسمالي، كما قوّم جيدا الخط العام المعادي للإمبريالية في سياستها الخارجية ودورها الإيجابي في الصراع الأساسي على الصعيد العالمي بين معسكر الاشتراكية والتحرر والسلم وبين معسكر الإمبريالية والعدوان». (المرجع السابق نفسه ص ١٤٣)

أما عن أزمة حركة التحرر الوطني العربية فإعتبر الحزب الشيوعي اللبناني «أن هذه الأزمة بدأت بعد عدوان ١٩٦٧ وطرحت بحدة أكبر بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، وإزدادات إحتداما بعد بروز الإتجاهات اليمينية في حركة التحرر الوطني العربية، وإتضاح قصور قيادة البورجوازية الصغيرة منفردة، بمنطلقاتها وبخطها الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، عن تحقيق الأماني والمطامح الإجتماعية والقومية للشعوب العربية، بما فيها تصفية آثار العدوان الإمبريالي الإسرائيلي وضمان الحقوق القومية للشعب الفلسطيني، وإستكمال التحرر من الإمبريالية والوصول إلى الوحدة العربية على أسس تقدمية». (المرجع السابق نفسه ص ١٤٤)

بالنسبة إلى الموقف من حركة المقاومة الفلسطينية إعتبر الحزب «أن هذه الحركة هي التعبير الحي عن الشخصية المستقلة لهذا الشعب المصمم على النضال بمختلف الوسائل من أجل حقه في وطنه وتقرير مصيره بنفسه. وقد جوبهت حركة المقاومة، منذ نشوئها، من قبل الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية بحقد وحشي، وإستخدمت جميع الأساليب للتضييق عليها وضربها وتصفيتها، وإغراقها بالدم بصورة دورية في الأردن ولبنان وصولا إلى تنظيم مجازر وحشية شاملة ضدها في الأردن إبتداء من أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ حتى اليوم. غير أن حركة المقاومة الفلسطينية، بالطبيعة الطبقيّة البرجوازية الصغيرة لقيادتها، ولثغرات أساسية مرضية رافقت نشوئها وتطورها، ظلت حركة غير موحدة، أسيرة للشعارات العامة البعيدة، وللمزايدات وللممارسة العفوية، ويدون برنامج مرحلي موحد لحركة التحرر الوطني الفلسطيني يحدد مهماتها الآتية والمحلية على ضوء خط إستراتيجي تقدمي واضح، ويضع أسسا صحيحة لعلاقاتها بال جماهير العربية وبالقوى التقدمية العربية وبالأنظمة العربية، وبحركة التحرر والتقدم والاشتراكية على الصعيد العالمي. وقد إرتكبت قيادات المقاومة سلسلة من الأخطاء الإستراتيجية والتكتيكية، أدت إلى عزلتها عن الجماهير، وساعدت الرجعية في التمكن من ضربها». (المرجع السابق ص ١٤٨-١٤٩)

عن موقف الحزب الشيوعي اللبناني تجاه هذه الحركة يقول المصدر (الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة- منشورات الحزب الشيوعي اللبناني ص ١٤٩) «أن الحزب عمل بكل وسائله لدعم المقاومة سياسيا ومعنويا وماديا وبشريا، بما في ذلك المشاركة في عملياتها المسلحة، وركز نضالاته مع القوى التقدمية الأخرى من أجل حماية المقاومة في وجه التآمر الرجعي ومحاولات التصفية التي تعرضت لها».

ورأى الحزب «أن حركة التحرر الوطني للشعب العربي الفلسطيني هي جزء من حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، هذه الحركة التي هي بدورها جزء من حركة التحرر الوطني والتقدم والاشتراكية في العام». (المرجع السابق ص ١٤٩).

وعارض الحزب بشدة «المواقف الخاطئة الإنتهازية اليمينية واليسارية في هذه الحركة والتي كانت تلتقي على الفصل بينها وبين حركة التحرر الوطني العربية سواء بالنظر إليها بمعزل عن المحتوى الأساسي المعادي للإمبريالية والتقدمي الذي يميز حركة التحرر

الوطني العربية في مرحلتها الراهنة، أم بمحاولة تحميلها أكثر مما تستطيع أن تحمل، وجعلها بصورة إعتباطية طليعة لحركة التحرر الوطني ككل وأحيانا بديلا عن هذه الحركة لا جزءا منها». (المرجع السابق نفسه ص ١٤٩)

عن الوحدة العربية قال التقرير الصادر عن مؤتمر الحزب الثالث «أن طموح الجماهير العربية الواسعة إلى الوحدة هو وليد الواقع الموضوعي لتطور العلاقات بين مصر وسوريا وليبيا، تقييما إيجابيا. غير أن التقييم العام الإيجابي ينبغي أن لا يطمس الظواهر السلبية التي برزت على الصعيد السياسي في بعض البلدان العربية ورافقت قيام الاتحاد» (المرجع السابق نفسه ص ١٥١)

في الوضع الداخلي:

إعتبر الحزب «أن الرجعية اللبنانية لا تندفع بسياسة متناقضة مع المصالح الوطنية والقومية إنطلاقا من روابطها التاريخية بالإمبريالية فقط، ولا كرد فعل على النهوض الشعبي المعادي لسياساتها، بل كذلك إنطلاقا من صعوباتها وأزماتها السياسية والاقتصادية التي تأخذ طابعا مزمنيا في داخل لبنان نفسه، حيث أن الآثار السلبية لتفاقم هذه الأزمة تنعكس على أوسع فئات الشعب اللبناني في المدينة والريف». (المرجع السابق نفسه ص ١٥٧)

وأشار التقرير إلى «أن الأزمة الاقتصادية تعمقت واتسعت خلال السنوات الماضية. بحيث شملت معظم القطاعات بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة. ولم تخفف عودة بعض الرساميل من أسواق أوروبا وأميركا إلى لبنان أثر أزمة النظام النقدي العالمي من حدة الأزمة.

أن الاتجاه لزيادة تبعية الاقتصاد اللبناني للإمبريالية بصورة عامة أثار ويشير صراعا حادا فيما بين الدول الإمبريالية نفسها، سعيا من جهة كل منها لتعزيز مواقعها في لبنان. وأبرز مظاهر هذا التناقض الإمبريالي (الصراع الأميركي الفرنسي، ونشاط الإحتكارات الألمانية الغربية والإنكليزية واليابانية. الخ) (راجع الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة - منشورات الحزب الشيوعي اللبناني ص ١٦١).

وخلص التقرير إلى القول «أن البرجوازية الكبرى سعت على الدوام لتوحيد صفوفها ومواقفها في مواجهة الأزمة وفي مجابهة الحركة الشعبية، غير أن هذه المساعي لم تكلل دائما بالنجاح، وقد ازدادت حدة التناقضات بين أطراف البرجوازية الكبرى تحت تأثير عدة عوامل أهمها:

- الإرتباط المالي والاقتصادي بالإحتكارات الأجنبية والتناقض بين هذه الإحتكارات.

- الإرتباطات الاقتصادية والسياسية المتباينة عربيا.

- التناقضات الاقتصادية الداخلية.

- التناقضات السياسية الداخلية.

هيئات المؤتمر القيادية المنتخبة

في ختام المؤتمر ألقى نقولا الشاوي الأمين العام للحزب الشيوعي كلمة أورد خلالها أسماء قيادات الحزب المنتخبة.

أولا: اللجنة المركزية

□ جورج بطل، الياس البواري، جورج حاوي، يوسف خطار الحلو، خليل الدبس، عدنان دغبيدي، رفيق سمهون، نقولا الشاوي، سهيل طويلة، علي العبد، نديم عبد الصمد، مصطفى العريس، ألبير فرحات، رفيف فياض، أرتين مادويان، كميل مجدلاي، حسين مروءة، كريم مروءة، فاروق معصراني، أحمد المير، خليل نعوس، موريس نهرا، جورج هير، محمود الواوي.

وقد عمدت اللجنة المركزية إلى إنتخاب نقولا شاوي أميناً عاماً لها.

ثانياً: المكتب السياسي

□ جورج حاوي، يوسف خطار الحلو، خليل الدبس، رفيق سمهون، نقولا الشاوي، نديم عبد الصمد، رفيف فياض، أرتين مادويان، كريم مروءة، فاروق معصراني، أحمد المير.

ثالثاً: سكرتاريا اللجنة المركزية

□ نقولا الشاوي، كريم مروءة، نديم عبد الصمد، جورج حاوي، خليل الدبس.

رابعاً: لجنة الرقابة المركزية

□ الياس البواري (رئيساً).

جاءت مشاركة الحزب في هذه الحرب تحت شعار «رد الهجمة الشرسة ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية»، أي أنه وجد نفسه مضطرا للدفاع وللرد على عمل مسلح بأشرفته قوى أخرى.

يقول سامي ذبيان مؤلف كتاب «الحركة الوطنية اللبنانية» في هذا الصدد «أن عمل الحزب المسلح إذن كان رد فعل، ولم يكن من منطلقات نظرية تقول سلفا بالعمل المسلح. فالحزب الشيوعي اللبناني حزب سياسي أولا وأخيرا، ولا يغير من هويته كونه شارك في أعمال عسكرية، مهما اتسع نطاقها أو ضاق ومهما كلفته من شهداء وخسائر. حتى أن التكوين العسكري تم خلال الأحداث، وبعد أن مر على بدئها أكثر من سنة».

إن هذا الكلام، بغض النظر عن آراء الحزب الخاصة بالكفاح المسلح والتي جاءت عابرة في تاريخه وكرد فعل لموقف طارئ. لإستراتيجية متكاملة، يضيف عليه الصفة السياسية البحتة وهذا غير دقيق تماما. فالحزب الشيوعي بعد عام ١٩٦٧ أخذ يعدل من نظريته الخاصة بالكفاح المسلح على صعيد المواجهة في المنطقة العربية تدريجيا. وقد توج ذلك التعديل التطويري (طبقا لعنف الهجمة الخارجية والداخلية وأتساعها) بالموقف الذي أقره في مؤتمره الرابع (٤٦) والذي إعتد فيه برنامجا شاملا للمواجهة الوطنية ضد كافة المشاريع القسرية المسلحة.

ولا بد هنا من الإشارة، إلى أن إعتداد بعض الأطراف في داخله النهج التكتيكي والسياسي أولا والعسكري ثانيا طريقا للتصدي والمواجهة، كان نتيجة خسارة الحزب الموقع المؤثر بعد وقوف الأكثرية معارضة له، وإنكفائه بعد ذلك وترك بعض ممثليه العمل فيه نهائيا (٤٧).

لقد أصبح الحزب الشيوعي عمليا في حينه وفي إطار المواجهة السياسية ذات الخلفية والأرضية العسكرية الصريحة بين التوازنات القائمة، حزبا عسكريا بقدر ما هو سياسي وتلك هي خصوصية العمل السياسي اللبناني في تلك المرحلة.

إن تطوير خطه وبنيته لم يتم دوما إلتصاق أكثر بالحدث وتفاعلاته وأن ردود فعله التطويرية جاءت في معظمها غير متزامنة مع حركة النهوض العامة أو ما يمكن تسميته بالمزاج الجماهيري الطاغى فحتى إنتفاضة صيدا ضد شركة بروتين عام ١٩٧٥ وإستشهاد معروف سعد لم يكن الحزب قد اتخذ بعد إجراءاته التسليحية والتدريبية المدروسة، وفقا لخطة كاملة من هذا الطراز، بل إن طابع الإرتجال ورد الفعل المحدود تجاه هجمات النظام كانا حتى ذلك التاريخ سائدين. من هذا المنظور نستطيع أن نفهم أبعاد الإرتباك الذي وقعت فيه أطراف سياسية في الحركة الوطنية ومنها الحزب الشيوعي في أثناء الصدام مع الجيش في مدينة صيدا واضطرار ممثل الحزب جورج حاوي أثناء إجتماعه بالقياديين وقت الهجوم أن يبرر للحاضرين والقوى السياسية فكرة التريث وعدم الرد والمفاوضة.

هذا الموقف وفي ضوء المواقف السياسية اللاحقة التي اتخذها الحزب والمدة المشتركة بالنشاط في المعارك والجولات العسكرية اللاحقة لا يمكن تفسيره إلا بالقصور الذاتي وعدم الإستعداد الكافي للمواجهة (٤٨).

قوة الحزب التنظيمية العسكرية

غطى الحزب الشيوعي اللبناني رقعة جغرافية واسعة في لبنان. وكان بين أبرز أحزاب الحركة الوطنية انتشارا في بيروت والشمال والجبل والبقاع والجنوب. من هنا كانت خسائره كبيرة في الكورة حيث تركزت هناك أعنف الصدامات والتصفيات. ولهذا خسر الحزب، حتى نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، حوالي المئتي مقاتل، إلى جانب عدد من الضحايا المدنيين، الذين يمكن احتسابهم على الحزب وعلى اليسار ككل. أن معظم شهداء الحزب سقطوا في جبهات القتال وبشكل خاص في الشمال (الكورة) والجبل (جبهة عيون السيمان، صنين، عينطورة)، وفي بيروت وخاصة في ضواحيها (النبعة، برج حمود، الشياح).

ولقد نقل الحزب في مراحل الحرب الأولى عددا من مقاتليه من الجنوب إلى باقي جبهات القتال، وخاصة في. والجبل عن قوة الحزب ووزنه السياسي وتنظيمه، يقول جورج حاوي الأمين العام للحزب: «ثم اتنا لسنا حزبا صغيرا يسهل التحكم الفوري السريع بأطره التنظيمية، بل حزب واسع محاط بعدد مضاعف من الأصدقاء المرتبطين به، ومتشابه مع عشرات المنظمات الجماهيرية في مختلف الميادين، ومنخرط في أطر تنظيمية جبهوية مع سائر أطراف الحركة الوطنية».

أولا: إن الأساس التنظيمي الذي أرساه المؤتمر الثاني، بإقراره النظام الداخلي، وبإعادته الإعتبار إلى المبادئ اللينينية في التنظيم، المركزية الديمقراطية، والذي عمقه المؤتمر الثالث وجعله أكثر ارتباطا بالحياة والمهام النضالية قد شكل الركيزة الأساسية والموجه الأساسي لخطة الحزب التنظيمية طوال هذه الفترة.

لقد تغيرت كثيرا أشكال التنظيم، في القاعدة وفي القيادة وتنوعت وتطورت أساليب العمل على مختلف المستويات، غير أن روح المؤقرين الثاني والثالث في المجال التنظيمي، ظلت هي السائدة، وظلت الموجه لخط الحزب التنظيمي في مختلف المراحل.

ثانيا: إن الانتقال بتنظيم الحزب من مرحلة إلى مرحلة، بالترايط مع المهام السياسية والنضالية في كل مرحلة، ليست عملية سهلة، تتم بشكل إداري جامد. إنها مهمة صعبة، لا سيما عندما يكون الانتقال في المهام السياسية من حال إلى حال، إنتقالا جذريا في طابعه: من النضال الديمقراطي الجماهيري العلني في أوسع مداه وأقصى زخمه، إلى الكفاح المسلح، ومن الكفاح المسلح، في أقصى نهوضه وشموله، إلى الإنكفاء الكامل والانتقال إلى السرية المطلقة في بعض المناطق. والنسبية في مناطق أخرى. ومن الإنكفاء هذه إلى المواجهة في حالة اللاحرب واللاسلم أو بالأحرى، في حالة تشابك فيها المهام المطروحة في مرحلة الحرب بالمهام المطروحة في مرحلة السلم، وتتداخل المرحلتان لتفرضا على البلاد وضعاً إستثنائياً يفتح على كل الإحتمالات، فيتحول هذا الوضع الإستثنائي إلى وضع دائم، لفترة طويلة. وكل هذه التحولات كانت تجري في مهل قصيرة نسبيا.

ثالثا: نظمت مهام الهيئات القيادية ومركز العمل على أساس النشاط القطاعي وأنشأت لجان المحافظات (٤٩) أما على الصعيد العسكري فيقول حاوي في التقرير المقدم إلى اللجنة المركزية: «لقد ارتقينا، في مجال تنظيمنا لقيادة العمل العسكري إرتقاء نوعيا في مرحلة الحرب الأهلية بين جزئين من هذه المرحلة، قبل آذار/مارس ١٩٧٦ وبعده كان لا بد من وجود القناعة العامة في الحزب بضرورة

هذا التحول. وعلى قاعدة هذه القناعة العامة وحدها، يمكن إجراء مثل هذا التحول. ولا يكفي أن تتكون في اللجنة المركزية، بل ينبغي أن تشمل القواعد والهيئات الوسيطة أيضا».

وسنكتفي هنا بمثل واحد، هو التنازع الدائم والحاد أحيانا بين اتجاه العمل القيادي الداعي إلى التركيز على بناء قوة عسكرية مرمزة متكاملة الاعداد والتدريب وعلى إعطائها الأولوية في كل مجال، وبين الاتجاه الآخر، في القواعد والهيئات الوسيطة، الضاغطة من أجل توزيع السلاح على القرى والأحياء، وتغليب الميل نحو إستخدامه لتثبيت الوجود السياسي للحزب وتعزيزه في مختلف المناطق (٥٠). وفي مقابلة أجراها مع صحيفة البيروق اللبنانية (١٧/١١/١٩٧٩) يقول ردا على سؤال يتعلق بقوة الحزب وعدد أعضائه: «العدد لا نزال نحتفظ به لأنفسنا، ولكن يمكن أن نؤكد بعض المعطيات، وهي أن الحزب ينتشر في جميع المناطق اللبنانية، وفي ٦٠٠ قرية من القرى المتوسطة والكبيرة. وقد كان عام ١٩٦٨، في المؤتمر الثاني، منتشرا في حوالي ١٢٠ قرية فقط وإزداد عدد أعضائه عما كانوا في المؤتمر الثالث عام ١٩٧٢ مرتين ونصف». وأضاف: «ولا أذيع سرا أن قلت أن هذا التزايد مستمر في مختلف المناطق اللبنانية وبين مختلف الطوائف بغض النظر عن الاختلاف في أشكال النضال بين منطقة وأخرى. أما الأكثرية الساحقة فهي دون شك من العمال، ومن الفئة الكادحة ومن أقلية من المثقفين. ولكننا نريد أن نضيف الأكثرية الساحقة هم من الشباب فلا شك أن ما يزيد على ٧٠ في المئة ربما من أعضاء الحزب، هم دون الثلاثين من العمر» (٥١).

لم تكن للحزب الشيوعي معارك خاصة، لكن دورا لعبه في صفوف الأرمن في برج حمود، لوجوده في صفوفهم. كما لعب دورا بارزا في صفوف أهالي الكورة، حيث قاد هو والحزب السوري القومي الإجتماعي معاركهم، وإن خسر تلك المعارك فيما بعد وفي مرحلة لاحقة.

قبل الإجتياح الإسرائيلي شارك الحزب مع غيره من التنظيمات الفلسطينية واللبنانية في الدفاع عن قلعة أرنون في الجنوب وسقط له في مجمل المعارك التي حصلت عدد من المقاتلين.

«لم يعان الحزب مشكلة التموين أو الرواتب، إذ أنه حزب له تاريخ طويل في العمل السياسي، وهذا العمل أورثه تماسكا في سيره اليومي رغم المعارك. فلم يعان مشكلة تموينية، ولا دعما ماديا، إذ أن لديه جهازا قادرا على الإتصال وجمع التبرعات الأمر الذي مكنه من إقامة عدد من الهيئات المدنية الداعمة للمواجهة والصمود مثل النجدة الشعبية والمستوصفات الشعبية وهيئات كشفية واتحاد للشباب. إستفاد الحزب من كونه عضوا أساسيا في الحركة الوطنية اللبنانية وبنى علاقات متينة مع المقاومة الفلسطينية كذلك مع الهيئات الدولية العاملة بمبادرة من المنظومة الاشتراكية (حركة السلم العالمية ولجنة التضامن الآسيوي الأفريقي) والهيئات العربية العاملة بمبادرة من جبهة الصمود والتصدي (مؤتمر الشعب العربي)». لقد تلقى الحزب في تلك المرحلة دعما قويا من أطراف المقاومة الفلسطينية وخاصة «فتح» ومن الجماهيرية الليبية والعراق إضافة إلى مساعدة دائمة من الإتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية.

الحزب والإجتياح الإسرائيلي

فوجيء الحزب الشيوعي اللبناني كغيره من القوى السياسية اللبنانية والفلسطينية بحجم رقعة الإجتياح ومداه العملائي على الرغم من التبريرات والتقديرية التي أعطيت له فيما بعد. وقد أدى عنف الإجتياح ونتائجه والحصار الدامي الذي تعرضت له مدينة بيروت إلى إستنفار الحزب قواه الداخلية والخارجية وإستعمل في هذا المجال كافة علاقاته الدولية لفك الحصار وتخفيف نتائجه. غير أن واقع الأمور سار على نحو مغاير وإضطّر الحزب كغيره من القوى الأساسية، خاصة بعد دخول الجيش الإسرائيلي لبيروت إلى الإنكفاء. ولم يظهر بوجهه العلني إلا بعد خروج الإسرائيليين منها وكان ذلك في فندق الكارلتون حيث أحيى ذكرى تأسيسه الـ ٥٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢)، وذكرى ميلاد رئيسه نقولا الشاوي. وقد أوضح الحزب أن هذا الظهور العلني كان بهدف إعادة الإعتبار للوجود الوطني. والملاحظ أن الحزب لم يتعرض بعد الإجتياح وخلال إنكفائه إلى مشكلات تنظيمية كغيره من أحزاب الحركة الوطنية الرئيسية، إلا أن جملة الخيارات والتقلبات وتنوع سبل المواجهات التي حكمت مسار الحزب منذ بدء الحرب اللبنانية والتي أصابته بخسائر مادية وإحباطات سياسية وفكرية تحملتها القواعد والكوادر الوسيطة والقيادية أصبحت في المحصلة تشكل إرثا ثقيلا من الصعب تجاوزها دونما الأخذ بعين الإعتبار الآثار السلبية التي أحاطت بقسم لا بأس به من مؤيدي الحزب والسعي لتصحيح الصورة لديهم بتحديد المسؤوليات والإلتزامات وتقييم المنطلقات والنتائج.

غير أن الحزب تعرض كغيره من القوى إلى كثير من النقد وحمل مسؤولية ما آلت إليه الأمور. حول هذه المسألة تحدث الأمين العام جورج حاوي لمجلة الطريق مبررا موقف الحزب ومحددا مسؤولياته وقد حمل عد «الطريق» الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ عنوانا: ماذا جرى؟ لماذا؟ ما العمل؟. يقول جورج حاوي: «هذا النقاش سيمهد للمؤتمر الوطني الخامس للحزب، ويشكل المادة الرئيسية لنقاشات الحزب في هذا المؤتمر حيث سيبحث المؤتمر ويوجب عن القضايا الكبرى والمسائل التي تشغل بال الجميع. وحيث من المطلوب أن يتبلور فهم جذري لتطورات المصير اللبناني ولرسم إستراتيجية كاملة للنضال المقبل في لبنان بالإرتباط مع إستراتيجية كاملة مفترضة لتطور الوضع العربي. قبل كل شيء نحن لسنا مهزومين، رغم أن كثيرا من الناس يتصرفون وكأننا مهزومون. «الهزيمة يتيمة» كما يقال، فتكثر في لحظة التيتم أشكال التبرؤ من مواقف كان يمكن المباشرة بها لو أن النتيجة كانت غير ذلك، وكأن هذه النتيجة محددة بزمان معين وتاريخ معين، أو كأننا شركة تجارية عليها أن تقدم قطع حساب في نهاية العام، ناسين أن الأمر متعلق بمعركة نضالية مفتوحة وطويلة، فيها تراجع وتقدم فيها كروفر... وفي عديد من الحالات في النضال الثوري التغيير الجذري يمكن لحالة هيمنة فاشية رجعية أن لا تعتبر في المنظار التاريخي عودة إلى الوراء إذا كانت على طريق إنضاج العملية الثورية بما هي عملية تغيير جذري».

وأضاف حاوي: «نحن عندما ننتقد الحركة الوطنية فسيكون هذا من قبيل الإنتقاد الذاتي، وعندما نشيد بالحركة الوطنية فسيكون ذلك من قبيل تقدير نضالنا ونضال هذه الحركة بفصائلنا المختلفة. صحيح أننا لم نكن نستطيع أن ندفع الحركة في الخط الذي نريده ولكن كان بإستطاعتنا أن نمنع هذه الحركة من الوقوع في ما لا نريده».

كان لنا على الأقل «حق النقض» حيال جملة من القضايا والممارسات وكان لنا حق التبرؤ من مسائل ربما كانت تجري دون رأينا. وانتقادنا في هذا الإطار ليس موجها لأحد. وإذا كان الآن ثمة محاولة لدى البعض للتبرؤ من محصلة نضال الحركة الوطنية واعتبار هذه المحصلة سلبية، فنحن على العكس من ذلك، نفاخر بهذا الإنجاز التاريخي الذي شكلته الحركة الوطنية اللبنانية، في مسارها على الصعيدين الوطني والقومي وهو إنجاز شكل تهديدا لمصالح الإمبريالية والصهيونية والرجعية إلى درجة إنه استدعى قيام مثل هذا العدوان الإسرائيلي الأميركي في محاولة للقضاء عليه، وإلى درجة أنه، بعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، إقتضى من إسرائيل أن تستأنف عدوانها بقصد القضاء على هذه الحركة الوطنية اللبنانية وكل ما جسده نضالها الوطني والقومي... وهذا بذاته تأكيد على الدور الإيجابي لهذه الحركة ووسام لها. وهو تأكيد أيضا، بأنه ليس فقط لا يمكن أن نسمح بالتنكر لإنجازات هذه الحركة وتضحياتها وتراثها... بل نحن كشبيوعيين سنبقى على الدوام من المفاخرين بكونها الحركة التي تصدت لأشرس هجمة أميركية إسرائيلية رجعية على منطقتنا، في مرحلة ما مباشرة مع المقاومة الفلسطينية وفي مرحلة لاحقة وحدها بعد خروج المقاومة من بيروت. إن الحركة الوطنية بصيغتها الماضية التي علقت الآن كصيغة تنظيمية، نحن المسؤولين كحزب شيوعي، وكشبيوعيين في إطار علاقاتنا مع منظمة العمل الشيوعي، عن ممارساتها النضالية، عن خطها السياسي وخطتها السياسية ومستعدون أن نحاسب على الإيجابي منها والسلبي ولسنا ممن يتهربون من تحمل مسؤولياتهم في هذا الإطار» (٥٢).

وفي مكان آخر من وثيقة «الطريق» يقول حاوي عن أبعاد الهجوم الإسرائيلي وتوقعاته: «حتى لا نبقي أمام التكهّنات والردود القابلة للأخذ والرد «سنعود إلى الوثائق. معي الآن هذه الوثيقة: نقاط وتوجهات للبحث في دورة إجتماعات اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي اللبناني (شهر آذار/مارس ١٩٨٢)، أي قبل ثلاثة أشهر من العدوان. وفيها بالنص (بعد الحديث عن ترابط الممارك التي تخوضها الحركة الوطنية والحركة الشعبية، ومن ضمنهما الحزب الشيوعي في مواجهة المخطط الأميركي-الصهيوني-الرجعي العربي-الإنعزالي في الداخل) يأتي ما يلي:

«أن الرهان الأساسي لتحقيق شروط إسرائيل الثلاثة:

سحق المقاومة الفلسطينية وطرد القوات السورية وتصفية الحركة الوطنية يكمن في نقطتين أساسيتين الأولى: الرهان على عدوان إسرائيلي مباشر، واسع النطاق وشامل، يتخذ منطلقا لفرض التفاوض الرسمي بين لبنان وإسرائيل، أي صيغة كعب ديفيد. النقطة الثانية: الرهان على استمرار إنعدام برنامج وطني موحد لمواجهة مشروع الهيمنة الفاشية.

من هذه القراءة للنقاط المفصلة والتي جرى بمزيد من الحدة والوضوح في التقرير الشفهي المسجل في محضر إجتماع اللجنة المركزية يتضح أن حزبنا كان يتوقع عدوانا إسرائيليا شاملا، يتخطى إطار الجنوب والجبل بكل ما تعنيه كلمة «شامل» ليحتل لبنان وينصب رئيسا للجمهورية» (٥٣).

أما من ناحية مسؤولية الفلسطينيين والسوريين في عدم تقدير حجم الهجوم الإسرائيلي وأبعاده فيعتبر حاوي أنه «لو كان عند الفلسطينيين تقدير فعلي لحجم العدوان الإسرائيلي على لبنان، لكان التصرف العسكري يختلف. ربما كان قد اتخذ طابع

كان لنا على الأقل «حق النقض» حيال جملة من القضايا والممارسات وكان لنا حق التبرؤ من مسائل ربما كانت تجري دون رأينا. وانتقادنا في هذا الإطار ليس موجها لأحد. وإذا كان الآن ثمة محاولة لدى البعض للتبرؤ من محصلة نضال الحركة الوطنية وإعتبار هذه المحصلة سلبية، فنحن على العكس من ذلك، نفاخر بهذا الإنجاز التاريخي الذي شكلته الحركة الوطنية اللبنانية، في مسارها على الصعيدين الوطني والقومي وهو إنجاز شكل تهديدا لمصالح الإمبريالية والصهيونية والرجعية إلى درجة إنه إستدعى قيام مثل هذا العدوان الإسرائيلي الأميركي في محاولة للقضاء عليه، وإلى درجة أنه، بعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، إقتضى من إسرائيل أن تستأنف عدوانها بقصد القضاء على هذه الحركة الوطنية اللبنانية وكل ما جسده نضالها الوطني والقومي... وهذا بذاته تأكيد على الدور الإيجابي لهذه الحركة ووسام لها. وهو تأكيد أيضا، بأنه ليس فقط لا يمكن أن نسمح بالتنكر لإنجازات هذه الحركة وتضحياتها وتراثها... بل نحن كشيوعيين سنبقى على الدوام من المفاخرين بكونها الحركة التي تصدت لأشرس هجمة أميركية إسرائيلية رجعية على منطقتنا، في مرحلة ما مباشرة مع المقاومة الفلسطينية وفي مرحلة لاحقة وحدها بعد خروج المقاومة من بيروت. إن الحركة الوطنية بصيغتها الماضية التي علقت الآن كصيغة تنظيمية، نحن المسؤولين كحزب شيوعي، وكشيوعيين في إطار علاقاتنا مع منظمة العمل الشيوعي، عن ممارساتها النضالية، عن خطها السياسي وخطتها السياسية ومستعدون أن نحاسب على الإيجابي منها والسلبي ولنسنا ممن يتهربون من تحمل مسؤولياتهم في هذا الإطار» (٥٢).

وفي مكان آخر من وثيقة «الطريق» يقول حاوي عن أبعاد الهجوم الإسرائيلي وتوقعاته: «حتى لا نبقي أمام التكهّنات والردود القابلة للأخذ والرد» سنعود إلى الوثائق. معي الآن هذه الوثيقة: نقاط وتوجهات للبحث في دورة إجتماعات اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي اللبناني (شهر آذار/مارس ١٩٨٢)، أي قبل ثلاثة أشهر من العدوان. وفيها بالنص (بعد الحديث عن ترابط المعارك التي تخوضها الحركة الوطنية والحركة الشعبية، ومن ضمنهما الحزب الشيوعي في مواجهة المخطط الأميركي-الصهيوني-الرجعي العربي-الإنعزالي في الداخل) يأتي ما يلي:

« أن الرهان الأساسي لتحقيق شروط إسرائيل الثلاثة:

سحق المقاومة الفلسطينية وطرد القوات السورية وتصفية الحركة الوطنية يكمن في نقطتين أساسيتين الأولى: الرهان على عدوان إسرائيلي مباشر، واسع النطاق وشامل، يتخذ منطلقا لفرض التفاوض الرسمي بين لبنان وإسرائيل، أي صيغة كمب ديفيد. النقطة الثانية: الرهان على إستمرار إنعدام برنامج وطني موحد لمواجهة مشروع الهيمنة الفاشية.

من هذه القراءة للنقاط المفصلة والتي جرى بمزيد من الحدة والوضوح في التقرير الشفهي المسجل في محضر إجتماع اللجنة المركزية يتضح أن حزبنا كان يتوقع عدوانا إسرائيليا شاملا، يتخطى إطار الجنوب والجبل بكل ما تعنيه كلمة «شامل» ليحتل لبنان وينصب رئيسا للجمهورية» (٥٣).

أما من ناحية مسؤولية الفلسطينيين والسوريين في عدم تقدير حجم الهجوم الإسرائيلي وأبعاده فيعتبر حاوي أنه «لو كان عند الفلسطينيين تقدير فعلي لحجم العدوان الإسرائيلي على لبنان، لكان التصرف العسكري يختلف. ربما كان قد اتخذ طابع

المجابهة الأعنف في صور وصيدا والجنوب بعامة... وفي خلدة. لكن عاقلا لم يكن يوما ليسجن نفسه في بيروت، كقيادة فلسطينية، وليطوق بجيش الاحتلال الإسرائيلي. إن قيادة ثورية فلسطينية حقيقية موحدة وموحدة للصوف، تدرك بعد هذا العدوان، كانت تقاتل على إمتداد الجبل وطريق الشام، فتبقي وراءها خط الإنسحاب، تقاتل بشراسة ولا تقع في الفخ ضمن التطويق الإسرائيلي أما الأوهام أو الخطأ في التقدير لدى الجانب السوري فأنا أعتقد أنه كان كبيرا أيضا» (٥٤). وعن تقديرات السوفيات ودورهم وإمكاناتهم يقول حاوي «رغم كل التنبيهات التي كانت توجهها الصحافة السوفياتية ووسائل الإعلام بشأن العدوان الإسرائيلي وجذريته ووقاحته فقد فاجأ كذلك البلدان الاشتراكية بما فيها الإتحاد السوفياتي الذي كان يشكل إحدى نقاط ما يسمى بإستعادة التوازن في العلاقات الدولية. لقد كان ذلك واضحا من مجمل التصرف الإسرائيلي والأميركي بخاصة. غير أن ردة الفعل السوفياتية المعلنة والممارسة لم تكن تبدو في هذا الحجم من أهمية الموضوع، وأثره الدولي» (٥٥).

بالنسبة إلى علاقات قوى الثورة اللبنانية-العربية-العالمية وعمما إذا كان هناك إستعظام لقوى الحزب أو سيره في خط سياسي مغامر يقول حاوي: «منذ البداية: إن ذلك لا يعني إطلاقا أننا وقعنا في سياسة المغامرة، في الجوهر، وفي كل ما يتعلق بنهج الحزب منذ عام ١٩٦٨ بتحديدنا للموقف الماركسي-اللينيني السليم من القضية القومية وموقع تجلي الصراع الطبقي الحقيقي في هذه القضية بصفتها هي موقع الصدام مع الإمبريالية، وفي العمل الماثب لتولي الطبقة العاملة قيادة هذه الحركة، وبالتالي إنتزاع الموقع الطليعي للشبيوعيين في إطار هذه الحركة، أي حركة التحرر الوطني-القومي لشعبنا. فهذه الاستراتيجية الثورية هي الوحيدة الصحيحة بالنسبة للحزب الثوري وقد أكدت كل الأحداث صحتها. وهي ليست موضع بحث في حزننا. الموضوع يتعلق بتكتيك العمل الثوري في كل مرحلة. وبالملموس ينبغي التوقف تحديدا عند إتفاقيات كمب ديفيد، وما أحدثته من خلل جذري في نسبة القوى الإقليمية بفعل إنسلاخ مصر عن معسكر المواجهة العربية وإنضمامها إلى المعسكر النقيض، وهو ليس بخلل تفصيلي في نسبة القوى وبالتالي القضية تتعلق بالسياسات أو التكتيكات التي كانت ضرورية لحركة التحرر الوطني العربية عامة، وفوق الساحة اللبنانية خاصة، في ظل هذا الخلل في نسبة القوى.

وربما هنا يكمن الخطأ الرئيسي. أي في ظل الخلل في نسبة القوى، وبانتظار أن يأتي النضال الهادف إلى إستعادة نسبة القوى بشكل أفضل بنتائج جيدة، كان ينبغي أن تعتمد سياسة دفاعية في لبنان لا تحمل لبنان أكثر مما يحتمل».

وعن السؤال لماذا لم يمارس الحزب النقد في حينه علنيا، لكل ممارسات المقاومة الفلسطينية أجاب حاوي:

لقد مارسنا النقد في حينه علنيا وهذه هي وثائقنا... في المؤتمر، وفي قرارات اللجنة المركزية، وفي خطبنا، حتى لم يعد سرا أن علاقة الجفاء كانت تحكم بيننا وبين المقاومة الفلسطينية، في قيادتها بشكل أساسي، نتيجة كثرة ما مارسنا هذه الضغوط بما في ذلك علنا، في كثير من خطبنا وفي كثير من طروحاتنا، وفي ممارستنا الفعلية في الجنوب بشكل خاص حيث كانت هذه الممارسات السيئة تبرز إلى أقصاه. ولم يعد سرا أننا إختلفنا حول ما جرى في صيدا، وحول مبررات وأسباب الإضراب الذي أعلن في صيدا في وجه التجاوزات الفلسطينية وحول ما كان يجري في مناطق جنوبية أخرى.

ربما كان ينبغي أن يدفع النقد العلني بكمية أكبر. أما محتوى هذا النقد فلم يكن ينقص ولكننا طبعاً لم نعمل منه القضية الأساسية لكوننا كقوة ثورية ينبغي أن ندرك دائماً أن أي نقد لقوة حليفة ينبغي ألا يصل إلى مستوى خدمة الأعداء المشتركين، وقد كان بإمكان الأعداء المشتركين أن يستفيدوا من نقدنا لضرب مواقعنا ومواقع الثورة الفلسطينية في آن معا (٥٦).

بتاريخ ٩-٢-١٩٨٣ أصدر الحزب الشيوعي اللبناني بياناً نشرته صحيفة «النداء» اليومية بالكامل وقد حدد الحزب موقفه تجاه مسائل عديدة. واعتبر البيان أن العدو الصهيوني يستخدم المفاوضات بحد ذاتها كإحدى قنوات التطبيع الذي يسعى لفرضه على لبنان، مستخدماً لذلك كل أشكال الضغط المتمثلة باستمرار التطبيع القسري في الجنوب، وبعمليات الإرهاب والملاحقة والإغتيالات والتهديدات، وباستفزاز قوات الطوارئ الدولية، وبالتحريض بالقوات المتعددة الجنسيات وبمواصلة التهديدات ضد القوات السورية والفلسطينية والوطنية الموجودة في البقاع. وقوم البيان الإعتداءات التي شهدتها المنطقة الغربية في الفترة الأخيرة، وأشار إليها بأنها تشكل إحدى أكثر الحلقات إجراماً وخطورة في مسلسل الضغوط الإسرائيلية.

وتوقف البيان عند التواطؤ الأميركي مع حملة الضغوط والإبتزاز التي تمارسها إسرائيل وعند موقف السلطة اللبنانية التي ما زالت تصر على الإعتماد الكلي والوحيد الجانب على «الشريك الأميركي» وعند النزوع الإنتحاري المتماذي الذي ما زالت تمارسه القوات اللبنانية ومحاولات الهيمنة التي تسعى لفرضها مستقوية بالإحتلال.

وقال البيان إن الإعتماد الكلي على واشنطن وإهمال الجبهة الداخلية وتركها نهياً للعريضة الإسرائيلية وللنزاعات الداخلية، أدى إلى غياب خطة مواجهة وطنية شاملة للإحتلال، وإلى عدم قدرة السلطة اللبنانية على المحافظة على مستوى الحملة الدولية والعربية الساخنة على استمرار العدوان الإسرائيلي.

وشجب المكتب السياسي في بيان الحزب الحرب التي تشنها «القوات اللبنانية» على منطقتي الجبل والشوف، وكرر تأييده الحازم للمواقف الدفاعية التي وقفها أهالي الشوف وعاليه والقوى الوطنية والتقدمية هناك بقيادة الحزب التقدمي الاشتراكي.

واعتبر البيان: أن جوهر مشروع بيروت الكبرى هو في تخلي «القوات اللبنانية» عن كل دور أمني وغير أمني، وأبدى ارتياحه للنتائج التي انتهت إليها مؤتمر المصالحة الوطنية في طرابلس، وأشاد بالدور الخاص الذي لعبه الرئيس كرامي على رأس هيئة التنسيق الشمالية.

كما توقف المكتب السياسي عند التدابير الخطيرة التي بدأت بتنفيذها القوات المحتلة في الجنوب مما يكشف عن نواياها في اقتطاع هذه المنطقة. وتوقف البيان في النهاية عند قضية المخطوفين وعند أهمية الزيارة التي قام بها وفد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي إلى لبنان، والتي شكلت دعماً ثميناً لنضال الشعب اللبناني.

وفي الجزائر وخلال انعقاد المجلس الفلسطيني، ألقى حاوي كلمة أعلن فيها تأييده للنضال الفلسطيني وقال: «إن معركتنا ومعركتكم في لبنان ما زالت مستمرة، وما زالت في أوجها من التنسيق الكامل بين الوطنيين اللبنانيين وبين قوات الثورة الفلسطينية».

وأضاف أنه: «تأكد للجميع اليوم ان لا مجال لصون الإستقلال وإعادة وحدة البلاد وضمان وقف الهيمنة الإسرائيلية ومنع السيطرة الفتوية الطائفية على يد حزب الكتائب» وقواته اللبنانية» ولا مجال لصون الديمقراطية إلا إذا تم التمسك بالبنديقية الوطنية... ان من حقنا أن نطالب بصراحة بوقف عمليات التشهير التي تحاول أن تسلبنا هذا الإنتصار في بيروت، وبوقف الإستهتار بالدم الفلسطيني الوطني واللبناني الذي سال في بيروت. ومن حقنا أن نسجل كذلك تقديرنا لكل صوت أطلق دعما لنضالنا ولكل رصاصة ساعدتنا في التصدي للعدوان بما في ذلك القوات السورية التي دفعت هي الأخرى ثمنا باهظا ودما عربيا غالبا وقدمت كل ما يمكن أن تقدم في الخندق والموقع نفسه... فلماذا نمنع في إظهار الجوانب السلبية بدلا من أن نبرز اللوحة الإيجابية».

وتابع: «من حقنا أيضا أن نعتب على أقرب الحلفاء العرب وعلى أصدق حلفائنا عالميا. وقناعتنا أنه لم يقدم كل شيء لنصرة قضيتنا المشتركة في بيروت... ان قمة فاس ما كان لها أن تخرج بمقرراتها المعروفة لولا الضربة التي تلقتها الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية وسوريا في لبنان». (٥٧)

بعد ظهوره في مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد بالجزائر وقيامه بزيارات إلى عدد من البلدان الاشتراكية والغربية (البرتغال، اليونان، قبرص) قام جورج حاوي الأمين العام للحزب الشيوعي بأول تحرك رسمي علني مع الدولة اللبنانية مستفيدا من رصيد الحزب في التركيبة المحلية اللبنانية القائم على رحمة صلته بهذه التركيبة وعلى الغطاء الدولي الذي يوفره مستوى الدور السوفياتي دوليا ومنطقيا (نسبة إلى منطقة) تجسد هذا التحرك في الزيارة التي قام بها إلى رئيسي الجمهورية والحكومة وعرضه معهما الأوضاع الراهنة. وقال حاوي بعد الزيارة أنه بحث مع الرئيسين أمين الجميل وشفيق الوزان في «أهمية الوحدة الوطنية اللبنانية في هذه الظروف الصعبة من أجل قطع الطريق على مراهقات العدو لتوسيع الفتنة وإستغلال الإنقسام الداخلي، مؤكدا ضرورة إعتماذ نهج الوفاق الوطني الحقيقي القائم على أساس العمل لإزالة الإحتلال، وفرض سلطة الدولة الوحيدة على كل الأراضي اللبنانية» (السفير ٨-٤-١٩٨٣).

ان تقرب الحزب الشيوعي من الدولة أثار عددا من التعليقات أبرزها المقال الذي كتبه الصحافي اللبناني جوزيف سماعة في صحيفة «السفير» والذي اعتبر فيه «أن جورج حاوي يكاد يكون الوحيد بين قادة اليسار اللبناني، الذي لم يكتف بالمراجعة النظرية-مهما كانت جزئية- بل حاول تضمين دروسها في الخط السياسي الجديد للحزب... قد لا يكون الخط جديدا بالفعل، وقد لا يكون هو أفضل السياسات في هذه الظروف ولكن بما لا شك فيه أن قدرا من المراجعة طاله... وطاله بالإتجاه الصحيح. ومن آثار هذا اللقاء الذي تم مؤخرا بين الرئيسين أمين الجميل وجورج حاوي وذلك بعد ان حالت ظروف طارئة دون حدوث اللقاء سابقا. فإذا كان اللقاء بحد ذاته مهما فإن الأهم بالطبع هو ما دار فيه من بحث. ويمكن القول، تبعا للمعلومات المتجمعة، أن جو اللقاء كان إيجابيا خاصة إذا تذكرنا أن الرجلين قادمان من متاريس متقابلة عمرها عمر «الحرب الأهلية» إن لم يكن أكثر».

ولعله من المفيد الإشارة هنا إلى أن الحزب الشيوعي اللبناني يملك ملاحظات كثيرة، وجهرية على سياسة الدولة. وهو يعبر عنها في صحافته، ومواقف قاداته، وبيانات هيئاته الرسمية ولكن الملحوظ أن الحزب يضبط معارضته ويشكل لا يوحى أنها موجهة ضد قوة كانت طرفا ضده في «حرب أهلية» (ليست أهلية-محلية فقط).

إنطلاقاً من ذلك يمكن القول أن الحزب الشيوعي يقوم بواجباته الوطنية، وهي واجبات من نوع خاص بعد «حرب أهلية» وفي ظل معركة تحرر وطني من الاحتلال المباشر وهو يقوم بهذه الواجبات من دون أن يغادر موقعه الاجتماعي الخاص.

نخلص من هذا العرض السريع إلى القول إن الحزب الشيوعي ليس حزب معارضة بالمعنى التقليدي للكلمة، خاصة أن معارضة من هذا النوع لا تفصلها سوى خطوة واحدة عن الوقوع في مطب تعطيل قيام الدولة لمصلحة الاحتلال. ولكنه مع ذلك حزب معارضة لطريقة في بناء الدولة ولأسلوب في عمل الطاقم الحاكم ولسياسة معينة في القضايا الخارجية والداخلية ولكنها معارضة تحاول قدر ما تستطيع (وهي لا تنجح في ذلك أحياناً) القطع مع تراث «الحرب الأهلية» لتدخل قسماً من المراجعة الجزئية التي قامت بها في صلب توجهها الراهن (*).

من جهة ثانية: وخلال زيارة قام بها جورج حاوي إلى سوريا والبقاع، والتقاءه هناك القيادات السياسية ومسؤولي أحزاب الحركة الوطنية أكد أن لمصلحة سوريا والمقاومة الفلسطينية أن يبدو المشروع الوطني، بقواه الوطنية اللبنانية، هو المتصدي للقضايا الاجتماعية والسياسية والأمنية والإدارية، وأن يكون التعاطي العام مدعوماً من المقاومة ومعززا من سوريا وعندما تحدثت المعركة يهمننا من يتقدم أكثر، وكل شيء مباح في المعركة، ولكن ليس مباحاً أدنى تجاوز بإسم المعركة. كل أرضنا مباحة، إنما يجب أن تكون كرامتنا غير مباحة، «أن الصدام مع العدو الإسرائيلي محتم على الشمال والبقاع وسوريا، ولا بد أن نستعد له وإذا لم نحصل المواجهة فسيكون هناك خلل سياسي وموافقة على شروط العدو».

وأشار حاوي إلى استعداد الدول الاشتراكية والإتحاد السوفياتي للدفاع والرد والدعم لموقف سوريا المتمثل بعدم الوقوع في الفهم الخاطئ، للنوايا الإسرائيلية والأميركية، وذلك إذا توفرت ظروف الصمود وقرار الصمود والتعبئة الضرورية ومن الإيجابي أن يكون هناك دفاع درزي عن الموقف الوطني، وهذا ليس موقفاً طائفياً: في الجبل حرب تخوضها قوى وطنية والطرف الآخر لم يدافع عن المسيحيين بل ألحق الخطر بمسيحيي الجبل».

وقال حاوي: «كلنا قلنا، والمقاومة وسوريا قالتا، أنه إذا كان ثمن الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان بدون قيد أو شرط الإنسحاب السوري والإنسحاب العسكري الفلسطيني فكل موافق. لكن لا يمكن إطلاقاً الموافقة على إعطاء شروط أمنية وعسكرية وسياسية لإسرائيل». (السفير ٢٦/٤/١٩٨٣)

خلال عام ١٩٨٤، وتحديدًا في أوائل أيار/مايو عقدت اللجنة المركزية دورة إجتماعات لها أكدت فيها على ضرورة قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية على أساس برنامج وطني موحد للمواجهة، وذلك من أجل إجراء تغيير جذري في النظام السياسي اللبناني وفي طبيعة الحكم اللبناني وأشخاصه، حكم يقطع بالفعل مع الإختيار الإسرائيلي ويقطع نهائيًا مع الرهان على الولايات المتحدة الأميركية.

إلى ذلك شدد بيان اللجنة المركزية على أن التقليل المتعمد من دور الأحزاب الوطنية والقوى غير الطائفية في المعركة وتصويرها وكأنها معركة طوائف سرع في وضع المشروع الوطني النقيض للسيطرة الطائفية أمام المآزق.

ولمواجهة المراوحة والمخاطر المقبلة شدد الحزب على أن المطروح عليه وعلى الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة «أمل» ومنظمة حزب البعث والحزب السوري القومي الإجتماعي والناصرين الوطنيين والقوميين المستقلين وسائر القوى والشخصيات الوطنية مهمة صوغ برنامج وطني موحد للمواجهة، مؤكداً على ضرورة العمل لحشد كل الطاقات ضد الاحتلال الإسرائيلي وفي دعم جبهة المقاومة الوطنية ضد الاحتلال وفي النضال ضد المشروع الفاشي ومن أجل الإصلاح الجذري» (راجع النداء ١٩٨٤/٦/٣).

ودعت اللجنة المركزية الأحزاب الشيوعية والقوى الثورية العربية لنقاش جاد من أجل صوغ برنامج قادر على إستنهاض عربي شامل ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية، مؤكداً كذلك أن هزيمة الإمبريالية والصهيونية فوق الساحة اللبنانية مناسبة لتنظيم الهجوم المضاد على الصعيد العربي الشامل، مشيراً كذلك إلى أن إتفاقيات كمب ديفيد فشلت فشلاً ذريعاً بفشل إتفاق ١٧ أيار» (النداء ١٩٨٤/٦/٣).

في مطلع عام ١٩٨٥ أصدرت اللجنة المركزية بياناً سياسياً في ختام دورة إجتماعاتها في نهاية عام ١٩٨٤ وقد حمل البيان العناوين التالية:

«التضامن النشط مع قوى التحرر والتقدم والسلام في العالم في النضال من أجل المهمة الرئيسية في صون السلام العالمي وأمن الشعوب، والتصدي المباشر للتآمر الإمبريالي-الصهيوني-الرجعي في البلدان العربية وفي لبنان خاصة، هي المهمة المزدوجة التي تطرحها تطورات الوضع العالمي.

«المهمة الرئيسية على الصعيد العربي ما تزال التصدي لإتفاقيات كمب ديفيد ومشروع ريفان، وهي تتطلب توحيد صفوف جميع القوى الوطنية والتقدمية والقومية، ومواجهة المحور العربي الرجعي ومشروع الملك حسين، وإدانة نهج الإنحراف في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وعقد المجلس الوطني الإنشقاقي في عمان، ودعم القوى الثورية والتقدمية الفلسطينية والتمسك بأسس إتفاقية عدن-الجزائر، ودعم سوريا، وتوحيد صفوف الأنظمة الوطنية العربية، وتعزيز دور الأحزاب الشيوعية والقوى الوطنية التقدمية العربية وتوطيد الصداقة العربية-السوفياتية.

«لبنان سيستمر ساحة الصراع الرئيسية. وقد إنتقل هذا الصراع نقلة نوعية بعد إلغاء إتفاقية ١٧ أيار، وتطرح أمام القوى الوطنية والتقدمية مهمات جديدة تترايط فيها مهمات التحرير وتوحيد البلاد وتأكيد عروبتها وتحقيق التغيير الديمقراطي وهو ترابط لا يتعارض مع أولويات التحرير. وتنتصب مهمة جعل عام ١٩٨٥ عام التحرير، مما يتطلب من القوى الوطنية والتقدمية الإرتقاء بنضالها، بتعزيز دور الجبهة الوطنية الديمقراطية وتطوير تنسيقها مع حركة «أمل» وبذل كل الإمكانيات لتعزيز جبهة المقاومة الوطنية ضد الإحتلال الإسرائيلي على طريق تحويلها إلى حركة تحرر وطني، فالتحرر سيكون نتيجة دور هذه المقاومة وليس نتيجة المفاوضات. كما يتطلب متابعة النضال لإزالة السيطرة الكتائبية، والتصدي لسياسة الحكم، في تحميل الطبقة العاملة والجماهير الشعبية أعباء الأزمة الإقتصادية، والعمل على إلغاء الطائفية السياسية وتحقيق الإصلاح الجذري، وتبرز أهمية تعزيز التحالف اللبناني الوطني مع سوريا والإرتقاء بالعلاقات معها إلى مستوى وحدوي، وحل مسألة العلاقة الوطنية اللبنانية مع فصائل الثورة الفلسطينية وفق أسس سليمة» (راجع النداء ١٩٨٤/١٢/٣٠).

في ١٩٨٥/١٢/٢٣ أصدر الحزب بياناً، في عقب إنتهاء دورة اللجنة المركزية، إستناداً إلى تقرير قدمه الأمين العام جورج حاوي وأقرته بالإجماع، وجاء في البيان ما يلي: «أن العام الحالي شهد إيجابيات أبرزها التصدي لمشاريع التقسيم والهيمنة كما في معركة تحرير طرابلس، وإتساع الحملة الشعبية ضد نهج السلطة الإحتكاري، وتعميق مأزق المشروع الإنعزالي وإجبار القوى المعادية على الإقرار بتباعد بمبادئ أفضل لحل الأزمة اللبنانية وعودتها الإضطرابية عن الخيار الإسرائيلي والإقرار بعروبة لبنان، والعلاقات المميزة مع سوريا، لكنه دعا إلى عدم بناء الأوهام حول إمكانيات الوصول إلى حلول وطيدة ديمقراطية في ظل نسبة القوى الراهنة والأطر الراهنة للتفاوض وملابسات الصراع الداخلي والإقليمي» (السفير ١٩٨٥/١٢/٢٣). ورأى «أن الأزمة الحقيقية التي تواجهها البلاد اليوم تتمثل في الفرق القائم بين مستوى نضوج الظروف الذاتية القادرة على إجراء عملية التغيير هذه في الإتجاه السليم وحتى النهاية». وأكد إستحالة خروج البلاد من أزمتها بدون إجراء تغيير جذري يطال أسس النظام الإقتصادي الإجتماعي. ونبه البيان «الهجمة الإمبريالية-الصهيونية-الرجعية-العربية، والرجعية الداخلية، الساعية لضرب أي مشروع للحل الوطني اللبناني المدعوم من سوريا، والحفاظ على جوهر النظام السياسي الإجتماعي الإقتصادي اللبناني»، وأشار إلى «أن هذه الهجمة تثير القلق بسبب الخلط الحاصل داخل إطار الصف الوطني، والذي وصل في المرحلة الأخيرة إلى ذروته بتعطيل وحدة العمل الوطني وطغيان النهج الفتوي المذهبي في القوى الوطنية» (السفير ١٩٨٥/١٢/٢٣).

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ حدثت سلسلة من الصدمات بين التقدميين الإشتراكيين من جهة، وقوى إسلامية أبرزها حركة «أمل» وقد إحتدمت هذه الصدمات بفعل الأجواء السياسية والإيديولوجية المتشجعة التي كانت سائدة في تلك المرحلة.

وقد سمي الصدام يومها بـ«حرب العلمين». تتالت الإحتكاكات بعد ذلك، وبرزت بعض حوادث الإغتيال، وخسر الحزب الشيوعي بعض قاداته بفعل التصفية الجسدية والإغتيال. أبرز هؤلاء القادة عضوا اللجنة المركزية خليل نعوس وسهيل طويلة.

وفي هذا المجال، أشار بلاغ اللجنة المركزية الصادر عن إجتماعاتها في أواخر آذار/مارس عام ١٩٨٦، إلى «فشل نظرية الطوائف الوطنية التي أريد الإستعاضة بها عن المشروع الوطني الديمقراطي اللاتاني، والذي من خلال وطنيته وديمقراطيته، يحمل في جوهره تحقيق مطالب الطوائف المحرومة والمغبونة، ويستطيع أن يجند جماهير هذه الطوائف في المعركة الوطنية والديمقراطية والقومية. لقد سار العمل الوطني، منذ إلغاء إتفاق ١٧ أيار وفرط عقد «جبهة الخلاص الوطني»، بشكل خاص، في منحى طغت عليه الفئوية والمذهبية، فأضاعت من أمامه الكثير من فرص الإنتصار، وأعطت الخصم الداخلي والخارجي مكاسب مجانية. إن الوصول إلى تحقيق الحل الوطني للأزمة اللبنانية كان يتطلب تعبئة لكل الطاقات الوطنية في الداخل دون إستثناء، وأرقى أشكال التنسيق ووحدة الموقف بين هذه القوى، وحشد طاقات حلفائنا في الثورة الفلسطينية وتنسيق جهودنا المشتركة معهم في جميع المجالات، وتعبئة كل قوى التحرر الوطني العربية وطلب دعمها ومؤازرتها» (راجع النداء ١٩٨٦/٣/٣).

في شباط/فبراير ١٩٨٧ حدثت معارك متنقلة في بيروت الغربية، بدأت بين الشيوعيين وحركة «أمل» ثم تطورت بسرعة لتصبح بين الشيوعيين والحزب التقدمي الإشتراكي من جهة، وحركة «أمل» وقوى إسلامية أخرى دعمتها من جهة أخرى. المعارك إستمرت عدة أيام إنتهت بدخول القوات السورية إلى بيروت لحفظ الأمن وتهدة المعارك، التي اغتيل خلالها الأديب المعروف وعضو اللجنة المركزية حسين مروة.

عن هذه المرحلة يتحدث تقرير الحزب الصادر في مطلع نيسان/أبريل ١٩٨٧ فيقول: «إن تحرير بيروت من الهيمنة المذهبية قد وجه ضربة شديدة لمشروع الهيمنة الكتائبية، إذن وبفعل ما أدى إليه من دخول للقوات السورية، قد وجه ضربة وقائية إلى المشروع المذهبي الذي كان يعده ياسر عرفات وحلفاؤه الظلاميون.

إلى ذلك لا بد من الإشارة إلى الأهمية الكبيرة للطبيعة الوطنية الديمقراطية التي إرتدتها المعركة في بيروت بفعل التحالف الشيوعي-الإشتراكي. والإستنتاج بأن مشروع التفتيت المذهبي والهيمنة المذهبية قد تلقيا ضربة جدية، لا يعني أنها الضربة القاضية، ذلك أن إستمرار بعض الرذائف، يبقى خطر تجدد هذه المشاريع، قائما رغم أنه يساعد على توفير فرص أفضل للإجهاز عليه نهائيا» (راجع السفير ١٩٨٧/٤/٨).

الحزب وحرب المخيمات الفلسطينيين و«أمل»

وقف الحزب الشيوعي منذ إنطلاقة حرب المخيمات إلى جانب القوى السياسية اللبنانية التي حملت ياسر عرفات مسؤولية هذه الحرب وإستمرارها.

ففي بيان صادر عن اللجنة المركزية، تحديد واضح لهذه المسؤولية. يقول البيان: «وتطرقت اللجنة المركزية إلى حرب المخيمات فأشارت إلى مسؤولية ياسر عرفات والقيادة اليمينية في منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك، لكنها لفتت إلى تسعير العداء للشعب الفلسطيني ولسلاح الثورة الفلسطينية، وللأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية... أن شعار سحب السلاح الفلسطيني ليس فقط شعارا مرفوضا، وبخاصة في الجنوب المعرض للإعتداءات الإسرائيلية بإستمرار، بل هو شعار غير واقعي وغير عملي».

واستطرد البيان ليقول «أن اللجنة المركزية إذ تؤكد إلتزامها بنهج العمل الوطني المشترك سبيلا للخروج من هذه الأزمة، فهي تؤكد بشكل خاص على ضرورة تعزيز القوة المشتركة التي شكلتها الأحزاب الرئيسية ووضعتها بقيادة الرفيق وليد جنبلاط، كي تتعزز أكثر قوة القرار السياسي الوطني الموحد، بقوة عسكرية موحدة قادرة على وضعه موضع التنفيذ. وهي تؤكد في هذا السياق على أهمية تعزيز التعاون مع الحزب التقدمي الإشتراكي، وتعزيز دوره في العمل الوطني» (راجع السفير ١٩٨٦/١١/٩).

المؤتمر الخامس

إنعقد المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي اللبناني في مطلع شباط/فبراير ١٩٨٧ وفي خضم وضع سياسي وأمني لبناني مأزوم، كان للحزب نصيب وافر من هذه الأزمة الشاملة. ذلك أن العديد من قواه تعرضت لهجمات وتصفيات سياسية وجسدية، كما أن خطه السياسي، تعرض أيضا إلى عدد من الإنتقادات والتساؤلات الخاصة بأفائه وإخفاقاته.

مكان المؤتمر كان بلدة بعقلين الشوفية.

عناوين المؤتمر الأساسية كانت التالية:

-الطبقة العاملة اللبنانية تناضل وفق شروط أبرزها: التحرير ومنع التقسيم وتحقيق الإصلاح.

-ان الحوار مطلوب بين القوى الوطنية.

-ان المؤتمر ينعقد دفاعا عن السيادة الوطنية ومن أجل التصدي للهجمة الإمبريالية.

-ان المؤتمر كان مؤتمر شعب فلسطين وقضيته وثورته.

-هو مؤتمر للمقاومة ومنطلق جديد لتطويرها.

-هو مؤتمر القضية الوطنية.

-الدعوة للإنفكاك عن الأطر المذهبية.

-رفض المؤتمر ضرب الفلسطينيين كما رفض التمدد.

-دعا المؤتمر إلى معركة مع أجل بناء المشروع الوطني وبناء الحركة الثورية العربية الجديدة.

انتخبت اللجنة المركزية جورج حاوي أمينا عاما لها وكريم مروة ونديم عبد الصمد نائبين للأمين العام.

أما أعضاء اللجنة المركزية الأصليون الذين إنتخبهم المؤتمر فهم:

- ١-جورج حاوي ٢-كريم مروة ٣-نديم عبد الصمد ٤-خليل الدبس ٥-جورج البطل ٦-الياس عطا الله ٧-جوزيف أبو عقل ٨-رفيق سمهون ٩-غسان الرفاعي ١٠-فاروق دحروج ١١-سعد الله مزرعاني ١٢-ارتين مادويان ١٣-يوسف خطار الحلو ١٤-الياس البواري ١٥-حسين مروة ١٦-حنا صالح ١٧-عزيز صليبا ١٨-جورج هبر ١٩-علي العبد ٢٠-محمود الواوي ٢١-رشيد يوسف ٢٢-ملحم صليبا ٢٣-محمود أبو شقرا ٢٤-موريس نهرا ٢٥-حسين قاسم ٢٦-خالد المصري ٢٧-ماري الدبس ٢٨-يوسف مرتضى ٢٩-ألبير نرحات ٣٠-سمير سعد ٣١-زياد صعب ٣٢-مهدي عامل ٣٣-خالد حدادة ٣٤-جهاد شمس ٣٥-فاروق حداد ٣٦-ياسين شمس ٣٧-محي الدين حشيشو ٣٨-خليل قوصان ٣٩-ملحم أبو رزق.

الأعضاء المرشحون

١- سناء أبو شقرا ٢- حبيب فارس ٣- إقبال سابا ٤- أديب نعمة ٥- عيسى الحجيري ٦- كمال دمج ٧- محمود المعوش ٨- نسيم عبد الله ٩- غسان ناصر ١٠- إسماعيل إبراهيم ١١- مشهور ياسين ١٢- تيريز عبد النور ١٣- عبد الله حسونة ١٤- وليد المصري.

لجنة الرقابة المركزية

١- يوسف خطار الحلو (رئيسا) ٢- جورج هبر (نائبا) ٣- بارور يرتسيان ٤- بطرس رزق ٥- عمر نصار.

المكتب السياسي

جورج حاوي، كريم مروة، نديم عبد الصمد، خليل الدبس، جورج البطل، الياس عطا الله، جوزيف أبو عقل، رفيق سمهون، غسان الرفاعي، فاروق دحروج، سعد الله مزرعاني.

المؤتمر السادس

شكل إنهاء المعسكر الاشتراكي، بدءاً من عام ١٩٨٩ وصولاً إلى خروج غورباتشوف من رئاسة البلاد السوفياتية وإنفراط عقد الاتحاد، وما استتبع ذلك من ظهور جديد للدولة الروسية برئاسة يلتسين، بعد أن مهدت نظرية البيريسترويكا وتطبيقها إلى كل هذه التطورات السياسية والاقتصادية الهامة، قمة التحدي للأحزاب الشيوعية العالمية والحزب الشيوعي اللبناني واحد منها.

في هذه الأجواء السياسية الدولية والإيديولوجية والداخلية، المتلبدة والمتبسة والمختلطة، عقد الشيوعيون اللبنانيون مؤتمرهم السادس في بيروت الغربية في مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وفي مسيح «اللونج بيتش» بالتحديد.

سبق إنعقاد هذا المؤتمر، المفصلي والهام، من حيث التطورات والأحداث والتدخلات، جملة نقاشات وكتابات وانتقادات ذاتية وتحليلات محلية وعربية ودولية واسعة، ساهم فيها أعضاء في الحزب الشيوعي وآخرون في أحزاب أخرى.

تلا الأمين العام جورج حاوي ملخصاً للوثيقة البرنامجية الفكرية-السياسية التي أعدتها اللجنة المركزية وهي تضمنت أربعة أقسام.

في القسم الأول الذي حمل عنوان: المتغيرات الكبرى في العالم والحاجة إلى أممية من نوع جديد تحليل لأسباب إنهاء الاتحاد السوفياتي وتعداد «عناصر الخلل في التجربة الاشتراكية» و«الفهم الخاطئ للماركسية» و«مفاعيل إنهاء الاتحاد السوفياتي على الصعيد العالمي»، معتبرة أن ذلك يطرح على كل أنصار الحرية والعدالة في العالم مهمات مواجهة التفرد الأميركي والنضال من أجل نظام إقتصادي عالمي أكثر عدالة والعمل لقيام تضامن أممي جديد.

القسم الثاني كان عنوانه «إنهاء مرحلة بكاملها في الوضع العربي وضرورة مواجهة المرحلة المقبلة بفكر ومفاهيم جديدة».

وخصص القسم الثالث وعنوانه «التغيير المطلوب في لبنان» للحديث عن الوضع اللبناني وعن موقف الحزب من الحرب الأهلية.

وفي القسم الأخير وعنوانه «من أجل حزب وطني ديمقراطي اشتراكي جديد في لبنان»، حديث عن التجديد في الحزب على الأسس الديمقراطية وعن تحالفاته مستقبلاً.

حضر المؤتمر أكثر من ثلاثمئة مندوب أصيل وعشرات المندوبين المراقبين والضيوف.

حول تغيير اسم الحزب

لقد جرى خلال المؤتمر طرح فكرة تغيير اسم الحزب من «الحزب الشيوعي اللبناني» إلى «حزب الشعب اللبناني» وجرى مناقشتها وارتأى المجتمعون أن يأخذ البحث في هذا الموضوع مزيداً من الوقت والمدى.

ورداً على سؤال حول عدم ورود كلمة الاشتراكية في نهاية البيان الصحافي، قال الأمين العام الحزب الشيوعي:

«نحن لا ننسحب من الاشتراكية كهدف إستراتيجي لنا، فتمسكنا بها اليوم أكثر من أي وقت مضى. ونحن نرى في العدالة الاجتماعية شعاراً أكثر شمولاً وأكثر تجسيدا لمفهومنا عن الاشتراكية. ثم إن نضالنا لأجل تحقيق الاشتراكية وهي مسألة طويلة الأمد لا تمنعنا من الإستمرار في النضال من أجل المطالب الشعبية اليومية. ومن هنا فإن مفهومنا للعدالة الاجتماعية يتجلى في النضال لأجل تحقيقها على ثلاث مراحل» (راجع النداء ١٩٩٢/١/٧).

برنامج الحزب الشيوعي للتغيير الديمقراطي

إعتبر الحزب أن مثل هذا البرنامج يتمحور حول أربع قضايا أساسية:

١- تثبيت السلم الأهلي.

٢- القضية الوطنية.

٣- قضية الديمقراطية.

٤- قضية التقدم والعدالة الاجتماعية.

الحزب والتحالفات

اعتبر الحزب كما ورد في كلمة حاوي عن الوثيقة أن الأساس في التحالف سيظل «مدى الإلتقاء الكلي أو الجزئي حول قضية السيادة الوطنية وقضية الديمقراطية وقضية التقدم والعدالة الاجتماعية (...)» وأن الحزب الشيوعي اللبناني سيواصل نهجه العام للتحالف والتعاون مع الحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة الرفيق الصديق وليد جنبلاط وكل القوى والتنظيمات السياسية على أساس أوسع إنفتاح سياسي وأكثر مرونة. وهو يرى أن ثمة أساساً سياسياً قوياً لمثل هذا التحالف. وهو في ضوء تحديده لتوجهات سياسته في جميع المجالات، وعلى أساسها سيلتزم بالتنسيق والتعاون والتحالف مع القوى والأحزاب الوطنية التي تعاون معها حتى الآن، ومع أي حزب أو قوة أخرى يمكن أن يتعاون معها مستقبلاً على قاعدة مبادئ ثلاثة أساسية أولها الموقف من العدو المشترك، وثانيها الموقف من الأهداف الأساسية المتمثلة بالسيادة الوطنية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وثالثها المصلحة المتبادلة والنفع المشترك وليس العطاء الوحيد الجانب» (راجع النداء ١٩٩٢/١/١٠).

هيئات الحزب القيادية

انتخب الحزب الشيوعي اللبناني في مؤتمره السادس لجنة مركزية من ٤٩ عضوا بينهم ١٨ عضوا جديدا وانتخب لجنة رقابة مركزية من سبعة أعضاء برئاسة جورج البطل ولجنة رقابة مالية مركزية برئاسة أحمد السيد.

وجددت اللجنة المركزية انتخاب جورج حاري أمينا عاما لها وانتخبت فاروق دحروج نائبا للأمين العام، ومكتبها سياسيا من ستة عشر عضوا بينهم خمسة أعضاء جدد.

أما أعضاء المكتب السياسي المنتخبون فهم:

نديم عبد الصمد (٤٩ صوتا)، كريم مروة (٤٥ صوتا)، سعد الله مزرعاني (٤٥ صوتا)، محمود الواوي (٤٨ صوتا)، حنا صالح (٤٥ صوتا)، الياس عطا الله (٤٢ صوتا)، حسين قاسم (٤٠ صوتا)، حسين حمدان (٤٠ صوتا)، جوزف أبو عقل (٣٨ صوتا)، يوسف مرتضى (٣٣ صوتا)، خالد المصري (٣٣ صوتا)، سناء أبو شقرا (٣٦ صوتا)، مصطفى أحمد (٣٢ صوتا)، نديم علاء الدين (٢٦ صوتا)، سمير سعد (٢٩ صوتا)، ماري الدبس (٢٦ صوتا).

ويعتبر خليل الدبس ورفيق سمهون من أبرز الغائبين عن المكتب السياسي الجديد الذي انخفض اعضاؤه من ٢٠ إلى ١٦ عضوا. ومن بين أبرز المنتخبين (بالإجماع وقوفا وتصفيقا) الأسيرة سهى بشارة والمخطوف (١٤ أيلول ١٩٨٢) محيي الدين حشيشو (أعضاء في اللجنة المركزية).

أما أعضاء اللجنة المركزية المنتخبون فهم:

حسين كريم (١٥٥ صوتا)، رشيد اليوسف (٢١١ صوتا)، مهدي خليل (١٥٥ صوتا)، ملحم صليبا (١٥٧ صوتا)، د. خالد حدادة (٢٣٤ صوتا)، د. بسام هلال (١٥٢ صوتا)، رجا سعد الدين (١٦٢ صوتا)، د. نبيل خراط (١٨٨ صوتا)، مورييس نهرا (٢٣١ صوتا)، نصير عصمت (١٨٢ صوتا)، فؤاد صعب (١٩٣ صوتا)، إنعام الحسن (٢٢٤ صوتا)، د. شفيق شعيب (١٦٧ صوتا)، أديب نعمة (١٩٥ صوتا)، رياض بيضون (١٨٢ صوتا)، طانيوس دعبس (١٦٥ صوتا)، أنطانيوس يوسف (٢٣٦ صوتا)، علي العبد حسين (١٧٤ صوتا)، طعان مسلماني (١٩١ صوتا).

الدورة الثانية:

يوسف مرتضى (٢٠٥ أصوات)، عبد الله حسونه (٢٣٦ صوتا)، حنا غريب (٢١٠ أصوات)، جوزيف الحولي (١٥٢ صوتا)، كمال البقاعي (١٨٩ صوتا)، أريج شما (١٩٥ صوتا)، فريز عبد النبي (١٨٠ صوتا)، حسن الحاج حسن (١٦١ صوتا).

الدورة الثالثة:

بارور يرتسيان (٢٢٠ صوتا)، خليل ربحان (١٦٥ صوتا)، أنطوان حرب (١٣٥ صوتا)، منير بركات (١٢٩ صوتا)، إقبال سابا (١٢٨ صوتا).

موقف الحزب من إتفاقية الطائف

أيد الحزب الشيوعي إتفاقية الطائف وإعتبرها مدخلا مهما للمعبور إلى السلم الأهلي والوفاق الوطني. وكان له موقف سلبي ومناهض لحكومة ميشال عون العسكرية، وساهم في نهاية عهده، وقبل يوم من قصف مقره ببيعبدا، في محاولة فاشلة لإغتياله.

وفي موقف تحليلي لهذه الإتفاقية، إعتبر جورج حاوي في لقاء مع قادة الإتحاد العمالي العام، إن «الطائف مفرق مهم فيه عدة ثلاثة احتمالات أبرزها: احتمال أن يصبح طبعة ثانية من الجمهورية الأولى، طبعة منقحة قليلا ولكن بنفس الترتيب، وبالتالي هذا سيكون إعادة تجديد لأسباب الحرب.

وهناك احتمال تصوير الطائف وكأنه إنتصار لطائفة معينة على طائفة أخرى، فينقلب الوضع فتشعر طائفة معينة وكأنها في موضع الغبن، في موضع الإضطهاد، في موضع القلق، وبالتالي تشعر أن ما حصل هو محطة فيها مساواة على طريق غلبة لاحقة يقررها العدد أو غيره. وهذه كذلك ليست بناء لبلد على أساس ديمقراطي وحقيقي وهذا الخطر، بصراحة قائم اليوم بشكل عام، هناك أناس شاعرون أنهم هزموا. نحن نقول أن الهزيمة هي الخيار السياسي، ولنحى معين في إدارة الأمور، وليس لجماهير شعبنا (أنظر النداء ١٢/٩ / ١٩٩٠).

اما الاحتمال الثالث بجوهره بهو تطبيق بنود الطائف وتجاوزها بأفق ديمقراطي يأخذ بعين الإعتبار: تثبيت السلم الأهلي - القضية الوطنية - القضية الديمقراطية - قضية التقدم والعدالة الإجتماعية.

الحزب والانتخابات

عندما طرحت مسألة تعيين عدد من النواب لفترة زمنية مؤقتة، وحتى يحين موعد الإنتخابات، أصدر الحزب الشيوعي بيانا تناول فيه ترشيح أمينه العام جورج حاوي للمقعد الأرثوذكسي الحالي في دائرة عاليه - وما قال: «أن التعيينات النيابية (...) جزء من عملية الإنتقال بالبلاد من الحرب الأهلية إلى السلم الأهلي».

وأكد أن تمثيل الحزب الشيوعي هو حق لا ينازعه فيه أحد. وهو شكل من أشكال التعبير عن التغيير في إتجاه الديمقراطية في النظام وفي المجتمع وفي الحياة العامة للبلاد وفي التمثيل الشعبي ومن دونه تفقد عملية السلام الحالية جوهرها.

ودعا الوزراء جميعا «ولا سيما منهم الذين يمثلون أحزابا سياسية. وخصوصا ممثلي الأحزاب الخليفة إلى دعم تمثيل الحزب الشيوعي في المجلس بشخص أمينه العام». ووصف المسألة بالنسبة إلى الحزب بأنها «قرار سياسي يرتبط إرتباطا وثيقا بمسيرة الوفاق». والمعروف أن حاوي لم يكن في عداد الذين عينوا نوابا في المجلس آنذاك.

وعندما أعلن موعد الإنتخابات العامة دعا الحزب الشيوعي اللبناني مؤيديه وأعضاءه إلى «أوسع مشاركة في العملية الإنتخابية» وأعلن الحزب أنه قرر «دعم ممثلي التيار الوطني الديمقراطي والقوى المقاتلة ضد الإحتلال الإسرائيلي والتقدم بممثلين مباشرين عنه» (راجع النهار ١٩٩٢/٧/٢٨)

وقد خاض الحزب الشيوعي المعركة الانتخابية بعدد من المرشحين في البقاع (فاروق دحروج) والجنوب (د. أحمد مراد) و (سعد الله مززعاني) وفي الشمال (د. غسان الأشقر) وأيد المرشح حبيب صادق الذي يعتبر من أصدقاء الحزب المقربين.

كما دعم الحزب العديد من المرشحين الحلفاء الذين إنطبقت عليهم المواصفات الوطنية والديمقراطية التي حددها في بياناته. وقد نال مرشحو الحزب عددا لا بأس به من الأصوات قياسا الأصوات التي نالها المرشحون الفائزون وعدد الأصوات التي نالها المرشحون الخزيون.

مشكلات داخلية وأزمة تنظيمية وسياسية

كثر الحديث في الآونة الأخيرة وكذلك عبر الكتابات في الصحف والمجلات بوجود أزمة سياسية وتنظيمية داخل الحزب الشيوعي اللبناني.

وقد أعلنت هذه الأزمة عن نفسها علنيا في الإستقالة التي قدمها الأمين العام للحزب جورج حاوي. والإعلان عن الإستقالة جاء في الصيغة التالية: «تلقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني رسالة من أمينها العام جورج حاوي يعلن فيها إستقالته من الأمانة العامة وقد باشرت اللجنة المركزية بحث هذه الرسالة وهي بصدد إتخاذ موقف منها وإعلانه مرفقا مع نص الرسالة». وقد نشرت رسالة حاوي لاحقا في الصحف.

أسباب الإستقالة وخلفياتها أرجع البعض إلى ذبول معركة الإنتخابات والأزمة السياسية العامة في البلاد التي عكست نفسها في مناقشات المؤتمر. أحد القياديين الشباب الجدد كتب عن الأزمة في الحزب التالي: «أن التيارات لم تكن متبلورة داخل المؤتمر ولم تتبلور كفاية بعده، مما جعل الأكثرية والأقلية أو «المعارضة والموالاة» مسألة متحركة على العموم وغير متشكلة على أساس طرح متكامل فكري-سياسي-تنظيمي، بل على أساس الموقف أو المسألة المعنية، ولكن إذا كانت هذه هي الصورة العامة، فإنه لا يمكن إغفال وجود بعض الثبات النسبي لدى عدد من أعضاء اللجنة المركزية (والمكتب السياسي) الذين كانت أفكارهم أكثر تقاربا على المستوى السياسي فقط، ودون أن نغفل واقع ثبات عدد معين من أعضاء القيادة مستقطبين حول فكرة الولاء للشرعية التاريخية التي يمثلها الموقع القيادي الأول في الحزب في هذا الضوء يجب النظر إلى الخلافات في وجهات النظر التي برزت في المؤتمر السادس أو أثناء التحضير له». (أنظر أديب نعمة، ملحق النهار، الحزب الشيوعي إلى أين؟، ١٠/١٠/١٩٩٢).

إضافة إلى العديد من الكتابات والمناقشات التي كتبت وقيلت بمناسبة إنعقاد المؤتمر السادس للحزب والتي أفسح الحزب في المجال لكتابتها وقولها في صحافته (النداء)، فإن معظمها عبرت عن موقف إنتقادي وتحليلي من الداخل. وتعتبر مقالة قيادي من الحرس

القديم هو ألبير فرحات، الأبرز في مجال نقل المناظرة إلى خارج الحزب بإعلانه مفادته له وسرد أسباب الأزمة ومظاهرها ومآلها (راجع النهار).

بالنسبة إلى التحضير لانعقاد المؤتمر الاستثنائي السابع الذي أقرته اللجنة المركزية، ظهرت بعض الكتابات الانتقادية، حول واقع الحزب وطريقة التحضير لهذا المؤتمر. من هذه الكتابات، مقالة ظهرت في صحيفة السفير، (١٩٩٣/٣/٣) وقعتها فاطمة حوحو وحملت العنوان التالي: الحزب الشيوعي والمؤتمر السابع: خيارات صعبة. توجهات التجديد بين تنحي القيادة وإرتباك المعارضة». وجاء في المقال: «وتقف قيادة الحزب الحالية أمام خيارات صعبة أولها وليس آخرها التنحي عن القيادة والسماح لجيل جديد من الحزب ملء الفراغ الحاصل على المستوى النظري والفكري والعملية على ععيد الحزب بعضا من حياته ونشاطه وحيويته وقدرته على إستقطاب الجيل الجديد من الشباب. وإذا كانت القيادة الحزبية قد بنيت على أساس علاقة الرأس المدبر بالهيئات القيادية، أي علاقة حاوي بالمكتب السياسي واللجنة المركزية فإن ذلك كان أحد أسباب الأزمة التنظيمية».

ويؤكد عضو المكتب السياسي للحزب سناء أبو شقرا «أن هناك علاقات شخصية وتوازنات وتسويات وتوافق مواقف نشأت بين حاوي والقيادات الأخرى المعروفة هي سبب وجود الأزمة التنظيمية التي حاول المؤتمر السادس أن يحلها دون أن ينجح، وليس تفصيلا اليوم أن يرحل حاوي دون أن ترحل هذه القيادة معه كما أنه من المستحيل صياغة القيادة نفسها من دونه».

إذا لقد فشل مؤتمر «التواطؤ الإيجابي» أي المؤتمر السادس في حل الإشكالات التنظيمية بين ما كان يسمى نفسه بـ «المعارضة» داخل الحزب وبين القيادة التاريخية المعروفة ومن رموزها حاوي وكريم مروة ونديم عبد الصمد وغيرهم. ولأن هذا التحالف لم ينتج إلا القيادة الحالية التي عمقت أزمة الحزب وأخرجته من ساحة العمل السياسي الفاعل والمؤثر خاصة بعد قرار إقفال جريدته اليومية «النداء» ومن ثم إقفال مجلته الفكرية الشهرية «الطريق» وإنغلاقه على نفسه وإنشغاله بعمل المؤسسات التي تعود عليه بأرباح مالية من دون أن تعود عليه بجمهور شعبي.

وجهة نظر سناء أبو شقرا هذه التي نشرت في مجلة «النداء» عن إقفال صحيفة «النداء» اليومية ومجلة «الطريق» لم تكن متطابقة من حيث الأسباب مع رأي قادة الحزب (كريم مروة وغسان الرفاعي) فبرأيهم ان قرار إغلاق «النداء» اليومية كان سببه العجز المالي.

اما إغلاق الطريق (أو بالأحرى توقفها) فكان لأسباب إدارية ليست لها علاقة بما يسمى أزمة الحزب، إلى جانب السبب المالي.

ويشرح ذلك بالقول: «أن القيادة مارست أساليب محددة بعقلية محددة كانت صالحة في مرحلة ولم تعد صالحة في المرحلة الراهنة، إضافة إلى نشوء شبكة من العلاقات داخل هذه القيادة لم تعد تسمح بتطوير الحزب ولا بالبحث عن حلول موضوعية ومتجردة لمشكلاته». (راجع النداء - العدد الصادر عشية إنعقاد المؤتمر). ويرى أبو شقرا «أن هناك فراغا في الساحة الديمقراطية العلمانية إذا لم يملأها الحزب فهي ستمتلئ بغيره من الحركات السياسية وغير السياسية».

ويرى أن الوثائق حملت الأفكار البديهية إلا أن المطلوب الإرتفاع عن البديهيات وطرح المشكلات الفعلية، «وهنا تبدو الرؤية المستقبلية غير واضحة لعدم قدرتنا على المراهنة على إعادة بناء لبنان وقدرته على لعب دور رأسمالي متطور مما يطرح علينا التساؤل عن مستقبل خطتنا المتوسطة المدى وهل ستكون اللحاق بالغرب، وإذا كان اللحاق مستحيلا فهل الثورة الاشتراكية ستكون قائمة؟».

إذا كانت هذه الإشكاليات السياسية والتنظيمية المطروحة أمام الحزب معيقة لرؤى مستقبلية لعدم قدرته على الإجابة عنها، فهذا يعني الإغراق في الوعي السائد المتخلف المفتوح على الماضي. وبالتالي الإبتعاد عن أن يكون حزب «النخبة» و«الطليعة» كما كان يطرح نفسه خلال حياته فتخف عندها القدرة على إستقطاب التغييرين والتجديدين وأصحاب الفكر المتقدم إلى صفوف الحزب.

هذا ما يؤكد أن التجديد في الحزب صعب، خاصة إذا لم يتبلور تيار المعارضة بشكل واضح داخل المؤتمر ويطرح بديله من السائد سياسيا وتنظيميا، وإلا فإن عملية التغيير البطيئة الناتجة عن تعايش القديم والجديد في الحزب ستؤدي إلى موته البطيء أيضا.

وتبرز مشكلة المعارضة في الحزب كونها لم تستقر حتى الآن على خيارات فكرية وسياسية واضحة مما يؤكد أن حالة التعايش لن تنتهي بالسرعة المطلوبة لإنقاذه.

هذه الأجواء التي عاشها الحزب في تحضيره للمؤتمر السابع جعلت العديد من الشيوعيين الموجودين خارج التنظيم يرفضون المشاركة في أعمال المؤتمر إلى جانب من سموا بـ «شيوعيين» المؤسسات أي أولئك الذين أبقى عليهم المؤتمر السادس وأولئك الذين يوالون القيادة التاريخية مع «المتعاشين» نتيجة تواطؤهم الإيجابي، «وكون آلية عقد المؤتمر لا توحى بالثقة، لأن أية آلية تنظيمية تأتي لتخدم القيادة المشرفة على عقد المؤتمر وتأخذ مصالحها بعين الاعتبار. هذا الواقع يشير إلى أن المؤتمر لن ينتج إلا القيادة الحالية والفكر الحالي وبالتالي فإن التجديد المرهون بالخروج من فكر الحزب - المؤسسة إلى حزب الديمقراطية يواجه عوائق بنيوية فعلية».

إن النظرة التحليلية التي تبنتها الكاتبة فاطمة حوحو، والتي تشير إلى إمكانية تحجر الحزب وتقوقعه، وتحوله إلى جسم مؤسسي غير فاعل على المستوى السياسي والشعبي الراهن والمستقبلي، يقابلها، نظرة مغايرة لبعض متابعي شؤون الحزب داخليا وسياسيا. فهؤلاء البعض يرون أن حزبا كالحزب الشيوعي اللبناني بتاريخه النضالي العريق والقديم وكفاحيته التي تمكنت رغم ستالينية أطره التي رافقته بعد التأسيس وفي الحقبة البكداشية، أن تشق له طريقا هاما في التطور السياسي اللبناني والعربي، قادر على مجابهة أزمته السياسية والداخلية والعمل على متابعة مساره في خضم الأزمة الواسعة التي تحيط بلبنان.

فالتطبيقية لا تزال موجودة والجماهير المأزومة لا تجد حلاً لأزمتهما والخطر الصهيوني-الأميركي الرأسمالي لا يزال يحاصر تطور هذا البلد ومستقبله. (مجمّل أحاديث أجريت مع بعض القوى الشيوعية من داخل الحزب وخارجه).

مؤتمر الحزب السابع

بين هذا التشاؤم المفرط بواقع الحزب الشيوعي ومستقبله، والأحلام الوردية بإمكانية تطور الحزب أو انبعائه من جديد، انعقد المؤتمر السابع للحزب في مطلع حزيران/يونيو ١٩٩٣.

حضر المؤتمر المذكور ٣٠٠ مندوب جرى إنتخابهم بواسطة الإقتراع السري خلال المؤتمرات القاعدية التي عقدت على مدى شهرين، بينما حضره كذلك نحو ٢٥ مندوباً مراقباً جرى تعيينهم من قبل المكتب السياسي للحزب. وقد غاب جورج حاوي عن حضوره.

حول المؤتمر وظروف إنعقاده، كتب إبراهيم الأمين في ١٩٩٣/٦/٤ في جريدة «السفير» ما يأتي: من بين أوراق المؤتمر، الوثيقة التي رفعها عضو المكتب السياسي الياس عطا الله إلى اللجنة المركزية وطلب تعميمها على كوادر الحزب، وهي تتضمن قراءته لواقع الأزمة القيادية في الحزب. يقول عطا الله في رسالته: «أن كل واحد منا، يخوض المعركة مع نفسه، لأننا بحاجة إلى وتيرة عالية من التسامح نتيجة الخلاف. لأن الوصول إلى حزب ديمقراطي متعدد الآراء عملية معقدة. وطالما نحن نرفع شعارات كبيرة مثل التجديد والديمقراطية فعلينا أن نصدق هذه الشعارات ونحول دون تحويلها إلى غطاء لأعمال معاكسة (...) ولنتعامل مع المشاكل بروية بعيداً عن المناورات وإلا فإننا سنجد أنفسنا أمام حزب لا علاقة له بالديمقراطية وبالتجديد وغيرها من الشعارات التي تخلق واقعا مغايراً، وهو واقع سلطة القائد المحاط بالمستشارين والمنفذين». ويضيف عطا الله: «أن الخطير الذي حصل منذ إنعقاد المؤتمر السادس هو ظهور العطب القديم-الجديد. وهو عطب نقص المصادقية عند القيادة، حيث الكلام شيء والسلوك شيء آخر. وهذا أمر متجذر من خلال ممارسة طويلة. ولقد تكررت ظاهرة أن نقول شيئاً ونفعل شيئاً آخر بشكل خطير حتى أصبحت نهجاً. وهذا ما دفع بآلاف الشيوعيين إلى الشك والبلبلّة وإلى القول: أنظروا إلى أفعالهم ولا تقرأوا أقوالهم، وهذا ما يفسر إضراب الشيوعيين عن قراءة وثائق المؤتمر».

ويتهم عطا الله حاوي بأنه كان «خلف جهاز بيروقراطي يظن نفسه انه يعمل من دون علم أحد. ويتصرف أسوأ بكثير من غيره، ويعاقب أصحاب الرأي المستقل المعارض، ويعمل في المؤتمر لإنجاح بعض الممالئين».

ويجزم عطا الله بأن «ضحايا المؤتمر السادس هم ضحايا العمل الجهازي السري في الحزب».

ويعرض عطا الله لبعض التجارب التي مر بها الحزب مؤخراً وأظهرت فقدان العصبية حول قيادة الحزب، مثل تجربة إنتفاضة ٦ أيار/مايو الشعبية ضد حكومة كرامي «حيث إنخرط الحزب بأكمله في تلك المعركة ومن موقع الحركة الشعبية الصحيح، وقد برز الحزب كقوة مؤثرة بحسب لها حساب، تخيف الخصوم وتدفعهم للتهديد والتشويه. لكن هذه التجربة الرائعة التي أخرجت آلاف الشيوعيين عن صمتهم، لم تدم طويلاً، لأن القيادة لم تصمد عند ذلك الخيار الصعب، الذي يحتاج إلى الحكمة والصبر والجرأة ونبذ الأوهام والخروج من لعبة التركيبات الفوقية».

ويعرض عطا الله أيضاً لموضوع الإنتخابات التي «شكلت إرتداداً فاضحاً عن منطق إستنتاجات المؤتمر السادس على الرغم من أن اللجنة المركزية في حينه أخذت خيارها الواضح (...) لكن العادة القديمة عادت وسيطرت على ممارسة القيادة، وهي عدم الإلتزام بما يقرر وإجهاض الوجهة المنتجة».

وعن التجديد في الممارسة والتجديد في الأشخاص يقول شيوعيون لبنانيون في كراس «رمز إيماننا بالحزب والقضية نداء إلى الشيوعيين اللبنانيين»، «ان كل الممارسة التي حصلت وتحصل قبل وأثناء التحضير للمؤتمر تؤكد الإنفصام بين القول والفعل؛ بين الفجيج الكبير حول حق الأقلية في ممارسة حقها في القول والنشر والتمثيل في الهيئات التي تقوم على قاعدة إستبعاد بعض الشيوعيين لا لشيء إلا لان لهم رأي آخر مخالف. (ص ١٣).

أما مشروع التقرير التقييمي عن عمل قيادة الحزب السياسي-التنظيمي الصادر عن الحزب الشيوعي اللبناني في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ فاعتبر «ان الهوة بين القيادة والقاعدة ما زالت قائمة. ونتيجة لذلك تسود بعض المناخات السلبية حيال مواقف قيادة الحزب وقراراتها، التي لا تلقى ملاحقة كافية لوضعها موضع التنفيذ كما لا تلقى المساعدة الضرورية لتحويلها إلى خطط عمل ملموسة في الهيئات الوسطية، وفي القواعد وفي القطاعات المختلفة. لا شك ان الحياة الديمقراطية قد تطورت في احد جوانبها، اي حرية النقاش وحرية إبداء الآراء والإعتراض على خطة الحزب.. غير ان ذلك لم يقترن بعد بنهج إيجابي يقدم الإقتراحات البديلة كما يؤثر على نسبة الإلتزام في تطبيق خطة الحزب، وهو أمر يتناقض مع مبادئ الديمقراطية التي أقرها المؤتمر السادس. ولا يجوز ان تتم المعالجة على قاعدة التضيق من النقاش ومن حرية الآراء ومن إحترام الرأي الآخر، بل على العكس، فمع تطوير ذلك يجب السعي إلى الإقتراحات الإيجابية من جهة وإلى الإسهام في التنفيذ الملموس للقرارات من جهة أخرى. (راجع الحزب الشيوعي اللبناني-مشروع التقرير التقييمي عن عمل قيادة الحزب السياسي-التنظيمي منذ المؤتمر الوطني السادس-كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ص ٣٢).

نتائج المؤتمر السابع

في مؤتمر صحفي دعا إليه الأمين العام المنتخب فاروق دحروج في ١٠/٦/١٩٩٣ وحضره أعضاء المكتب السياسي والمجلس الوطني المنتخبون وكذلك الأمين العام السابق جورج حاوي، أعلنت مقررات المؤتمر والورقة السياسية والهيكلية الجديدة المنتخبة.

تخلل المؤتمر توزيع الوثائق التي قررها المؤتمر السابع وتضم ١٤ قراراً وبياناً حول: المفاوضات العربية-الإسرائيلية، حول الشباب، حول الثقافة، حول الانتخابات البلدية والإختيارية، حول الحريات الديمقراطية، حول الإعمار، حول الأسرى والمعتقلين في سجون العدو، حول دعم المطالب العمالية والحريات النقابية، حول صياغة برنامج جديد للحزب، حول إصدار وثيقتي المؤتمرين السادس والسابع.

أما البيانات فكانت عن الذكرى الحادية عشرة للإجتياح الإسرائيلي للبنان، الذكرى الخمسين لإستقلال لبنان، ذكرى يوم البيئة العالمي.

فيما يتعلق بالجوانب الداخلية للأزمة اللبنانية دعا دحروج إلى: إنعقاد مؤتمر للحوار الوطني تشارك فيه مختلف مكونات المجتمع المدني اللبناني والسلطة، ولا سيما النقابات العمالية والمهنية، جمعيات التجار الصناعيين والمصرفيين، نقابات المعلمين والأساتذة الجامعيين، الحركات الثقافية، المنظمات الأهلية غير الحكومية، البلديات والمجالس المحلية، الأحزاب والحركات السياسية، ممثلو الطوائف من رجال الدين، ورجال سياسة تقليديين، ممثلو السلطة.

ان الخطوة المباشرة في هذا المجال هي تشكيل لجنة مبادرة من المشاركين المقترحين أو بعضهم، تكون مهمتها وضع ورقة عمل أولية لهذا المؤتمر والبدء بالصلات المطلوبة لإنعقاده في أقرب وقت ممكن.

ان كسر الحلقة المفرغة للمعالجات القاصرة التي تعيد أنتاج عناصر الأزمة تتطلب دخول فاعل جديد إلى مسرح العمل السياسي والوطني قادر على عدم حصر المبادرة في يدي التحالف السياسي الجديد الحاكم وطاقم السياسيين التقليديين في الحكم وخارجه، ويطلق دينامية نوعية جديدة للتغيير في المجتمع. وهذا الفاعل القادر على تحقيق هذه المهمة، لا يمكن أن يكون إلا حركة شعبية للمعارضة الوطنية والديموقراطية، واضحة الأهداف، واسعة المكونات الإجتماعية والسياسية، مختلفة نوعياً في أساليب أعمالها ووسائل ضغطها على الحكومة.

ان قيام حركة المعارضة الجديدة هذه، هو الحجر الأساس في إعادة بناء الدولة الديموقراطية والعصرية وتحقيق التنمية، في مواجهة خيارين خاطئين: خيار إعادة البناء الوحيد الجانب الذي تقوده الحكومة الآن، وخيار معارضة بناء الدولة من خلال العودة إلى التفكك الطائفي والمناطقية.

أما بصدد أزمة العمل الحزبي فيعتبر دحروج ان العمل الحزبي هو شكل عصري ومتقدم للعمل السياسي لا بد ان يحل محل الشكل المتخلف للولاء السياسي-الطائفي وللزعامات التقليدية. ولا شك أن الأحزاب أن إستوفت الشروط الضرورية للتمايز عن التشكيلات الطائفية والتقليدية، فإنها ستستعيد مكانتها في حياة المجتمع، لا سيما إذا أثبتت في ممارستها تلازم السياسة والأخلاق، وأثبتت مصداقيتها، وفعاليتها في الدفاع المنسجم عن مصالح الشعب اللبناني ومصالح لبنان.

هكذا ننظر إلى دورنا كحزب شيوعي لبناني، وإتانا إذ ندرك الصعوبات الداخلية والخارجية التي تجعل خروج لبنان من الأزمة صعبا، إلا أننا لا نرى بديلا عن إطلاق حركة معارضة سياسية مترافقة مع حركة شعبية للمعارضة الوطنية والديموقراطية للخروج بلبنان من دوامة الأزمة.

أما بالنسبة للهيئات القيادية: فقد أحدث المؤتمر تعديلات أساسية على النظام الداخلي السابق وهيكلية الحزب بالتخلي عن اللجنة المركزية وإستبدالها بمجلس وطني له نشاطه وحياته الخاصين بصفته هيئة تمثيل وتوجيه ومحاسبة وله رئيس وأمين سر ومكتب، وينتخب الأمين العام والمكتب السياسي بصفتهما قيادة الحزب وهما يخضعان لثقتهم ورقابته. وقد جسد النظام الداخلي الجديد، بوصفه دستورا للحزب هذه الروحانية والديموقراطية التي نعتبرها خيارا يتجاوز حزنا ليطال أساس العلاقات بين الأفراد والهيئات على مستوى الوطن.

قرار حول صياغة برنامج جديد للحزب

ان المؤتمر الوطني السابع الإستثنائي للحزب الشيوعي اللبناني، آخذا بعين الإعتبار:

-التطورات والمتغيرات الحاصلة في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في المجتمع اللبناني منذ عام ١٩٦٨، والمستجدات الكبيرة والعميقة في العوامل الإقليمية والدولية المحيطة به والمؤثرة عليه...

-عملية التجديد الفكري والسياسي والتنظيمي التي إنخرط فيها الحزب، وما يزال، منذ المؤتمر السادس بصورة خاصة...

يقرر:

١-تكليف المجلس الوطني باتخاذ التدابير اللازمة لصياغة مشروع جديد لبرنامج الحزب يستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة، ويحدد المهام والتوجهات والأهداف الرئيسية للحزب، في ضوء تقييم عام لتجربة الحزب وممارساته، على أن يعرض المشروع أمام المؤتمر الثامن لبحثه وإقراره.

٢-تكليف المجلس الوطني بإعادة النظر في البرنامج الزراعي للحزب بفرض إدخال مشروع جديد، وطرحه أمام المؤتمر الثامن لبحثه وإقراره.

قرار حول المفاوضات العربية-الإسرائيلية

ان المسار الذي تأخذه المفاوضات العربية-الإسرائيلية، تحت الضغوط الأميركية المتصاعدة، تؤشر إلى مرحلة سياسية جديدة، تحمل معها مخاطر التفريط الكامل بالحقوق العربية عامة، وفي الأرض والمياه، وحقوق ومصالح الشعب العربي الفلسطيني، إلى جانب مخاطر التطبيع الكامل الذي تتسارع إشكاله ومظاهره مع إسرائيل على مختلف الصعد، الأمر الذي يعطيها دورا مؤثرا وخطيرا في رسم التوجهات المستقبلية لشعوب المنطقة سواء في الحد من إستقلالها وسيادتها الوطنية، وتطورها السياسي الداخلي أم في المشاركة

المباشرة باستغلال ثرواتها القومية وإبقائها تحت سيطرة الإحتكارات الأميركية والصهيونية وعرقلة سبل التنمية القومية الشاملة. إن هذه الإحتتمالات الخطيرة ترتب مسؤوليات سياسية، نضالية، على كل القوى العربية التي تضمنها الأطر السياسية والأهلية، المتمسكة بالحقوق الأساسية لشعوبها، وممارسة الضغط على السلطات الرسمية لمواجهة المخططات الصهيونية والأميركية التي تقدم نفسها بشكل سافر مقرونة بأشكال من التدخل السياسي والعسكري المباشر لأخضاع الطرف العربي وفرض الإستسلام عليه.

اننا نعتقد أنه رغم إختلال موازين القوى والذي يشكل غياب التضامن العربي الرسمي على أساس التمسك بالحد الأدنى من الحقوق العربية عنصرا أساسيا من عناصره، فإن التفريط والإستسلام ليسا قدرا لا يمكن رده. وتتزايد على هذا الأساس مسؤولية القوى الوطنية العربية في الإلتفاف حول الخيار القومي الشعبي الشامل من أجل مواجهة المخططات الأميركية والصهيونية من أجل لجم إندفاعه الأنظمة نحو التفريط، وذلك عبر بلورة حركة تحرر من نوع جديد تشكل الرد التاريخي في الحفاظ على الأمة ومصائرها جميعا.

قرار حول الإعمار

إن المؤتمر الوطني السابع الإستثنائي للحزب الشيوعي اللبناني. بعد مناقشته وتحليله للبرامج والمشاريع الإعمارية المطروحة. قد خلص إلى الإستنتاجات والمواقف الأساسية التالية:

١- إن سياسة الدولة المعلنة بالنسبة لعملية إعادة بناء لبنان تظهر تحيزا في النظر إلى مشكلات لبنان الإقتصادية والإجتماعية، الشاملة والمعقدة والمتداخلة. كما تهمل دور الدولة في بلد خارج من الحرب وتعصف فيه الإنتقسامات المناطقية والطائفية والسياسية. وبرنامج الإعمار المقترح لا يعدو كونه عبارة عن مشاريع إستثمار سنوية التي لا يصح وصفها بالخطة الإنمائية التكاملة.

٢- إن الدراسات الخاصة ببرامج الإعمار، والتي لم يجر الإعلان عن مناقشتها مع القوى المهنية والإجتماعية المعنية بعملية الإعمار، قد وضعت في معظمها من قبل مؤسسات إستشارية أجنبية، إستوحيت إلى درجة كبيرة من وصفات وشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على غرار ما هو جار بالنسبة للعديد من البلدان النامية التي يتم إخضاعها، بقوة أكبر، للإلحاق السياسي والإقتصادي على الصعيد العالمي.

٣- إن أولويات الإنفاق الإعماري المستخلصة من البرامج والمخطط المتداول، لم تراعى القدرة الإستيعابية للإقتصاد اللبناني، كما إنها لم تنطو عن إتجاه واضح نحو تصحيح الإختلالات القطاعية والمناطقية السابقة، وهمشت آفاق نمو القطاعات المنتجة. كذلك فإن سياسات التمويل المقترحة قد أفرطت في الإعتماد على القروض الخارجية دون مراعاة قدرة البلاد على تسديد هذه القروض، الأمر الذي من شأنه المس بإستقلال البلاد وبمصالح الأجيال القادمة والحد من حرية حركة الجانب اللبناني في مجال وضع سياسات إقتصادية-إجتماعية خاصة به.

٤- أن البعد الاجتماعي للبرامج والمشاريع الإعمارية يبقى إلى حد كبير مغيباً. فإضافة إلى الغياب العملي لموضوع حل مشكلة المهجرين، فإن النظرة السائدة إلى السياسات الإعمارية تغلب نظرة النمو الأحادي الجانب على منطق التنمية الشاملة، وتعطي الأولوية لهدف تعظيم الإنتاج على حساب الهدف الرامي إلى تطوير الحماية الاجتماعية وعملية إعادة التوزيع وتخفيف مظاهر اللامساواة. وتشكل سياسات إعادة تسعير الخدمات العامة والسياسات الضريبية وعدم التجارب مع مطالب الحركة الشعبية مؤشراً واضحاً على ما سيكون عليه موقع القضية الاجتماعية في الحقبة الإعمارية.

٥- أن هذه المشاريع كافة تعكس تعاظم السيطرة الاحتكارية لرأس المال الكبير، وأحياناً للمصالح الشخصية الضيقة. وتركز حلقات القرار السياسي والاقتصادي والمالي والإداري في يدها، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر سياسية واقتصادية في آن معا. وتستمد هذه السيطرة جزءاً أساسياً من قوتها من الدعم الخليجي الأميركي المباشر، ومن تطويعها واحتوائها لمعظم التشكيلات السياسية التي أفرزتها مرحلة ما بعد الطائف والتي إشتربت في السلطة خصوصاً بعد الانتخابات النيابية الأخيرة.

٦- أن الحزب الشيعي يرى بدائل لما هو مطروح من برامج ومشاريع إعمارية مطروحة. مع أنه لن يبدي السلبية تجاه أي خطوة ذات مردود إيجابي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ومن هذه البدائل إعادة نظر جذرية في أولويات الإنفاق بحيث تتناسب مع المعضلات الاقتصادية والاجتماعية سواء تلك السابقة للحرب أما المتفاقمة بسببها أو الناتجة عنها. مع إبراز موقع مميز لدور القطاعات المنتجة المستقبلي ولدور الموارد البشرية والصحة والتعليم والإسكان وبرامج الحماية الاجتماعية والإعداد المهني والدفاع عن البيئة، مع الحرص على تعبئة كافة الموارد الذاتية المتاحة والإعتماد أساساً على النفس والتقدير الواقعي للقوة الإستيعابية للإقتصاد اللبناني وإجراء إصلاح إداري حقيقي يحد من تبعية الإدارة للتشكيلات السياسية التقليدية وغير التقليدية المسيطرة. ويرى الحزب الشيعي اللبناني أن بلورة وتفعيل هذه البدائل لا بد أن يستند إلى مبدأ إشراك قوى المجتمع الحية في مناقشة وتصويب وإدارة العملية الإعمارية، وتطويرها.

قرار حول دعم المطالب العمالية والحريات النقابية

توقف المؤتمر الوطني السابع، الإستثنائي للحزب الشيعي اللبناني عند المظاهر المتجددة والمتفاقمة اللازمة الاقتصادية والاجتماعية وإنعكاساتها المتزايدة على معيشة العمال وذوي الدخل المحدود وأجورهم وتقديراتهم الاجتماعية وأعباء التعليم والصحة والنقل والسكن... وذلك بسبب السياسات المعتمدة في الحكومة.

كما توقف المؤتمر إزاء الضغط الذي تتعرض له الحركة النقابية عن طريق التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطة في تنظيمها وفي حياتها الداخلية ونشاطاتها المختلفة.

أن المؤتمر السابع يعلن تضامنه الثابت والكامل مع الحركة النقابية اللبنانية بمختلف قواها وأطرها والنضالات التي قامت وتقوم بها في الدفاع عن مطالب العمال والمزارعين والفئات الشعبية وفي الذود عن الديمقراطية والحريات العامة في البلاد. كما يعلن المؤتمر عن دعمه التام للبرنامج المطليبي المقدم من الإتحاد العمالي العام وأنحد المزارعين ويطالب الحكومة بالمباشرة الجدية بالإستجابة لتلك المطالب وإقرارها.

ويدعو المؤتمر كافة الشيوعيين على إختلاف مواقعهم في العمل وفي سائر القطاعات المهنية للإلتخراط النشط في النضال العمالي والنقابي العام والعمل لتعزير العمل النقابي بتوسيع إنتساب الشغيلة إلى النقابات، وذلك للدفاع عن المصالح الأساسية لجماهير شعبنا وحقها في الحرية والحياة والعيش بكرامة.

التجديد في الهيئات القيادية المركزية

١- قرر المؤتمر إنتخاب مجلس وطني من ٧٠ عضوا على إن ينتخب رئيسا ويضاف إليهم حكما ٣٥ عضوا هم مسؤولو المنطقيات والقطاعات المركزية.

٢- إنتخاب رئيس وأمين سر مكتب للمجلس الوطني وأمين عام الحزب ومكتب سياسي.

وقد تم إنتخاب لجنة رقابة مركزية انتخبت رئيسا لها هو موريس نهرا، ولجنة للرقابة المالية انتخبت رئيسا لها هو محمود الواوي.

المكتب السياسي

١- كريم مروة، ٢- جورج بطل، ٣- جوزيف أبو عقل، ٤- سعد الله مزرعاني، ٥- حسين قاسم، ٦- سناء أبو شقرا، ٧- خالد حدادة، ٨- طانيوس دعبيس، ٩- نديم علاء الدين، ١٠- حنا غريب، ١١- رياض بيضون، ١٢- أنطوان حرب، ١٣- شفيق شعيب، ١٤- علي سليمان، ١٥- إقبال سابا، ١٦- أديب نعمة، ١٧- نصر عصمت.

ان ٥٩٪ من أعضاء هذا المكتب هم أعضاء جدد و١١٪ كانوا أعضاء في المكتب السياسي منذ المؤتمر السادس.

المجلس الوطني

انتخب نديم عبد الصمد رئيسا للمجلس الوطني، كما انتخب مصطفى أحمد أمينا للسرا.

وعلى صعيد هذا المجلس فإن ٤٤،٢٥٪ من أعضائه جدد.

١٠،٥٠٪ كانوا أعضاء في الهيئات القيادية المركزية في المؤتمر الخامس.

٤٥،٢٥٪ كانوا أعضاء في الهيئات القيادية في المؤتمر السادس.

أبرز التعليقات حول نتائج هذا المؤتمر جاءت على لسان شيوعي قديم اعتبر أن عدم حضور جورج حاوي المؤتمر وحضوره المؤتمر الصحافي هو عمل تكتيكي اتبع لتفادي تفجير التناقضات الداخلية. وهو عمل مشابه، مع إختلاف الزمن، للعملية التكتيكية التي إتبعها «الشباب» عند خلافهم مع «الحرس القديم»، أي مجموعة «قريظم-صوايا» في أزمة صيف ١٩٦٧، عندما اضطر جورج حاوي لترك الحزب ومغادرة البلاد تمهيدا لاستقرار الأمور ورجوعه لقيادة الحزب لاحقا.

توزيع مندوبي المؤتمر الوطني السابع الاستثنائي حسب:

١٢٤	قيادة ناد او جمعية:	١٣	%٥	موظف دولة:	١٣	%٥	١ - العمر النسبة العدد
١٢	قيادة منظمة شبابية:	١٨	%٦	طبيب:	١٨	%٦	من ١٩ الى ٢٤ عاما ٣%
٤١	قيادة اتحاد طلابي:	٦	%٢	محامي:	٦	%٢	من ٢٥ الى ٣٠ عاما ١٤%
٦	قيادة منظمة نسائية:	١٨	%٦	مهندس:	١٨	%٦	من ٣١ الى ٣٥ عاما ٢٥%
٣٧	قيادة روابط عائلية:	١٨	%٦	اعلام:	١٨	%٦	من ٣٥ الى ٤٠ عاما ٢١%
٣٨	قيادة روابط مهن:	١٢	%٤	صناعي:	١٢	%٤	من ٤١ الى ٤٥ عاما ٢٠%
٥٢	قيادة روابط معلمين:	٣٢	%١١	متفرغ:	٣٢	%١١	من ٤٦ الى ٥٥ عاما ١٢%
١٢ - الكفاءة العسكرية:		٩	%٣	عامل في ميدان الفن:	٩	%٣	من فوق ٥٥ عام ٥%
٥٢	غير مدرب:	١٢	%٤	حرفي:	١٢	%٤	متوسط العمر ٣٤ عاما
٧٤	مليشيا:	٢٩٦	%١٠٠	٨ - الاجر الشهري			٢ - الجنس:
٤٧	مقاتل:	١٥	%٥	لا شيء:	١٥	%٥	ذكور: ٩٨%
١٨	قائد مجموعة:	٤٧	%١٦	الحد الأدنى وما فوق:	٤٧	%١٦	اناث: ٢%
٦٠	قائد فصيل:	٨٠	%٢٧	الحد الأدنى اقل من ٣:	٨٠	%٢٧	٣ - الوضع العائلي:
٤٥	قائد سرية وكتيبة:	٥٠	%١٧	اضعاف:	٥٠	%١٧	اعزب: ٢٢%
٢٩٦	%١٠٠	٥٠	%١٧	الحد الأدنى من ٣ الى ٥ اضعاف:	٥٠	%١٧	متزوج: ٧٧%
١٣ - المشاركة في العمل العسكري:		٣٠	%١٠	الحد الأدنى من ٥ الى ١٠ اضعاف:	٣٠	%١٠	مطلق: ٣%
٢٠٤	مشاركون:	٧٤	%٢٥	دخل غير محدد:	٧٤	%٢٥	ارمل: ١%
٩٢	غير مشاركين:	٢٩٦	%١٠٠	٩ - سنة الانتساب للحزب:			٤ - الطائفة:
٢٩٦	%١٠٠	٩٢	%٣١	٩٢-٩٣: ١٠٠%	٩٢	%٣١	مسلم: ٦٩%
١٤ - المشاركة في المقاومة الوطنية:		٩١-٨٧: ١٥%		٨٧-٨٨: ١٥%	٩١	%٣١	مسيحي: ٣١%
٩٨	مشاركون:	٨٧-٧٩: ٦٥%		٧٩-٧٢: ١٠٧%	٩٢	%٣١	٥ - المذهب:
١٩٨	غير مشاركين:	٧٩-٧٢: ٦٥%		٧٢-٦٨: ٦٥%	٩٢	%٣١	شيعية: ٤١%
٢٩٦	%١٠٠	٦٨-٤٤: ٤١%		٤٤-٤٤: ٢%	٩٢	%٣١	سنة: ١٩%
١٥ - الاعتقال:		٤٤-٤٤: ٢%		٢٩٦	٩٢	%٣١	ارثوذكس: ١٧%
١٠٦	نعم:	٢٩٦	%١٠٠	متوسط العمر الحزبي ١٧ عاما	٩٢	%٣١	دروز: ٩%
٢٠٠	لا:	٢٩٦	%١٠٠	١٠ - المسؤولية الحزبية:	٩٢	%٣١	ماروني: ١٠%
١٦ - مندوب:		٢٩٦	%١٠٠	الحالية:	٩٢	%٣١	اقلبيات: ٤%
٢٩٦	اصل:	٢٩٦	%١٠٠	عضو فرقة:	٢٩٦	%٣١	٦ - الوضع التعليمي:
٢٧٢	انتخاب:	٢٩٦	%١٠٠	عضو فرعية:	٢٩٦	%٣١	ابتدائي: ٧%
٢٤	تعيين:	٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	متوسط: ١٢%
١٧ - التقسيم حسب المحافظات:		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	ثانوي: ٢٣%
٢٧	محافظة بيروت:	٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	مهني: ٨%
٣٩	محافظة الشمال:	٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	جامعي: ٣٤%
٥٣	محافظة البقاع:	٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	جامعي + اختصاص: ١٦%
٣٣	محافظة الجبل الجنوبي:	٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	٧ - المهنة:
١٠	محافظة الجبل الشمالي:	٢٩٦	%١٠٠	عضو فرقة:	٢٩٦	%٣١	لا يعمل: ٤%
٣٧	منظمات وقطاعات:	٢٩٦	%١٠٠	عضو فرعية:	٢٩٦	%٣١	عامل: ٦%
٥٥	محافظة الجنوب:	٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	مستخدم: ٨%
١٨	محافظة الخارج:	٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	معلم متوسط: ١٥%
٢٤	تعيين:	٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	معلم ثانوي: ٤%
٢٩٦	%١٠٠	٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	تجارة وعمال: ١١%
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	استاذ جامعي: ١%
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	تلميذ: ٠%
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	طالب جامعي: ٢%
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	مزارع او فلاح: ٢%
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو لجنة رقابة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو منطقية:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو محافظة:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو قطاع مركزي:	٢٩٦	%٣١	
		٢٩٦	%١٠٠	عضو م.م:	٢٩٦	%٣	

الحزب الشيوعي اللبناني

أعضاء اللجان المركزية
(١٩٩٣-١٩٢٢)

■ ■ حزب العمال اللبناني (أسسه في الإسكندرية عام ١٩٢٢ فؤاد الشمالي الذي أصدر بيانا بهذا المعنى).
مؤسسو حزب الشعب اللبناني (الإجتماع الشيوعي الأول): فؤاد الشمالي، يوسف إبراهيم يزبك، فريد طعمة، الياس أبو ناضر وآخرون
من نقابة الدخان في بكفيا.

المؤسسون في بلدة الحدث:

فؤاد الشمالي

يوسف إبراهيم يزبك

فريد طعمة

الياس أبو ناضر

أميل قشعمي

■ ■ اللجنة التأسيسية لحزب الشعب اللبناني في أول أيار/مايو ١٩٢٥

يوسف إبراهيم يزبك (أميناً عاماً)

فؤاد الشمالي

أرتين مادويان

فريد طعمة

هيكازون بوياجيان

الياس قشعمي

■ ■ في شباط/فبراير ١٩٢٨ أعيد انتخاب اللجنة المركزية التي تألفت من:

فؤاد الشمالي (أميناً عاماً)

أرتين مادويان

فريد طعمة

نسيم الشمالي

هيكازون بوياجيان

احمد ملك

جورج ساعاتي

فوزي الزعيم

رشاد عيسى

علي خلقي

■ ■ أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني-السوري (١٩٣٣-١٩٣٦)

خالد بكداش
ارتين مادويان
رفيق رضا
فؤاد قازان
فرج الله الخلو
ناصر حدة
مصطفى العريس
فوزي الزعيم
يوسف خطار الخلو
رشاد عيسى
نقولا شاوي
لويس صعب

■ ■ أسماء ستجدت في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني السوري بعد عام ١٩٣٦

عبد الجليل سيريس
طنوس دياب
نسيب الجندي
أغباش أغباشيان
إبراهيم بكري

■ ■ ■ اللجنة المركزية المشتركة للحزب الشيوعي اللبناني-السوري الذي أعلن إنفصال الفرع اللبناني رسمياً في مؤتمر عام ١٩٤٤

خالد بكداش

نقولا الشاوي

مصطفى العريس

ماير مسعد

رشاد عيسى

عبد القادر إسماعيل

هاشم الأمين

يوسف خطار الحلو

سلام الراسي

فرج الله الحلو

ارتين مادويان

هيكازون بوياجيان

حسن قريطم

فؤاد قازان

سميح علم الدين

إبراهيم بكري

طنوس دياب

أنطوان ثابت

■ ■ ■ في منتصف الأربعينات حتى مطلع الخمسينات ضمت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني-السوري اللبنانيين الآتية
أسماءهم:

سلام الراسي	لويس صعب	نقولا الشاوي
فريد فرح	حسن قريطم	رفيق رضا
أنطوان ثابت	أغباش أغباشيان	عبد مريض الحسيني
فرج الله الحلو	مرشد صليبيا	أكرم سلطان
أحمد ضاهر	يوسف خطار الحلو	بدر مرجان
مصطفى العريس	سميح علم الدين	ألياس بوازي
		ارتين مادويان

■ ■ بين منتصف* الخمسينات ومطلع الستينات ضمت اللجنة المركزية للحزب اللبناني-السوري الأعضاء الآتين:

فرج الله الحلو (قتل أثناء الوحدة المصرية-السورية)	نسيب نمر
نقولا الشاوي	دانيال نعمة
حسن قريطم	أحمد محفل
صوايا صوايا	فريد فرح (تم تجميده وقلصت مهامه)
أنطوان ثابت	نصوح الغفري
الياس بواري	إبراهيم بكري
ارتين مادويان	الدكتور مصطفى أمين
أغباش أغباشيان	وصفي البني
طنوس دياب	كريكور حمامجيان
يوسف خطار الحلو	منير سليمان
عمر سباعي	فوزي الشلق
مصطفى العريس	
ظهير عبد الصمد	
موريس صليبي	
يوسف فيصل	

(*) كان العمل التنظيمي في الحزب الشيوعي كان متداخلا، فالرتب التنظيمية لم تكن في كثير من الأحيان واضحة، فالسرية في العمل ألقت ستارا كثيفا على وضع الكوادر العاملة: فكان بعض الناشطين هم في عداد اللجنة المركزية كمرشحين وأعضاء وإن لم يجر إعتبارهم كذلك في الحسابات التنظيمية الرسمية حيث لا مؤتمرات دورية.

■ ■ ■ في مطلع الستينات ضمت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني الأعضاء الآتين:

ارتين مادويان	جورج بطل
نقولا الشاوي	نسيب نمر
حسن قريطم	أغباش أغباشيان
صوايا صوايا	كريكور حمامجيان
أنطون ثابت (توفي عام ١٩٦٣)	غسان الرفاعي (تأمر)
حسين مروة	فاروق معصراني
كريم مروة	مصطفى العريس
جورج حاوي	بطرس عيد
طنوس دياب	
الياس بوازي	
يوسف خطار الحلو	
نديم عبد الصمد	
عزيز صليبا	

■ ■ ■ إنتخب المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني ١٩٦٨ لجنة مركزية مؤلفة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

جورج حاوي	جورج بالطل
الياس الهير	البيير فرحات
علي العبد	أحمد المير
محمود الواوي	ارتين مادويان
رهيف فياض	نقولا الشاوي
فاروق معصراني	يوسف خطار الحلو
كريم مروة	خليل نعوس
حسين مروة	رفيق سمهون
خليل الدبس	غسان الرفاعي
نديم عبد الصمد	مصطفى العريس

■ ■ ■ شباط ١٩٨٧ (المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي اللبناني)

أعضاء اللجنة المركزية المنتخبون

جورج حاوي (أميناً عاماً)	ملحم صليبا
كريم مروة (مكتب سياسي)	محمود أبو شقرا
جورج البطل (مكتب سياسي)	موريس نهرا
نديم عبد الصمد (مكتب سياسي)	حسين قاسم
خليل الدبس (مكتب سياسي)	خالد المصري
جوزيف أبو عقل (مكتب سياسي)	ماري الدبس
رفيق سمهون (مكتب سياسي)	يوسف مرتضى
غسان الرفاعي (مكتب سياسي)	ألبير فرحات
فاروق دحروج (مكتب سياسي)	سمير سعد
سعد الله مزرعاني (مكتب سياسي)	زياد صعب
الياس عطا الله (مكتب سياسي)	مهدي عامل
ارتين مادويان	خالد حدادة
يوسف خطار الحلو	جهاد شمع
الياس البواري	فاروق حداد
حسين مروة	ياسين شمع
حنا صالح	محي الدين حشيشو
عزيز صليبا	خليل قوصان
جورج هبر	ملحم أبو رزق
علي العبد	
محمود الواوي	
رشيد اليوسف	

■ ■ المؤتمر السادس للحزب الشيوعي اللبناني (كانون الثاني ١٩٩٢)

أسماء اللجنة المركزية

أنطانيوس يوسف	جورج حاوي (أميناً عاماً)
طعان مسلماني	فاروق دحروج (نائباً للأمين العام)
رشيد اليوسف	نديم عبد الصمد (مكتب سياسي)
ملحم صليباً	كريم مروة (مكتب سياسي)
د. بسام هلال	سعد الله مززعاني (مكتب سياسي)
د. نبيل خراط	محمود الواوي (مكتب سياسي)
نصير عصمت	حنا صالح (مكتب سياسي)
انعام الحسن	الياس عطا الله (مكتب سياسي)
أديب نعمة	جوزيف أبو عقل (مكتب سياسي)
طانيوس دعبس	يوسف مرتضى (مكتب سياسي)
علي العبد حسين	سناء أبو شقرا (مكتب سياسي)
يوسف مرتضى	سمير سعد (مكتب سياسي)
عبد الله حسونة	ماري الدبس (مكتب سياسي)
حنا غريب	نديم علاء الدين (مكتب سياسي)
جوزيف الحولي	خالد المصري (مكتب سياسي)
كمال البقاعي	حسين قاسم (مكتب سياسي)
أريج شما	حسين حمدان (مكتب سياسي)
فريز عبد النبي	مصطفى أحمد (مكتب سياسي)
حسن الحاج حسن	حسين كريم
بارور يرتسيان	مهدي خليل
خليل ربحان	د. خالد حدادة
أنطوان حرب	رجا سعد الدين
منير بركات	موريس نهرا
اقبال سابا	فؤاد صعب
رئيس لجنة الرقابة المركزية جورج البطل	د. شفيق شعيب
رئيس لجنة الرقابة المالية المركزية أحمد السيد	رياض بيضون

جورج البطل

الياس البواري

جورج حاوي

يوسف خطار الحلو

خليل الدبس

عدنان دغبيدي

رفيق سمهون

نقولا الشاوي

سهيل طويلة

علي العبد

نديم عبد الصمد

مصطفى العريس

وقد عمدت اللجنة المركزية إلى انتخاب نقولا الشاوي أميناً عاماً لها.

ألبير فرحات

رهيف فياض

ارتين مادويان

كميل مجدلائي

حسين مروة

كريم مروة

فاروق معصراني

أحمد المير

خليل نعوس

موريس نهرا

جورج هبر

محمود الواوي

أعضاء المكتب السياسي

جورج حاوي

يوسف خطار الحلو

خليل الدبس

رفيق سمهون

نقولا الشاوي

نديم عبد الصمد

رهيف فياض

ارتين مادويان

كريم مروة

فاروق معصراني

أحمد المير

سكرتاريا اللجنة المركزية

نقولا الشاوي

كريم مروة

نديم عبد الصمد

جورج حاوي

خليل الدبس

لجنة الرقابة المركزية: الياس البواري (رئيساً).

■ ■ المؤتمر السابع الإستثنائي للحزب الشيوعي اللبناني ١٩٩٣

الأمين العام: فاروق دحروج

تألف المجلس الوطني من ٧٠ عضواً منتخبين في المؤتمر و٣٥ هم مسؤولوا المنطقيات والقطاعات المركزية

رئيسه: نديم عبد الصمد.

أمين السر: مصطفى أحمد.

لجنة الرقابة المركزية: مويرس نهرا (رئيساً).

لجنة الرقابة المالية: محمود الواوي (رئيساً).

المكتب السياسي

كريم مروة

جورج البطل

جوزيف أبو عقل

سعد الله مزرعاني

حسين قاسم

د. سناء أبو شقرا

د. خالد حدادة

طانيوس دعبس

نديم علاء الدين

حنا غريب

رياض بيضون

أنطوان حرب

شفيق شعيب

علي سلمان

إقبال سابا

أديب نعمة

نصير عصمت

هوا مش

(١) أنظر: «الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان ١٩٢٢-١٩٥٨» س. أيوب، دار الحرية للطباعة والنشر، بيروت-١٩٥٩، ص ٨. في الواقع لا يمكن الفصل عند النشأة بين ظهور الشيوعية وإنشائها في كل من سوريا ولبنان، فالمناخ السياسي واحد والتطلعات واحدة والجهة الأجنبية التي كانت تتحكم بمصير البلدين واحدة.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ١٣.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٢.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ١٣.

(٥) "النداء"، «الحزب الشيوعي اللبناني (١٩٢٤-١٩٧٩) ٥٥ عاما من أجل المستقبل»، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، ص ٥-٦-٧. يذكر مصطفى العريس عن فؤاد الشمالي ويوسف إبراهيم يزبك في مقابلة أجريت معه (راجع مقابلة أحمد علي في السفير ٢٧-٩-١٩٨١ بمناسبة ذكرى أربعين أحد رواد الحركة النقابية) ما يلي:

والله فؤاد الشمالي لما صار هو خارج الحزب الشيوعي أنا كنت في بداية دخولي إليه. لهذا السبب لا أعرف عنه إلا القليل. كل ما أعرفه أنه أصدر كراسا حول «نقابات العمال».

- هل لعب كراس فؤاد الشمالي دورا معينا في ذلك الوقت، وهل كان منتشرا بين النقابيين؟

- كان موجودا وكان شيئا جديدا، أكيد أطلع عليه كثيرون.

- هل تعتبره أول كراس صدر حول النقابات في لبنان؟

- لا أذكر ولا يمكنني التأكيد.

- نظرتك إلى فؤاد الشمالي كانت متأثرة بموقف الحزب؟

- أنا دخلت الحزب سنة ٣٣، وكان فؤاد خارجه ولم يبق له دور بتاتا، لهذا أجهله، ولم يعد بعدها مطروحا.

- هل سبق وقابلته؟

- رأيته في دكان على طريق الشام حيث يسكر ويحكي، وأخبروني أنه فؤاد الشمالي، ولم يحصل لي أي حديث معه.

- طريق الشام على ما يبدو كان مكان سكنه، لأنه كان يورد على كتبه هذا العنوان. ويظهر أنه انصرف إلى الخمر وأغرق فيها. وكانت أحد أسباب إبعاده، إلى جانب أسباب أخرى.

-ما رأيته في الدكان كان على ما يظهر مدمنا يشرب حتى ينطفئ..أما في ما يتعلق بصحة خيانتة أم عدمها فهذا شيء جاء في وثائق الحزب وفي كتاب محمد دكروب كنوع من إعادة الاعتبار.

-هل عندك فكرة عمن ألصق به تهمة الخيانة؟

-الحزب

-ألا تعتقد إنه كان مظلوما؟

-لا يمكنني أن أقدر.

-لننقل في الحديث إلى يزبك، هل عندك فكرة عن اتجاه يزبك؟

-أعرف أنه كان منفيا في العشرينات في أرواد مع ارتين مادويان وزهرا ب غريب وعادوا سنة ١٩٢٧. ولم أكن أعرف أنه شيوعي، وكنت أحب كتاباته وكان جريئا. وصرت ألقاه في المناسبات وهو خطيب، وكان يرافق فرج الله الحلو في الحملات النيابية في الجبل، وقد أدى خدمات كثيرة للحركة.

يذكر محمد دكروب (راجع النداء ١٩٨١/١١/١) عدد خاص عن عيد الحزب ٥٧، ص ٥٧) أن فؤاد الشمالي أصدر في ليل ١٦/١٥ شباط/فبراير ١٩٢٢ في الإسكندرية بمصر، أي قبل سنتين من إعلان تأسيس حزب الشعب اللبناني في الحدث، إعلانا بتأسيس «حزب العمال اللبناني». وقد انتخب العمال المجتمعون الشمالي سكرتيرا للحزب. وهذا الإعلان اعتبره دكروب بالنظر إلى الوثائق التي تم الحصول عليها، والتي تضمنت إشارة إلى حقيقة هذا الأمر، نواة حزب الشعب اللبناني الذي تم تأسيسه فيما بعد في لبنان.

على هذا الأساس، فإن أصل الحزب الشيوعي اللبناني ومصادره هي كالتالي:

١- الحزب الاشتراكي السوري-اللبناني الذي تشكل في الإسكندرية عام ١٩٢٢ والذي ضم عددا من العمال اللبنانيين المهاجرين إلى مصر وكان سكرتيه فؤاد الشمالي.

٢- نقابة عمال الدخان العامة في لبنان التي تشكلت في صيف ١٩٢٤، التي كان مركزها بكفيا وسكرتيهها العام فؤاد الشمالي.

٣- حزب الشعب اللبناني.

٤- إتحاد شبيبة سبارتاك الأرمنية التي تشكلت عام ١٩٢٤ وكان سكرتيهها ارتين مادويان.

(٦) راجع «النداء» الحزب الشيوعي اللبناني ١٩٢٤-١٩٧٩ مداخلة نقولا الشاوي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، ص ٥-٦-٧.

(*) راجع مداخلة ارتين مادويان في النداء عدد ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، ص ٥-٦-٧-٨-٩

(٧) يذكر ارتين مادويان في مكان آخر (راجع كتاب جذور السنديانة الحمراء حكاية نشوء الحزب الشيوعي اللبناني ١٩٢٤-١٩٣١ تأليف محمد دكروب-دار الفارابي ١٩٧٤-ص ٣٣٢) اسم هيكازون بوياجيان على أنه هو الآخر عضوا في اللجنة المركزية المذكورة. يؤكد هذا الأمر مؤلف كتاب «الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان» س. أيوب غير أنه يستبدل اسم فريد طعمة باسم آخر هو الياس أبو ناضر. ص ٦٨.

(*) كانت مهمة ناصر الدين مع الشيوعيين نقل الرسائل من شكيب أرسلان ومارسيل كاشان رئيس الحزب الشيوعي الفرنسي إلى سلطان باشا الأطرش قائد الثورة (راجع جذور السنديانة الحمراء ص ٣٧٥).

(٨) السنديانة الحمراء، محمد دكروب، بيروت، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤، ص ٣٩٦

(٩) المرجع السابق نفسه، ص ٤١٣

(١٠) ملف النهار «الشيوعيون العرب»، إبراهيم سلامة، ١٥-٢١ حزيران/يونيو ١٩٦٨، ص ١١ في حين يذكر كتاب «الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان» أن انتساب بكداش للحزب تم في عام ١٩٣٠.

(١١) المرجع السابق نفسه. يذكر مؤلف كتاب «الحركة النقابية» جاك كولان، ص ١٩٢-١٩٣، أن قرارا صدر عن اللجنة المركزية قضى بفصل فؤاد الشمالي من الحزب ذلك أنه أعطى الأولوية للعمل الشرعي (العلني) مع أن إطار العمل تغير عن ظروف ١٩٢٥ أو ١٩٢٨، مما جعله لا يتخذ كل تدابير الوقاية اللازمة بما في ذلك ما يتعلق بالكلام. وليس واضحا ما إذا كان ثمة تواطؤ ضده. في المقابل، يؤكد مؤلف كتاب «تاريخ الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان» س. أيوب والعديد من المصادر الشيوعية التي إستمرت والتي غادرت الحزب أن فصل فؤاد الشمالي جاء تعسفيا بتأثير مباشر من خالد بكداش، وأن الوشاية التي راجت حوله كانت غير صحيحة. أما نقولا شاوي (راجع الطريق نيسان/أبريل ١٩٨٣) فيذكر أن أحمد زكي أفيوني الذي كان معتقلا في بعدا أكد له الأمر الخاص بالعلاقة مع الشرطة وأنه كان يتباهى أمامه بأنه أول من فضح تلك العلاقة مع الشرطة. غير أن جورج عيان، وهو رفيق للأفيوني لم يكن مشككا في القرار ولا معارضا، إنصرف فؤاد الشمالي بعد خلافه مع الحزب الشيوعي إلى العمل الصحفي. وقد أصدر في سنة ١٩٣٦، بعد إنتصار الجبهة الشعبية في فرنسا، كتابا بعنوان «الإشتراكية» ويمكن إعتبار هذا الكتاب محاولة «لعرض سريع لمبادئ الإشتراكية الثورية مما تتفق به مع الإشتراكية الإصلاحية وبما تختلف به عنها، مستندا إلى تجربة الإتحاد السوفياتي. وقد تنادى بعد ذلك مع عدد من التقدميين في لبنان إلى تأسيس حزب إشتراكي. وقد حضر اللقاءات كل من أميل قشعمي وماير مسعد (عاد فإنضم إلى الحزب الشيوعي مع أكثرية فرع مرجعيون-إبل السقي) والصحافي إبراهيم الحداد ونسيب المتني وفؤاد جرداق وعبد الله الحاج، ومحمد منصور وارسين ارسنيان وفاضل سعيد عقل وفارس سميا وموريس صقر أحيانا، وعبد القادر النويري (سلام الراسي-مذكرات غير منشورة، ص ١٧)

عمل هذا الحزب لفترة محدودة حيث إنتهى في عام ١٩٣٩.

إبتعد نعيم أميوني (الذي يؤكد ارتين مادويان في الطريق، نيسان/أبريل ١٩٨٣ أنه كان بين أوائل الشيوعيين في ميناء طرابلس وأنه بنى بجهوده الخاصة جهازا سريا فأصدر النشرات الشيوعية على الرونيو) عن الحزب في السنوات التالية مع عدم معاداته. أما أحمد زكي أفيوني فقد بقي صديقا للحزب وأتاح له إمكانية إستعمال جريدته في نهاية الأربعينات ومطلع الخمسينات (الصرخة) التي كانت منبرا للشيوعيين قبل صدور «النداء» و«الأخبار».

(*)

(عاد بكداش، فأبعد قازان عن الحزب من خلال إرساله إلى فرنسا في مهمة حزبية وذلك لإنتفاحه على بعض الأفكار التجديدية التي إعتبرها مضرّة، وخوفه من أن يبرز منافسا له لما كان له من صفات فكرية وإخلاقية مميزة وجرأته على مناقشته في بعض المسائل. أعاد الحزب في مؤتمره الثاني عام ١٩٦٨ الإعتبار إلى قازان من جديد وساعده على نشر بعض مؤلفاته. وقد توفي قبل أن ينتهي نشر مؤلفاته. أما هاشم الأمين فقد غادر الحزب في أعقاب أزمته المتعلقة بالموقف من التقسيم والمسألة الفلسطينية.

(*)

يذكر مصطفى العريس عن فؤاد قازان في مقابلة أجريت معه (راجع السفير ٢٧-٩-١٩٨١) ما يلي:

«في سنة ١٩٣٧ عندما صدرت صحيفة «صوت الشعب» كان فؤاد يكتب فيها. ولكنه كان ممسكا خاصة بمسائل تنظيمية في بيروت. وسافر بعدها إلى فرنسا كمندوب لدى الحزب الشيوعي الفرنسي. وعلق هناك أثناء الحرب: فإنضم إلى المقاومة وحارب وأخذ رتبة نقيب، وكتب قسما من مذكراته في «النداء» وعاد من فرنسا عام ١٩٤٦ على ما أظن مع زوجته الفرنسية. واستلم مسؤوليات، كان خطيبا صوته يساعده وعريته جيدة وفرنسيته ممتازة. وعاد بعد حوالي سنتين إلى فرنسا.

-عودته سنة ١٩٤٨ لأي سبب؟

لن أدخل في هذه التفاصيل، خالد بكداش بصورة مختصرة ضجره فراح.

-ولكن أنت عايشة هذه الأحداث.

خالد «طفشو». كان فؤاد قازان لا يستحق هذه المعاملة، تصرف خالد نتيجة التسلط الفردي.

-هل كان قازان في طريق البروز؟

معلوم. وهو مثقف. لا سبب شخصيا في الأمر، وإنما هو حب السيطرة عند خالد، لا سيف إلا ذو الفقار.

-يزيك يقول صراحة أن بكداش كان يحسده عندما يجيد الخطابة ويصفق له الناس ويبدو بارزا.

عندما كان خالد يجد أحدهم قد برز كثيرا يخاف أن يغطي عليه شعبيا ويبدأ في تحطيمه.

-كيف كانت هذه السياسة تلاقي القبول وتستمر؟

مثلا جاوب خروشوف أحد الذين تقدم إليه بسؤال قائلا أنك كنت موجودا أيام ستالين، دون أن يضع اسمه في أسفل السؤال. فأجابه خروشوف: نحن كنا مثلك نخاف. وهكذا كنا. سطوة خالد كانت واضحة، وكل ما كان يقوله مضبوطا، وعندما كنا نعطي توجيهات للرفاق دون الإستشهاد كل دقيقة بخالد قال كذا وخالد فعل كذا وبخطبة خالد، فهو عندها موقف يستدعي النظر؟ قضايا الديمقراطية لم تكن ناضجة، حتى على النطاق العالمي، في الحركة الشيوعية، وقد أضرت خصوصا ههنا لأنها بالنتيجة مزقت الحزب والحركة. عام ١٩٥٩ أعلن الحزب عن مقتل فرج الله الخلو في سوريا. أما رشاد عيسى فأقصي عنه في نهاية الأربعينات بتهمة التيتوية في حين استمر رفيق رضا، الذي أبعد بين عامي ١٩٤٩-١٩٥٢ عن دمشق وبيروت إلى جنوب لبنان (صيدا) بسبب عدم رضا بكداش عنه في تلك الفترة ليقوم هناك بمهام تنظيمية. ويعبدان عاد إلى مركز

القيادة اتخذ في عام ١٩٥٩ موقفا مخالفا لموقف بكداش من الوحدة مع مصر وتعاون مع المخابرات المصرية السورية.

تعرضت بعض هذه الأسماء في القيادة إلى التغيير والإبعاد المؤقت. كما برزت في مرحلة لاحقة أسماء أخرى في المكتب السياسي مثل ماير مسعد، هاشم الأمين، يوسف خطار الحلو.

(١٢) الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان ١٩٢٢-١٩٥٨ ، س. أيوب، منشورات دار الحرية، بيروت، ص ٧٣.

(١٣) لا بد من الإشارة هنا إلى ما ذكره مؤلف هذا الكتاب لبعض المناحي الخاطئة تاريخيا بصدد سياسة الحزب في تلك الفترة وتأويلها لتخدم فكرة تواطؤ الشيوعيين مع الفرنسيين علما ان تكتيك تلك المرحلة إنصب على مقاومة الهتلرية والنازية. وقد برزت في محاولة الوصول إلى ذلك الهدف أخطاء كثيرة سببها الإلتزام المتعلق بتوجهات الكومنترن الأيمية.

(١٤) الحزب الشيوعي في لبنان وسوريا ١٩٢٢-١٩٥٨، تأليف س. أيوب، منشورات دار الحرية، بيروت، ص ٧٦-٧٧.

(١٥) المرجع السابق نفسه، ص ٨٦-٨٧

(١٦) المرجع السابق نفسه، ص ٨٨-٨٩

(١٧) المرجع السابق نفسه، ص ١١٦

(١٨) انظر ملف النهار «الشيوعيون العرب»، إبراهيم سلامة، ١٥-٢٠ حزيران/يونيو ١٩٦٨، ص ١٥. لقد عانى الشيوعيون اللبنانيون هذا الفصل الإسمي بين القيادتين حيث برز تسلط بكداش واضحا وقدرا لا مفر منه، على الرغم من المحاولات التي بذلها فرج الله الحلو لتخفيف الهيمنة والتي لم تر النور وكلفته إضافة إلى موقفه الأساسي من مأساة التقسيم عقوبات تأديبية وتأنيب ونقد ذاتي وصلت إلى حد منع المسؤولين والرفاق من الإتصال به. غير ان العديد ومنهم نقولا الشاوي حرصوا على مقابله سرا وإبداء تعاطفهم معه. ان تحرر الحزب الشيوعي اللبناني عمليا من «الوصاية» قد تم بدءا من أزمة عام ١٩٦٤ وتكرس بعد عام ١٩٦٧.

(١٩) «الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان»، تأليف س. أيوب، منشورات دار الحرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٩ ص ١٤٣.

(٢٠) مقال لفرج الله الحلو «صوت الشعب»، ١ آب/أغسطس ١٩٤٦.

(٢١) راجع مقررات المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني عام ١٩٦٨، وكتاب «كتابات ودراسات» لنقولا الشاوي.

(٢٢) راجع نص الفقرة الخاصة بفلسطين في «تاريخ الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان ١٩٢٢-١٩٥٨» س. أيوب، منشورات دار الحرية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٩، ص ١٦٠-١٦١ وفي كتاب «الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية»، الحكم دروزة، دار منيمنة. وكانت مقررات لاحقة للحزب الشيوعي قد صدرت عن كونفرانس عقده في بلدة «صورات» في لبنان، جاء فيها ما يلي:

وفي القضية الفلسطينية تبين... أن الحوادث والتطورات أكدت وبرهنت صحة موقف الإتحاد السوفياتي من قضية التقسيم، وبالتالي صحة الموقف الذي اتخذته الحزب بتأييد قيام دولتين مستقلتين عربية ويهودية في فلسطين، والنضال ضد الحرب الفلسطينية (مقررات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني، ١٥ تموز/يوليو ١٩٥٣). والواضح أن خالد بكداش البيروقراطي الأول، يتحمل وبشكل أساسي لماله من سيطرة وقدرة على التأثير في تلك المرحلة، مسؤولية إتخاذ الحزب ذلك الإتعاطف السريع غير المبرر. ومن باب التجني القول بأن الموقف المشار إليه كان تكثيفا للحقيقة الشيوعية. والمعروف أن مسألة فلسطين لم تحظ بإهتمام شديد من موسكو في أوائل العقد الثالث ومنتصفه. إلا أن الجدل في قضية فلسطين بدأ مع ثورة العرب سنة ١٩٢٩. ولقد دام الجدل، لا ينقطع إلا فترات قصيرة، حتى سنة ١٩٣٦، حين أودت حملة التطهير الكبرى بالنقد والمنتقدين معا. ولقد بدأ الجدل بتجريم الحزب الشيوعي الفلسطيني (الذي كانت بداياته على أيدي رواد يهود-المحرر، راجع كتاب ماهر الشريف ويوسف إبراهيم يزبك، حكاية أول نوار، دار الفارابي-بيروت ص ٧١) وكتاب الإتحاد السوفياتي الذين شككوا في الطبيعة الثورية للإنتفاضة العربية وفسروها بأنها ضرب من قطع الطريق وتنظيم المذابح لليهود. ولقد إشتد الجدل وإحتد سنة ١٩٣٠، حيث سلم الجميع بأن الصهيونية من أشد الحركات رجعية، ولكنهم كانوا مختلفين في الرأي بصدد الثورة العربية. هل كانت فقط مجرد ثورة زراعية تقاس الصراع الطبقي في القرية، كما إدعى «شامي» أو كان زعماء الحركة كلهم من زعماء الإقطاع الذين يجب أن تحاربهم الجماهير العربية كما زعم ناداب؟ لقد طال الأخذ والرد، إلى أن إنتهت فصول النقاش في شكل ملاحظة انطوى عليها نقد لأحد الكتب في مجلة «الثوري الجديد».

يقول مصطفى العريس عن فرج الله الحلو: لم يعل صوته على رفيق أو ينتقده بشكل لاذع، إنتقاده للرفيق يكون لأجل التوعية وليتعرف الرفيق على خطأه وليقتعه، «مش قص هيك بللا» وقد رافقته في الإضرابات العمالية، وفي المؤتمر الوطني اللبناني سنة ١٩٤٣. في معركة الإستقلال كان بارزا، وعندما يدخل ليتكلم كان الآخرون ينصتون له، رائق مفكر وتستقبل إقتراحاته بالقبول. موته خسارة للحزب وللحركة الوطنية والعربية. وقد تعرض للإضطهاد من قبل خالد بكداش، فهو صاحب رسالة «سالم» حول موضوع فلسطين، كتب فيها أشياء مخالفة لتفكيره وأجبر عليها. وسحبت هذه الرسالة بعدها رسميا. والإحترام الذي يحمله الرفاق في صدورهم له لا يزول أبدا.

ملف النهار «الشيوعيون العرب»، إبراهيم سلامة، ١٥-٢٠ حزيران/يونيو ١٩٦٨، ص ١٨. يذكر على هذا الصعيد موقف رثيف خوري، المثقف الشيوعي، الذي عارض الإتجاه الحزبي العام من المسألة الفلسطينية. حول هذه النقطة يقول مصطفى العريس في مقابلة (السفير ٢٧-٩-١٩٨١) رثيف خوري رجل نشيط له تأثيره، وإع مهامه يحب الحزب ويرافق الحركة النقابية. وأثناء الحرب كتب كثيرا في «صوت الشعب».

أنظر: نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه، الجزء الأول، ١٩٧١، ص ١٥٣

المصدر السابق نفسه، ص ١٥٤

(*)

(٢٣)

(٢٤)

(٢٥)

عن هذه المرحلة يتحدث الشاوي في مؤلفه باسهاب عن سيطرة السكرتير العام بكداش واصفا أسلوبه في العمل الذي أدى إلى طبع الحزب بطابعه البيروقراطي التسلطي.

مع تقديرنا للنضالات الصعبة التي خاضها الشيوعيون في تلك المرحلة، فإن لي رأيا مخالفا لرأي نقولا الشاوي فيما يتعلق بمنطلقات التحركات التي كانت تجري في ذلك الحين وطابعها. إن الكلام حول رؤية قومية للحزب في أواخر الأربعينات ومطلع الخمسينات أي في فترة (الخطوة الإنعزالية الحزبية) لجوهر ما كان يجري من نشاط عملي يوجد فيه بعض من المغالاة والمغايرة للواقع.

فالحقيقة إن طابع النضال في حينه إتخذ في مجراه ومنطلقاته تأكيداً لموضوعه النضال التحرري الأُمّي بمعناها العريض الشامل وغير الدقيق. فالتظاهرات التي جرت هنا وهناك والتي قمعت بقسوة، رفعت شعارات تحررية عامة وإستنكارات أُمّية لإعتقالات طالت بعض القياديين الأُمّيين العالميين (قامت حملة للأفراح عن جاك ديكلو عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي). أما العرائض التي كثرت والتوقيعات التي جمعت فقد تمحورت حول مسائل تتعلق بمنع القنابل الذرية وتحريمها والنضال ضد الأحلاف الأجنبية الخ...

إن إعتبار كل هذا رؤية قومية فيه الكثير من المغالاة ومغايرة للواقع القومي ومجري نضاله بمفهومه العلمي. صحيح إن كل هذه النضالات كانت تصب في مجرى النضال القومي بحد ذاته. وفي ظروف محددة، كالظروف التي مرت بها قضيتنا العربية القومية كانت له سمات معينة وأهداف أكثر تحديدا تطلبت المزيد من البلورة والتعريف والحماية العملية اليومية.

يقول نقولا الشاوي عن تلك المرحلة: لقد كسب الحزب في مشاركته الجماهيرية بانتفاضة عام ١٩٥٨ ضد حكم شمعون جماهير عريضة وطنية تقدمية. غير أن هذا النهوض السياسي والجماهيري، وهذا النفوذ الكبير الذي أحرزه الحزب والإلتفاف الشعبي الواسع، لم يتسن لنا الإستفادة منه لتقوية صفوف حزينا وبناء منظمات جديدة وذلك بسبب الإنعطاف المفاجيء والسريع في خطنا السياسي نحو الإنعزالية من جديد حيال قيام الوحدة بين مصر وسوريا. ويضيف الشاوي قائلاً: قمنا بالمعركة الإنتخابية في العام ١٩٦٠ تحت شعار سياسي رئيسي هو الحفاظ على «الكيان اللبناني» بوجه الطامعين المزعومين. وقد بلغ بنا الأمر في إطار هذا الخط السياسي وفي نطاق التحالفات الجديدة إننا أيدنا بعض أقطاب الرجعية والطغمة المالية من أمثال ريمون أده لعدائه للجمهورية العربية المتحدة. وإنسجاماً مع هذا الخط الفظيع أيدنا الإنفصال المجرم الذي وقع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، والذي قامت به القوى اليمينية في سوريا مدعومة من الرجعية الأردنية والدوائر الإستعمارية (نقولا الشاوي، كتابات ودراسات، ص ٣٧٨-٣٨٥) أما جورج حاوي فيعتبر في حديث له مع جريدة البسرق اللبنانية أجراه بتاريخ ١٧-١١-١٩٧٩ أن الموقف الخاطيء من القضية القومية الأهم للأمة العربية قضية فلسطين وكذلك الموقف من قضية الوحدة عام ١٩٥٨ أديا، كنتيجة لإرتباط الحزب الشيوعي اللبناني بتنظيمها بالحزب الشيوعي السوري، إلى تدمير إمكانات الحزب

الלבباني والحد من إنتشاره وجماهيرته وزباده عدهه. وقد إستمر ذلك لغاية عام ١٩٦٤، حيث بدأ يتعمق أكثر فأكثر إعادة بناء الحزب إلى أن حصل حسم كامل في المؤتمر الثاني عام ١٩٦٨ بإقرار البرنامج السياسي ونظامه الداخلي.

(*) بعد تفجير أزمة عام ١٩٦٤ وهي الأولى من حيث حجمها ومواقع عناصرها صدرت إتهامات عديدة متبادلة بين المكتب السياسي وعدد من أعضاء اللجنة المركزية. من هذه الإتهامات إتهام المكتب السياسي لتلك المجموعة بخدمتهم للخط الصيني والتنسيق مع ممثليه داخل الحزب. إن إتهامات المكتب السياسي لمجموعة عون-مطران بقيت محصورة في الأطر العليا للحزب. إن تلك المجموعة عزلت نفسها عبر طروحاتها السرية داخل اللجنة المركزية وعدم نزولها إلى القواعد للتبشير بها وإلتصاقها بطروحات بكداش المتهاففة. وقد أدى هذا الأمر إلى بقاء تلك الطروحات بعيدة عن التفاعل القاعدي مما جعل أصحابها يتصارعون مع القيادة دون أن يعرف أحد من الأعضاء العاديين والقيادات الوسيطة حقيقة ما يجري. هذا الصمت غير المبرر منع القيادة إمكانية تفسير كل طروحاتهم الخاصة بعقد المؤتمر إذا صحت وغيرها بأنها خدمة للتيار الصيني علما أن أصحاب الموضوعة الصينية كانوا في واقع الأمر معزولين وغير تواقين إلى ملاقات تلك المجموعة. إن المجموعة الماوية تلقت بعض الوجود المتواضع والمحدود جدا من تأييد عناصر طلابية كانت قد طالبت بعقد مؤتمر ثم دفعت دفعا بعد ذلك كنتيجة لإتسداد آفاق العمل المجدي والسريع إلى ملاقات أصحاب التيار الصيني الصغير. وقد غادر أبرز هذه العناصر موقعه في هذا التيار بسرعة (تجربتي الخاصة آنذاك).

(**) لم يأت ذلك الإنعطاف سريعا ومن خلال نقد ذاتي صريح. بل إن ممارسات محددة ضد أطراف سياسية كان الحزب قد بدأ يتعاون معها في عام ١٩٦٣ قبل وبعد إنقلابي شباط/فبراير في العراق وآذار/مارس في سوريا بعض القوى البعثية التي عارضت فكرة إعادة الوحدة مع عبد الناصر بعد الإنفصال والتي أطلق عليها إسم القطريين) هي التي بدأت تكشف على الصعيد العملي بوادر ذلك الإنعطاف التدريجي بإتجاه التعاون مع الناصريين. أذكر بهذا الخصوص تأييد الحزب الضمني عبر بعض مسؤولية المنطقيين لممثلي الناصريين في عدد من المؤتمرات الطلابية والهيئات النقابية. الأمر الذي أدى إلى حصول نوع من عدم الثقة والإتهامات المتبادلة بينه وبين حلفائه البعثيين القطريين اليساريين الذين تعاون معهم وأيدوه بدءا من عام ١٩٦٣ ولغاية عام ١٩٦٤.

(***) أهم هذه النشاطات التي برز فيها التعارض واضحا مؤتمر حول ديمقراطية التعليم نظمه إتحاد الطلبة الجامعيين في أوتيل كومفورت-الحازمية. فقد عطف مندوبو الحزب الشيوعي بتوجيه من حاوي سرا على ممثلي إتحاد طلاب الجامعة العربية الذين كانوا ناصريين وعلى عداء مطلق مع البعثيين القطريين.

(****) إن تمحور الخلاف حول ذلك المطلب هو إدعاء غير ثابت من جانب مجموعة مطران-نمر ولم يستند بوثائق. وقد ركزت تلك المجموعة على أن خلافا مع قيادة الحزب كان بسبب ذلك المطلب بالذات. غير أن ذلك كله بقي في حيز الكلام وليس عبر وثائق وإذا كان هنالك من وثائق فإنها لم تظهر إلى العلن حتى يومنا هذا. سبق هذا الإعلان الذي تم في آب/أغسطس ١٩٦٤ قيام وفد من حزبي القيادات الوسطى قوامه ثلاثة أشخاص بالإتصال بالسفارة الصينية في دمشق حيث تأمن سفرهم إلى بكين ثم عادوا بعدها بوثيقة إعلان حزب شيوعي جديد أطلق عليه إسم "حزب الثورة الاشتراكية" وقد إنضم إلى هذا الحزب مؤقتا عدد من الطلاب الحزبيين الذين سبق لهم وطالبوا قبل عام من ذلك بعقد مؤتمر فوري للحزب للخروج من المأزق.

جاءت ولادة هذا الحزب الجديد بالشكل الكاريكاتوري الذي تمت فيه والطريقة التي إتبعته نموذجاً مشابهاً للعلاقات البكداشية التي تمحور حولها الرفض منذ بدء المطالبة بالتغيير. ولم يلبث أن انتهى بصمت. كان في واجهة الإنشقاق الذي أعلن بنتيجته قيام حزب «الثورة الاشتراكية» يوسف مبارك ومصطفى شاكر وهما إسمان مستعاران وقف خلفهما حسيب مخايل (محام) وفؤاد عوكي وفارس قنيدر وجميل شاتيل. وقد أصدروا فيما بعد منشوراً سريراً (الشرارة) وقد تحولت هذه المجموعة في أواخر الستينات بعد أن جددت في طاقمها القيادي وأبعدت فارس قنيدر وقلصت من دور شاتيل إلى «إتحاد الخلايا الماركسية اللينينية» ونشاط هذه المجموعة إنتهى وغاب نهائياً عن العمل السياسي آنذاك وتحللت في التنظيمات الماركسية الأخرى وفي المقاومة الفلسطينية وبعضها عاد إلى الحزب الأم.

أما مسؤول الإنشقاق الأبرز جميل شاتيل فقد أعلن نقداً ذاتياً في عام ١٩٧٣ على صفحات جريدة الأخبار الأسبوعية، وما لبث أن شارك ببعض النشاطات الإجتماعية المحدودة خلال سنوات الحرب الأولى ثم غادر لبنان نهائياً ويقال أنه إختار الولايات المتحدة.

حول هذه النقطة لا بد من إبراز الحقائق التاريخية التالية: لقد حصل تغيير في وجهة النظر السوفياتية بعد أقصاء خروشوف من القيادة الحزبية. أما بالنسبة إلى بكداش فقد مرت فترة زمنية قصيرة لكي يتم إختبار مدى مدافعتة عن موضوعته تلك. وقد عاد بكداش بعد الخطاب المميز الذي ألقاه في برلين الشرقية في خريف عام ١٩٦٥ والذي عارض فيه وجهة النظر الخروشوفية إلى الأضواء بسرعة مع موضوعه لقاء القوى التقدمية التي تبنتها فيما بعد القوى القومية والتحررية دوناً أي خصوصية أو تميز للحزب الشيوعي في هذا اللقاء. وقد ساهمت القيادة السوفياتية الجديدة بتكريس هذا اللقاء وتذليل الصعوبات التي قامت بوجهه.

بناءً على إلحاح من الشيوعيين اللبنانيين أصدر خالد بكداش في صيف ١٩٦٦ في صحيفة الحزب «نضال الشعب» مقالاً يهاجم فيه «نسيب نمر». حمل المقال عنوان «الارتداد إلى الإرتزاق طريق دياليكتيكي موضوعي». والجدير بالذكر أن «نسيب نمر» أعطى إنطباعاً في حينه أنه يتلقى دعماً وتعاطفاً من «بكداس» الأمر الذي دفع الشيوعيين اللبنانيين إلى الضغط على بكداش والتلويح بمقاطعته في المحافل الأهم لمهاجمة «نمر» وقطع الطريق على الإستفادة غير المباشرة التي يجنيها من وراء تقريره من بكداش والإعلان عن حماية الأخير له.

وهي إمتياز سابق إسمه «العمال» أصدرها سامي ذبيان في العام ١٩٦١. وقد ساهم في تحريرها عدد من المثقفين الشيوعيين. والثابت أن تلك المجلة التي ترأسها «ميشال سليمان» لم تكن ناطقة بإسم تلك المجموعة بل إنها ساهمت بنشر بعض نتائجها فقط.

أصدرت هذه المجموعة، آنذاك كراساً تحليلياً عن الأوضاع اللبنانية والعربية السائدة. يقول أحمد الحسيني أن موقف نخلة مطران المتحفظ تجاه بناء حزب ثوري محترف عرقل آنذاك إنطلاقة الإتحاد الذي توسع طلابياً وحتى عماليا وأيد آدمون عون كلام الحسيني.

أنظر: كتابات ودراسات، نقولا الشاوي، دار الفارابي، ١٩٧٤، ص ٣٨٦-٣٨٧

المصدر السابق نفسه، ص ٣٩٧

المصدر السابق نفسه، ص ٤٠٠

(*)

يمكن الإعتبار ان الموقف من أزمة أنترا والنظرة إلى دور البرجوازية الصغيرة وقواها إضافة إلى الجمود العقائدي والبيروقراطية والفردية التي كانت تقام على القوى الوسيطة خلال مرحلة صعودها وإرتقائها التنظيمي وما استلزمه ذلك من تقبل قسري لما كان يفرض من مواقف جامدة وسلوكية فظة على صعيد القيادة، كانت وراء الحسم الذي أرادته هذه القوى باتجاه التغيير في المناصب القيادية. ان ظاهرة تنسيق القوى والإستعداد للحسم إستمدت قوتها عمليا من إستعداد أصحابها للسير بها إلى النهاية. خاصة ان ميزان القوى الذي ساهمت بتعديله لمصلحة الحسم بعض مواقف القيادة التاريخية أخذ في تلك المرحلة يميل على نحو معاكس لها تماما.

يقول تقرير الحزب في المؤتمر الثاني ما يلي: لقد تبين من النقاش والوقائع ان «قريطم» و«صوايا» عملا على شل دماغ الحزب، بتحويلهما المكتب السياسي إلى هيئة كاريكاتورية لا حول لها ولا قوة. وقد جمدت أعمال المكتب السياسي أربعين يوما وحلت بصورة إعتباطية هيئة الصحافة العليا، وشلت اللجنة الإيديولوجية، وجرى التضيق على منطقتي بيروت وطرابلس وغيرهما...

إذن كان هناك صراع عنيف بين عقلتين في الحزب، عقلية سطحية جامدة، إنتهازية ذيلية، عشائرية، ومن جهة ثانية تجديد تتمسك به منظمات الحزب وكوادره الرئيسية والأكثرية المطلقة في المكتب السياسي واللجنة المركزية وإعادة القواعد اللينينية في تنظيم الحزب وإعادة الشرعية الحزبية، وجو الديمقراطية اللينينية (نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه، الجزء الأول ص ٢٢٢).

(**)

كان صوايا صوايا قد وجه أثناء وجود جورج حاوي في موسكو إتهاما له بأنه مشبوه وعميل للأميركيين، وقد أكد جورج حاوي في حديث مع صحيفة البيرق في ١٧/١١/١٩٧٩ هذه الحادثة للدلالة على ما لاقاه من عسف بسبب مواقف صوايا وقريطم وإظهار مناعة الحزب ومرونته الذي ستطاع التخلص من هذه المجموعة المعادية له وإرجاعه إلى مركزه وإلغاء القرار وبطالان التهمة. قال حاوي في صحيفة «البيرق»: «لم يبعد أحد من الحزب إعتباطا وقد فصل أربعة من أعضاء اللجنة المركزية بقرار من اللجنة المركزية وبعد نقاشات طويلة في سلسلة من إجتماعات اللجنة المركزية لا عدد لها ولا حصر.

«وقد كنت أنا آنذاك أيضا مبعدا من الحزب بقرار من اللجنة المركزية، عندما حاولت تلك الفئة أن تحول الموضوع من قضية النهج السياسي والمنطلق التنظيمي للحزب إلى قضية شخصية بجورج حاوي. ولصقت حياالي تهمة عديدة بما فيها تهمة التعامل مع المخابرات الأميركية. فإتخذت اللجنة المركزية قرار بإقصائي عن الحزب ونفذت هذا القرار عام ١٩٦٧. وغادرت البلاد إلى أوروبا، وعملت هناك في عدد من المصانع ست عشرة ساعة يوميا تاركا للحزب، لسواعده، للملكه، لكادراته ان يحسم الصراع ولم أدر شيئا عن مصير هذا الصراع إلا عندما أرسل الحزب رفيقا يبلغني قرار العودة إلى لبنان. كان ذلك بعد إنتهاء أعمال المؤتمر الثاني للحزب، الذي مع الأسف لم أشارك فيه وأضاف حاوي إلى ذلك: إن هذه المجموعة هي زمرة مرتبطة عضويا بالمكتب الثاني (حسن قريطم وصوايا صوايا) فلم يكن من قبيل الصدفة أن تنشط عام ١٩٦٧ في تمثيل الحزب، وان تطرد بإجماع الشيوعيين، لا بفضل «جورج حاوي» وتذهب إلى مزيلة التاريخ، ومزيلة الحياة السياسية لتعود وتبرز من جديد مع بروز أدوات المكتب الثاني مرة أخرى على الساحة اللبنانية. (إشارة من حاوي إلى إعادة هذه المجموعة إصدارها لنشرة جديدة سميت النداء).

فمثل هذه الاتهامات من مثل هذه الفئة الساقطة تشرف حزينا الذي يسير غير ملتفت لمثل هذه الاتهامات.

الجديد بالذكر في هذه المسألة ان قرار إخراج حاوي من الحزب عام ١٩٦٧ إستند إلى ثقة الحزب بالأمين العام (نقولا الشاوي) وبالمصدر الموثوق الذي لا يرقى إليه الشك. وقد تبين بعد ذلك، ومن خلال عودة الشاوي إلى تبني قرار اللجنة المركزية بإقصاء صوايا وقريطم، ان تحريفا وتأويلا للمعلومات قد حصل تبناه الشاوي في بداية الأزمة دون تدقيق وتمحيص (ملخص لجملة التساؤلات والإعتراضات التي برزت حيال كل تلك المسألة من أعضاء الحزب وكوادره عن مجمل موقف الأمين العام والإجابات التي أعطيت بعد ذلك).

بعد صدور القرارات الحزبية، وإحجاء الأزمة، كتب الشاوي مقالا في صحيفة الحزب الأسبوعية «الأخبار» بعنوان «الحزب أقوى» أعلن فيه إنتصار الحزب وتخطيه لها وتجاوزها.

(٣٧) الحركة الوطنية اللبنانية، سامي ذبيان، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٧٨-١٧٩

(٣٨) أنظر، نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه الجزء الأول.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) «الوضع العربي بعد مجازر الأردن ووقاة عبد الناصر»، ملحق جريدة النداء العدد ٢٤، ٣٥٨٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، ص ١١

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) نقولا الشاوي، مقال في مجلة «قضايا السلم والإشتراكية»، نيسان/أبريل-أيار/مايو ١٩٧٠

(٤٣) وقع الحزب في تلك المرحلة في خضم تناقض محير. فالأحداث كانت تدفعه نحو التجذر والمواجهة وترجمة أقواله اليومية إلى أفعال، في حين أن سلوكه العملي بقي ضمن الأطر الإنتظارية وردات فعل الواقع. ويبدو أن الحزب الذي إلتزم قرار الأحزاب الشيوعية بتأسيس منظمة (الأنصار) وتطويرها، عمل كما ظهر، على محاولة تطوير تلك المنظمة العسكرية والإستفادة منها في الإطار السياسي لمواجهة الخطر الصهيوني. غير أن تجدد أوضاع تلك المنظمة بالنظر إلى موقف الأحزاب الشيوعية العربية تجاه الكفاح المسلح أثر على وضعه العسكري وأخر إنطلاقته في هذا المجال. هذه الحقيقة تؤكد أن إلتزام الحزب تطوير منظمة (الأنصار) وتأسيسه الحرس الشعبي. لكن تفرد لوحده بالسعي لذلك التطوير مع إضطراره إلى الإنسجام مع البطء العربي الشيوعي الرسمي فوت عليه فرصة الإستفادة العسكرية من القرار. وبقيت (الأنصار) بالنظر للإمكانات الشيوعية العربية المتوفرة هزيلة وبقي القرار حبرا على ورق وتوقع (الحرس الشعبي) نتيجة لكل ذلك الإرتباك وضم.

(٤٤) ركز الحزب في تلك الآونة إنتقاداته على حركة المقاومة الفلسطينية لإجبارها وراء شلل (اليسار المغامر) والإتكال عليه وإتخاذ بديلا من الحركة التقدمية الحقيقية ذات الوجود الفعلي. أنظر: «الشيوعيون اللبنانيون ومهمات المرحلة المقبلة»، المؤتمر الثالث، ص ١٥٠. مع ذلك فإن لقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والتقدمية ومن بينها

بعض (شلل اليسار المغامر) كان قد فرض نفسه بالنظر للمهام المشتركة في جوهرها بين أقسام اليسار برمته والحزب الشيوعي. وقد جاء ذلك اللقاء كرد فعل فرضته التحديات اليومية التي قامت بدءاً من عام ١٩٧٠ ضد القوى المؤيدة للمقاومة الفلسطينية في لبنان، وكذلك بتأثير مباشر من خطورة الاعتداءات التي بدأت إسرائيل تقوم بها على جنوب لبنان.

شمل ذلك اللقاء قوى سياسية عديدة، شيوعيين، ناصريين، بعثيين، تقدميين إشتراكيين، يسار جديد، تجمعات محلية وشخصيات وطنية. تميز هذا اللقاء الذي توسع حتى شمل كافة المناطق اللبنانية، بعفويته وانتشاريته الحديثة. ونادراً ما جاء كخطة عمل مدروسة لتلك القوى. وحتى في المرات التي حدث فيها مثل هذا الشيء، فإن الخطة سرعان ما تتعثر وتفشل بسبب التناقضات، التي كانت تحكم طبقية هذه اللقاءات والخطط وأيضاً بسبب الخلافات الإيديولوجية والسياسية والتشرد الماثلين.

(٤٥) تعتبر أحداث أيار/مايو ١٩٧٣ مؤشراً للإعطافة الهامة التي خطاها الحزب بإتجاه إرساء أسس عسكرية جديدة لمساره. فحتى ذلك التاريخ وبعد فشل ترجمة قرار إنشاء (الأنصار) وتعزيزها وكذلك تعثر إمكانية تطوير (الحرس الشعبي) في الجنوب الذي بقي خطوة مجتزأة وغير متكاملة ولم يدخل حيز الخطة الشاملة، لا يمكن من الناحية التاريخية القول بأن الحزب الشيوعي عرف قبل ذلك التاريخ عملاً عسكرياً واسعاً مبرمجاً وذو إمكانات.

أما بعد أحداث أيار/مايو وبالنظر للتطورات المستجدة سعى الحزب لتكوين قوى عسكرية ساعدت في بروزه عشية حرب السنتين ١٩٧٥-١٩٧٧. غير أن تطلعاته ومساعدته لم تصبح هدفاً وإطاراً لخطة تسليحية وتدريبية شاملة ومدروسة إلا في أعقاب حادثة (البوسطة) في ١١ نيسان/أبريل ١٩٧٥ في عين الرمانة.

(٤٦) إرتكز برنامج المواجهة الوطنية الذي إعتمده الحزب في مؤتمره الرابع على عدة نقاط:

أ- وحدة لبنان، شعباً وأرضاً ووطناً. كذلك ضد كل أشكال التقسيم، الحقوق منه، والفعلية غير المعلن.

ب- إستقلال لبنان الوطني: حيال الإحتلال الإسرائيلي، والمطامع الإسرائيلية، وحيال مشاريع الهيمنة الإمبريالية الصهيونية.

ج- عروبة لبنان، بمقاييسها الأساسية الثلاثة: المقياس الأول: العداء الحازم لإسرائيل والتصدي لإحتلالها ولطامعها، ومحاكمة المتعاملين معها مدنيين وعسكريين بتهمة الخيانة العظمى. المقياس الثاني: إحتضان الوجود الوطني الفلسطيني والثورة الفلسطينية وحمايتها إلى أن ينتصر نضال الشعب العربي الفلسطيني في إنتزاع حقوقه القومية، والعودة إلى بلاده وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق أرضه. المقياس الثالث: توطيد علاقات التعاون مع سائر أقطار الأمة العربية وخاصة مع الشقيقة سوريا في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والأمنية والعسكرية. (أنظر: البلاغ والبيان السياسي الصادرين عن المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي اللبناني أوائل تموز/يوليو، ص ٣٩-٤٠)

- (٤٧) راجع التغييرات الحاصلة في الهيئات القيادية للحزب بين المؤتمرات الثالث والرابع (الشيوعيون اللبنانيون ومهام المرحلة المقبلة ص ٦٠٦) والبلاغ والبيان السياسي عن المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي اللبناني أوائل تموز/يوليو ١٩٧٩، ص ١١
- (*) في هذا المؤتمر أصبح جورج حاوي أميناً عاماً للحزب خلفاً لنقولا الشاوي الذي أصبح رئيساً له. وقد إستحدث هذا المركز ووافق المؤتمر على إنتخابه في هذا المنصب. أن تأخير إنعقاد المؤتمر الرابع سبب ظهور بعض الإعتراضات داخل الحزب. وكانت حجة المعارضين ان طلب عقد مؤتمر أصبح أثر دخول قوات الردع العربية وتنفيذ مقررات مؤتمر الرياض عام ١٩٧٧ أمراً ملحاً. أما بصدد الردود التي كانت تعطى حول التأخير فإن حجج المعارضين كانت ترفضها. فبرأي المعارضين ان الحزب الشيوعي الفيتنامي وغيره من الأحزاب المقاتلة كانت تعقد مؤتمراتها خلال المعارك والحرب الدائرة (محتوى أحاديث مع حزبيين حضروا المؤتمر وآخرين لم يحضروه).
- (٤٨) راجع: «صيدا ومسألة الزعامة السياسية»، معروف سعد، المركز الثقافي نزيه حسني، ص ١٧٢-١٧٣.
- (٤٩) الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه. المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي اللبناني، تقرير اللجنة المركزية، تموز/يوليو، ص ٢٣٣-٢٣٤-٢٣٧.
- (٥٠) المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٦
- (٥١) صحيفة البيرق اللبنانية، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٧٩.
- (*) بعد توتر الأجواء الأمنية في الضاحية الجنوبية بين حزب البعث العربي الاشتراكي (القيادة القطرية) ومنظمة أمل خلال شتاء ١٩٨٠ دخل الحزب الشيوعي اللبناني طرفاً ضد مقاتلي أمل وتحمل خسائر مادية ومعنوية من جراء ذلك. بعدها عمل الحزب على تطوير لقاءات وتعاون مع «أمل» برز ذلك خلال السعي المشترك والتحرك العام الذي وقفته الحركة الوطنية مع «أمل» ضد غزو الجنوب. غير أن التوتر بقي قائماً على أشده حتى قبل أيام من الإجتياح الإسرائيلي في حزيران/يونيو ١٩٨٢.
- (٥٢) راجع مجلة الطريق اللبنانية، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، العدد الثالث، ص ٦-٧-٨-٩
- (٥٣) المصدر السابق نفسه، ص ١١-١٢
- (٥٤) المصدر السابق نفسه، ص ٢٦-٢٧
- (٥٥) المصدر السابق نفسه، ص ٢٩-٣٠
- (٥٦) المصدر السابق نفسه، ص ٣٢-٣٦
- (٥٧) الصحف اللبنانية، السفير، النهار، الصادرة، أيام إنعقاد المؤتمر.
- (*) راجع السفير ٢١/٤/١٩٨٣.